الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

مستجدات المسألة الشرقية بعد مؤتمر برلين
(1878 – 1916م)

مشروع بحث أعد لنيل درجة الماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر

إشراف:
الأستاذ الدكتور محمد أحمد

إعداد:
الطالب محمد المحمد الحسين

العام الدراسي:
1431 هـ \ 2010م

الإهـــــــــــــــــــــــــــــداء

إلى من قضى ربي بهم إحساناً.....
إلى من نهاني ربي أن أقول لهما أفٍ أو أنهرهما....
إلى من أمرني ربي أن أقول لهما قولاً كريماً....
وأن أخفض لهما جناح الذل من الرحمة...
وأدعوه أن يرحمهما كما ربياني صغيراً....
إلى والدي الحبيب...ووالدتي الحنونة أطال الله في عمرهما.

إلى نبض المحبة الدائم.....

إخوتي...أخواتي

إلى من جعل الله بيني وبينها مودةً ورحمةً...
والتي تحملت الكثير وضحت بالأكثر في سبيل إعداد هذه الرسالة.

زوجتي الحبيبة

إلى كل مخلص يسعى لخير هذه الأمة، في دينها ودنياها.

الباحـــــــث

محتويات البحث

الموضوع **الصفحة**

الفصل الأول

ظهور المسألة الشرقية وتطور مراحلها قبيل مؤتمر برلين (1798-1876)

الفصل الثاني

المسألة الشرقية من سان استيفانو إلى مؤتمر برلين وانعكاساته على الصعيد الأوربي

الفصل الثالث

مستجدات المسألة الشرقية بعد مؤتمر برلين وآثارها على السلطنة العثمانية

الفصل الرابع

انعكاسات مؤتمر برلين على الوطن العربي

(1918–1881)

الفهارس

مقدِّمة

يمتاز التاريخ الحديث و المعاصر بكثرة المصادر و تنوعها بصورة تدعو إلى حيرة الباحثين، فكل عام تدفع المطابع في جميع أنحاء العالم إلى القراء بالآلاف من الكتب والدوريات التي تتناول موضوعات تاريخية حديثة بمختلف اللغات، بعضها كتب للقارئ العام، والبعض الآخر كتب للمختصين في هذا الفرع من فروع التاريخ.

اكتسبت العلاقات العثمانية-الأوروبية منذ آواخر القرن الثامن عشر طابع التأزم نتيجة لضعف العثمانيين اقتصادياً وعجزهم عسكرياً عن مواجهة الدول الأوروبية، ولاسيما في القرن الثامن عشر، ففي الوقت الذي حققت فيه أوروبا تراكماً وفيراً في رأس المال وتسيير الإقتصاد مما سمح لها تبعية الدولة العثمانية في الدورة الإقتصادية الأوروبية، كان العثمانيون يعانون من نشاط الإنكشارية ومن اضطراب أمور الإدارة وتحول الجماعات المتنفذة من خدمة الدولة إلى تحقيق مصالحها الخاصة،هذا في الوقت الذي كانت فيه أقاليم الدولة العثمانية تعرف تراجعاً ديمغرافياً وجموداً إقتصادياً زاد من خطورته تحكم الجماعات اليونانية والأرمنية والأقليات الأوروبية في مقاليد هذا الإقتصاد ومساعدتهم على ربط الدولة العثمانية بنظام الإقتصاد الرأسمالي الأوروبي، الأمر الذي أدى إلى القضاء على توازن الإقتصاد المحلي وحوّل الإمتيازات الأوروبية إلى مكاسب ثابتة وجعل مقدرات الدولة العثمانية في يد الدوائر المالية الأوروبية.

ترتب عن هذا الواقع تغير في موقف الأوروبيين وتحول في سياساتهم إزاء الباب العالي وبين بعضهم البعض، وهذا ما اصطلح على تسميته "بالمسألة الشرقية"، وأصبح هذا الإصطلاح متداولاً في اجتماعات الساسة الأوروبيين، ويعبر عن الواقع السياسي الذي نتج عن ضعف الدولة العثمانية وتكالب الدول الأوروبية على إقتطاع أجزاء منها وفرض نفوذها عليها وبسط حمايتها على طوائف من رعاياها.غير أن رغبة الأوروبيين في طرد الأتراك من قارتهم وتصفية الدولة العثمانية لم تحل دون تباين مواقفهم من تحديد الوقت الملائم والكيفية التي يتم بها ذلك،هذا ما جعل المسألة الشرقية قضية سياسية محورية تحدد سياسات الدول الأوروبية وتقرر مصير الدولة العثمانية.

أما سياسة إنكلترا وفرنسا إزاء الدولة العثمانية في إطار ما عرف بالمسألة الشرقية فإنه لم يكن يعتمد على الضغط العسكري المباشر وإنما كان يقوم على سياسة فرض المعاهدات والتوسع في الإمتيازات ، واتساع دائرة الفساد والفوضى إضافة إلى تحقيق مكاسب اقتصادية خاصة لاسيما ما يتصل بمجال المبادلات التجارية، وقد كان الإنكليز والفرنسيون متأثرين في ذلك بالتقاليد العريقة.

فرنسا التي ظلت تتحكم فيها تقاليد سياسية عريقة تستند إلى وضع مميز في الدولة العثمانية نتج عن امتيازات خاصة بها تعود إلى عام (1535م)، حيث تحولت مع مرور الزمن إلى مشروع طموح بفعل خطط "نابليون بونابرت" وسياسته المتعاطفة مع "محمد علي"، وموقفه المؤيد لشعوب البلقان والمعادية للولايات العثمانية بشمال إفريقية.

أما إنكلترا فقد استفادت من توسيع العثمانيين للإمتيازات التي منُحت لفرنسا،فحازوا على ما يماثلها لشركات إنكليزية ،ثم تحولت إنكلترا من سياستها القائمة على الإمتيازات إلى وضع الدولة المتميزة في التعامل مع الباب العالي والمهادنة للدولة العثمانية مع مجاراة موقف الدول الأوروبية الأخرى فيما يتعلق بمطالب الشعوب، وهذا ما تؤكده مشاركة إنكلترا الفعالة في معركة نافارين (1827) وفي مؤتمر برلين (1878).

بفعل هذه التطورات في مواقف الدول الأوروبية، أصبحت المسألة الشرقية ذات طابع دولي يتجاوز التعامل الثنائي بين الدولة العثمانية وكل دولة أوروبية على حدة.

لقد أدى ضعف الدولة العثمانية وتزايد النفوذ الخارجي إلى تحول الإمتيازات التقليدية الممنوحة للدول الأوروبية من مفهوم الصداقة والتعاون إلى نوع من الحقوق التاريخية المكتسبة التي لا يمكن التنازل عنها. وأدت تداعيات الأوضاع في البلقان وتوسع روسيا على حساب الدولة العثمانية بالفرنسيين والإنكليز إلى تغيير أسلوب سياستهم مع الدولة العثمانية، والعمل للحصول على المزيد من المكاسب، واستغلال كل فرصة تتاح لهم في إطار العمل السياسي وحتى الحربي بغية الحد من توسع النمسا في البلقان والوقوف في وجه الأطماع الروسية في الدولة العثمانية.

ويحمل هذا البحث عنوان" مستجدات المسألة الشرقية بعد مؤتمر برلين بين عامي (1878–1916)" ويرجع سبب إختيار عام (1878) بوصفه العام الذي عقد

فيه مؤتمر برلين ، وما حيك في هذا المؤتمر من مؤامرات إستعمارية لتقسيم الوطن العربي، أما سبب إختيار عام(1916) كنهاية لهذه الدراسة فيرجع إلى قيام الثورة العربية الكبرى التي أسفر عنها خروج العثمانيين من الوطن العربي عام(1918).واذكّر هنا أنا اغلب مجريات البحث تتحدث حتى عام (1918)، لكن التزمنا بالتاريخ المحدّد لأن العنوان سجّل حتى عام (1916) .

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تشكل مرحلةً من أهم مراحل التاريخ العثماني على الإطلاق،حيث شهد تنافس الدول الأوروبية على إقتسام أملاك الدولة العثمانية واستعمارها فيما بعد، بالإضافة لنهاية هذه الدولة وما فيها من إنقلابات وتشكيل جمعيات، وبروز الحركة الصهيونية. كما شهد نهايةً للحكم العثماني في المنطقة العربية.

وقد اشتمل البحث على مقدِّمة وأربعة فصول بالإضافة إلى خاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع.

الفصل الأول وهو فصلٌ تمهيدي، تناول ظهور المسألة الشرقية وتطور مراحلها قبيل مؤتمر برلين من عام(1798) حتى عام(1876)، من خلال تعريفها وأصولها، ومن ثم ظهورها مع بداية الضعف العثماني في الثلث الأول من القرن السابع عشر وأخيراً تطور مراحلها بدءاً من الحملة الفرنسية على مصر وسورية (1798-1801)،وما نتج عنها من إيقاظ الشعور المحلي من جراء الحملات الفرنجية على المنطقة العربية من خلال أسبابها الواهية التي لا تقنع لا جاهل ولا عالم وما في هذه الحملة من نتائج على الصعيدين الأوروبي والعربي،الذي مهد فيما بعد لقيام دولة "محمد علي باشا" الذي أصبح والياً على مصر عام (1805)،أي بعد خروج "الفرنسيين" ليشكل صعوده ومشروعه لقيام دولة عربية في الشرق مصدرَ قلقٍ للأوروبيين عامةً وللدولة العثمانية خاصةً،وخصوصاً عندما بدأ بتقوية دولته إقتصادياً وعلمياً وعسكرياً من خلال البعثات العلمية والحربية إلى دول أوروبا وخاصة فرنسا، ومن ثم البدء بتشكيل دولته من خلال ضم شبه الجزيرة العربية والسودان وإشتراكه في حرب اليونان مع السلطان العثماني وقد كان هذا الإشتراك سبباً من أسباب دخوله بلاد الشام ومن ثم وصوله إلى أبواب العاصمة العثمانية التي استنجدت بقوة الأوروبيين للوقوف ضد هذا الغازي الكبير التي لم تتوانَ في الهرولة نحو السلطنة ليس حباً فيها وإنما خوفاً على مصالحها في المنطقة التي سوف تنسف من خلال الشعارات التي رفعها "محمد علي" وابنه،

تلك التي لم ينفذها قائد حملاته "إبراهيم باشا" والتي شكّلت سبباً من أسباب فشل هذا المشروع الكبير بالإضافة إلى وقوف الدول الأوروبية ضده وضد أي مشروع وحدوي قادم إلى المنطقة، وذلك حرصاً على مصالحهم في المنطقة فضلاً عن تنبههم إلى أهمية هذه المنطقة مما أدى لتدخلهم بشؤون الدولة العثمانية وولاياتها وخاصةً ولاية "الشام" من خلال حوادث لبنان عام (1860)،وما فيها من تنافس دولي عليه وتشجيع للفتن الطائفية فيه،وأخيراً يحتدم الصراع بين فرنسا وروسيا ليؤدي بالنهاية إلى مشكلة الأماكن المقدسة، ومن ثم حرب القرم عام(1853-1856)،ولتنتهي الأزمة بمؤتمر ومعاهدة باريس عام(1856)، وكذلك تعرض الفصل لمرحلة الإصلاحات والتنظيمات التي فُرضت على سلاطين "بني عثمان" من قبل "الأوروبيين".

أما الفصل الثاني فعالج الحرب الروسية - العثمانية (1876-1877) وما فيها من مجريات وأحداث من خلال مشكلة "الصرب" و"الجبل الأسود" مروراً بمعاهدة سان استفانو عام(1878)، ووصولاً إلى مؤتمر برلين الذي تم التركيز عليه بشكل كبير لما فيه من أحداث ومواقف وتآمر على القضية العربية،وقد انتهى بتوقيع معاهدة برلين(1878).

كما تناول الحديث عن احتلال بريطانية قبرص واحتلال النمسا للبوسنة والهرسك، وذلك تنفيذاً لما تم الإتفاق عليه سراً وعلانية في مؤتمر برلين.

كذلك تم التركيز في هذا الفصل على العلاقات الدولية الأوروبية وما تمّ فيها من اتفاقيات ودية بينية، وأحلاف سياسية- عسكرية ثنائية وثلاثية.

وقد حمل الفصل الثالث عنوان" مستجدات المسألة الشرقية بعد مؤتمر برلين وأثارها على السلطنة العثمانية"،حيث عولجت المستجدات التالية:

- التقارب الألماني - العثماني .
- مشروع سكة حديد - بغداد.
- حركة الجامعة الإسلامية.
- الخط الحديدي - الحجازي.
- الحركة الصهيونية.
- جمعية الإتحاد والترقي.

أما الفصل الرابع فتناول الحديث عن انعكاسات مؤتمر برلين على الوطن العربي،من خلال التنافس الاستعماري واحتلال تونس من قبل فرنسا عام

(1881)، تنفيذاً لمقررات مؤتمر برلين السرية بين" فرنسا وإنكلترا "،وما حدث فيه من تآمر أجنبي واحتلال بريطانية " مصر والسودان"عام (1882)، وذلك بعد أقل من عام من احتلال "فرنسا" "تونس"، وأيضاً تنفيذاً لما خرج من مؤتمر برلين.

بعد ذلك ينتقل البحث إلى دول المغرب الأخرى وما حدث فيها من تنافس إستعماري وتآمر في أثناء انعقاد مؤتمر برلين بدءاً من التنافس الدولي على ليبيا واحتلالها من قبل إيطاليا عام(1911)،مروراً بالتنافس الدولي على المغرب (مراكُش) والصراع (الألماني- الفرنسي) ثم الإسباني عليه،الذي انتهى بتقاسم المغرب بين الدولتين الإستعماريتين(فرنسا وإسبانيا) عام(1912).

ثم ينتهي الفصل بالحديث عن دول المشرق العربي وما فيها من نهاية للحكم العثماني في البلاد العربية من خلال الثورة التي قام بها أحرار العرب ضد الحكم العثماني بتعاون دولي مشكوك به، لطرد العثمانيين من المنطقة العربية بعد احتلال استمر قرابة أربعة قرون ليبدأ بعدها من جديد استعماراً آخر،أتخذ أشكالاً متعددة من وصايةٍ وحمايةٍ وانتداب،وليبدأ بعدها العرب مرحلة النضال والكفاح لتحرير بلادهم والدفاع عن مقدساتهم ضد الإستعمار والصهيونية.

وفي نهاية البحث تم عرض أهم النتائج التي توصل لها البحث،والتي تمخضت عن نهاية السلطنة العثمانية كإمبراطورية سيطرت على مساحة واسعة من هذا العالم لفترة زمنية طويلة.

هذا وقد أتبع البحث المنهج التاريخي التحليلي، الذي يبحث عن علة الأحداث التاريخية، وأسبابها ونتائجها من أجل الوصول إلى الحقائق، ودراسة الثوابت والمتغيرات والظروف المحيطة بالأحداث لاستخلاص الحقائق منها.

اعتمد البحث على مصادر ومراجع متنوعة يأتي في مقدمتها المصادر العثمانية كأحمد جودت باشا ورضا نور وعثمان نوري وعلي رشاد.بالإضافة للمصادر و المراجع العربية مثل محمد مصطفى صفوة، ومصطفى كامل واحمد قدري وسليم فارس الشدياق وغيرها من الكتب المهمة.كما اعتمد البحث على وثائق مهمة مثل وثائق عابدين التي نشر قسم منها د. يوسف نعيسة في كتابه" المرجع في وثائق تاريخية عن الشام في أثناء حملة محمد علي باشا"،ووثائق الملكية المغربية التي كان لها دور في إثراء البحث من خلال رسائل وتقارير سفراء بريطانية وفرنسا وألمانيا والتي كانت مصدراً مهماً في تلك المرحلة.كما تم

الإعتماد على وثائق الحملة الفرنسية على مصر وسورية، ووثائق البحرية المصرية في عهد "محمد علي" .

-التعريف بأهم المصادر والمراجع:

1- كتاب منتخبات التواريخ لدمشق:

وهو من أهم الكتب التي درست تاريخ دمشق منذ قيامها حتى دخول "الفرنسيين"، مؤلفه "محمد أديب آل تقي الدين الحصني الهاشمي" من أهالي دمشق، والكتاب هو جمع للمعلومات والحوادث التاريخية الخاصة بدمشق التي ذكرت في الكتب التاريخية القديمة، خاصة في كتاب "ابن عساكر"، وتألّف من ثلاثة مجلدات:

الأول: تحدث فيه عن إعمار دمشق وزمنه وسبب التسمية، والأمم التي تعاقبت عليها، ثم تاريخها القديم ومن ولي عليها قبل دخول الإسلام إليها ثم الفتح وتعاقب الحكم الراشدي فالأموي الذي أعطاه شيئاً من التفصيل ثم العباسي وبعدها دخول العثمانيين إلى الشام وحالتها في عصرهم حتى خروجهم منها ودخول "الفرنسيين"، كما عالج في هذا الفصل الحالة العلمية والثقافية لدمشق في فترة العثمانيين، ثم قيام الثورة العربية الكبرى وحكومة "فيصل" وبعدها دخول "الفرنسيين".وقد أُفرد فصلاً للحديث عن الأسباب التي أدت لقيام الثورة العربية الكبرى.

2- كتاب مرآة الشام:

وهو من الكتب المهمة،وهو من تأليف "عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الرحمن العظمة"،من سكان الشاغور في دمشق، ولد عام (1856) وهو الأخ الأكبر لشهيد ميسلون "يوسف العظمة" وبهذا فالمؤلف من معاصري المرحلة المدروسة ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب. وقام بتحقيقه "نجدت فتحي صفوت"، وما يهمنا فيه القسم الثاني ،فقد أفرده المؤلف للحديث عن الشام إبان التدخل الأجنبي ومرحلة التنظيمات العثمانية، كما أفرد فصلاً للحديث عن المراحل الأخيرة لحياة الإمبراطورية العثمانية، ثم تحدث في فصل آخر عن الثورة العربية الكبرى وما تلاها من قيام الحكومة العربية في دمشق ودخول الفرنسيين واحتلالهم لها.

3- كتاب تاريخ الدولة العثمانية العلية:

ويعدّ هذا الكتاب، من أهم الكتب التاريخية التي تحدثت عن الدولة العثمانية منذ النشأة حتى الإنهيار،والمؤلف هو الأستاذ "محمد فريد بك المحامي"، ويعدّ المؤلف معاصراً أيضاً للمرحلة المدروسة، ولكن الكتاب بنسخته الأصلية فيه الكثير من النواقص والأخطاء، لذلك اعتمدنا على النسخة المحققة منه التي أصدرتها "دار النفائس" وقام بتحقيقها أستاذ التاريخ المعروف "إحسان حقي" الذي أضاف الخرائط والمصورات اللازمة وصحح الأخطاء الواردة فيه، فخرج المؤلف بحوالي(825) صفحةً، تضمنت في البداية مقدمة تاريخية عن الخلافة الإسلامية تلاها سرد أسماء السلاطين العثمانيين منذ التأسيس حتى السقوط مع ذكر ترجمة للسلاطين وأهم الأحداث التي جرت في عهودهم، وعالج أهم الأحداث ومنعكساتها على الدولة العثمانية.وطبعاً كان الجزء المفيد بالنسبة للبحث هو ما أختص بحياة السلطان "عبد الحميد الثاني" حيث فصّل المؤلف في ذكر الأحداث السياسية التي جرت في عهده.وأُلحق الكتاب بملاحق أضافها المحقق ذكر فيها خاتمة عن الدولة العثمانية وعن أسباب إنهيارها وتساؤلات كثيرة أخرى حاول المحقق الإجابة عنها.

4- كتاب تاريخ الدولة العثمانية:

بقلم الأمير"شكيب أرسلان"، تحقيق:"حسن السماحي سويدان"،وقد عاصر المؤلف أربعة سلاطين عثمانيين وشغل عدة مناصب في عصر الدولة العثمانية منها نائب في مجلس المبعوثان في "اسطنبول"،مما أتاح له الفرصة للتعرف على رجالات السياسة في العاصمة العثمانية، وقد شارك في الأحداث المهمة التي جرت في تلك المرحلة أهمها حرب البلقان،والحرب العالمية الأولى، والمؤلف كان ذا نظرة تحليلية خاصة للتاريخ ومتقناً لعدة لغات أجنبية مما زاد من أهمية مؤلفه. ولم يترك المؤلف كتاباً بعينه بعنوان " تاريخ الدولة العثمانية" وإنما تحدث عنها في ثلاثة كتب:

1- في ملحق الجزء الأول من تاريخ ابن خلدون ويستغرق ما كتبه هناك من صفحه (23- 404) من ذلك الكتاب، حيث بدأ بمقدمة عن الترك: موطنهم، تاريخهم القديم، دخول الإسلام لبلادهم، وتأسيس المملكة الأولى لهم وهي الدولة السلجوقية ثم أتبعه بالحديث عن الدولة العثمانية ودراسة تاريخها عبر سرد سير سلاطينها منذ النشأة حتى الحرب العالمية الأولى.

2- ثم المؤلف الآخر " شكيب أرسلان بقلمه" : تحدث عن الحرب العالمية الأولى وآثارها في المنطقة (بلاد الشام). وشرح سياسة "جمال باشا السفاح" الخرقاء،التي كان لها الأثر الأكبر في إنهيار الدولة العثمانية حسب رأيه.

3- كتاب "حاضر العالم الإسلامي" وهو من مجلدين، حيث بحّث في بعض مواضيعه عن مسائل تتعلق بالدولة العثمانية.

وقام المحقق بجمع ما كتبه المؤلف عن الدولة العثمانية ورتبه بالشكل الذي أخرجته لنا دار"ابن كثير" وزاد عليه المحقق ببعض الصور والخرائط المهمة وبعض الملاحق الأخرى.

5- كنز الرغائب في منتخبات الجوائب:

وهو يشتمل على ما في الجوائب من الحوادث التاريخية والوقائع الدولية من جملتها الأوامر السلطانية التي صدرت في الخطوب الشهيرة ،وغير ذلك من الفوائد، وقد اعتنى بجمعه "سليم فارس الشدياق"،مدير الجوائب آنذاك، وطبع في مطبعة الجوائب في الأستانة خلال الأعوام من (1294هـ) إلى (1296 هـ)، وتألف من سبعة أجزاء،استفدت كثيراً من الجزئيين الخامس والسادس.

بالإضافة إلى ما تقدم هناك بعض المصادر التي اعتمدت عليها مثل: خطط الشام لمؤلفه "محمد كرد علي" المكون من ستة أجزاء، وكتاب إسمعيل سرهنك، "تاريخ الدولة العثمانية"،وكتاب ساطع الحصري"البلاد العربية والدولة العثمانية" ومراجع كثيرة مثل: تاريخ الدولة العثمانية "خليل اينجاليك" وكذلك كتاب اليهود واليهودية والصهيونية "عبد الوهاب المسيري"،وكتاب محمد مصطفى صفوت" مؤتمر برلين(1878) وأثره في البلاد العربية"وكان مرجع مهم في البحث ،وكتاب تاريخ أوروبا في العصر الحديث لهربرت فيشر، كذلك بعض الدوريات القديمة والحديثة التي كانت عوناً في إنجاز هذا البحث .

وتم الاعتماد على العديد من المصادر والمراجع الأجنبية منها على سبيل المثال: جيرو(Girault) في كتابه الديبلوماسية الأوروبية والإمبرياليات(1871-1914)،وكتاب السياسة الخارجية لفرنسا للكاتب:لغويين (Guillen) وكتاب المسألة الشرقية لـ"Anderson" المسألة الشرقية .

تنويه وشكر

إن هذه الدراسة المتواضعة، قد استهلك إعدادها جهداً كبيراً، تناولت فيها فترة زمنية صعبة، احتضرت فيها دولة من اكبر الدول في العالم آنذاك،في وقت لا مجال لعمل المؤرخين ولا مناخ للإنتاج الفكري،إلاّ أنّني واصلت عملي جاداً وجاهداً. وهنا أذكّر ببعض المصاعب التي واجهتني وسأقتصرها على الآتي:

1- صعوبة وتعذر الحصول على الوثائق العربية والتركية من أرشيف "طوبقبو سراي" Topkapi" في اسطنبول، الأمر الذي اضطرني إلى الاعتماد على منشورات ذات صبغة وثائقية.ولكن رغم ذلك فقد بذلت جهداً كبيراً حيث تمكنت من الإطلاع على مؤلفات بعض الكتّاب الأتراك أمثال : "جودت باشا"، و"صولاق باشا"، و"رفيق باشا"0 وغيرهم.

لقد أسهمت آراء المؤرخين العثمانيين في بلورة الأحداث، لأنهم قدموا معلومات في غاية الدقة عن أحداث المسألة الشرقية.

وإنِّي إذ أحمُد الله تبارك وتعالى على أنْ وفَّقني في إتمام هذا البحث؛ لا يسعني إلاَّ أنْ أتوجه بخالص شكري وعظيم تقديري وامتناني إلى كل هؤلاء الذين جعلهم الله سبباً في أنْ يظهر هذا البحث على صورته هذه.

وأخصُّ بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان بالجميل أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور: "محمد أحمد" على تكرُّمه بَقَبولي تلميذاً له وتفضله بالإشرافِ عليَّ، فقد نعُمتُ بأفضاله الغامرة، وتوجيهاتِه الهادية، وعلمه الوفير، وسَماحة قلبه الكبير، ورَحَابة صَدرهِ الرحيبِ، وقد أخذ بِيدي إلى برِّ السّلام. فله مني فيض الحبِّ والتقدير، وعظيم الشكر والامتنان جَزاءَ ما قدّمَ من علم وخلُق وفَضل، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الدكتورة نجاح محمد و الدكتور محمود عامر عل تفضلهما قبول مناقشة هذه الرسالة التي ستسمو بنقدهما العلمي إلى ارقى المستويات

وكما أتوجه بكل الود والحب لجميع أعضاء قسم التاريخ كلية الآداب جامعة دمشق، أساتذةً، وطلاباً، وعاملين. ومنهم الأستاذ الدكتور "جباغ قابلو" رئيس قسم التاريخ، فله مني كل الشكر والتقدير،كما اشكر كل من الدكتورة " كاميليا أبو جبل " والدكتورة "سمر بهلوان ".

كما أتوجه بالشكر والإمتنان إلى جامعة حلب متمثلة بكليـــة الآداب – قـــسم التاريخ، وأخص بالشكر الجزيل الدكتور "أجفان الصغير" لما تفضل به من توجيه وتصحيح ونقد وتقييم فله مني الشكر والتقدير،كما أتوجـــه بالـــشكر والإمتنـــان للدكتورين العزيزين الدكتور"محمد العمر"رئيس قسم التـــاريخ والـــدكتور "رشـــيد شيخو" واشكرهم جزيل الشكر على ما قدموه لي من مادة علمية، ورعاية واهتمام وتقديمهم لي النصح والإرشاد طيلة فترة البحث.

كما لا أنسى أن اشكر كل من قدم لي يد المساعدة من أســاتذتي الأفاضــل الدكتور محمود حريتاني و الدكتور عبد الرحمن البيطار والدكتور عباس صـــباغ لما قدموه لي من نصح وتوجيه.

الفصل الأول

ظهور المسألة الشرقية وتطور مراحلها قبيل مؤتمر برلين (1876-1798)

أولاً- المسألة الشرقية:

1- تعريف المسألة الشرقية:

المسألة الشرقية مصطلح "غربي إمبريالي" يجسد وجهة النظر الغربية تجاه الدولة العثمانية التي كان يشار إليها " رجل أوروبا المريض"، فالدولة العثمانية مسألة ومشكلة تستدعي الحل، هذا هو الإجماع الغربي،وهي رجل مريض مما يعني وجود تركةً لا بد من تقسيمها، وأنه يمكن توظيف هذا الرجل المريض العاجز لصالح من يملك زمام الأمور.

يخبئ المصطلح احتمالات الإصلاح من الداخل كما حدث مع "محمد علي"[1] الذي كان بإمكانه إجراء عملية جراحية لرجل أوروبا المريض لشفائه أو لتقسيمه على ورثته الحقيقيين أي شعوب المنطقة[2] .وفي القرن التاسع عشر صارت الدول الأوروبية تنظر إلى دولة " الخلافة العثمانية" على أنها" رجل أوروبا المريض".

شاخت الإمبراطورية التي كانت مصدر الرعب لكل القوى الأوروبية التقليدية، والتي وصلت جيوشها في وقت ما إلى أسوار "فينّا"[3] بعدما اقتحمت دول البلقان وجنوب شرق أوروبا، فلما دب فيها الضعف والتفسخ تبدت أمام كل القوى المتربصة فرص وراثتها، وراحت كل قوة منها تدبر وترسم السياسات، بل وتحيك المؤامرات لتفوز بأكبر مساحة من هذه التركة،وأصبح التعامل مع تداعيات الإنهيار العثماني الوشيك هو شاغل الدنيا والناس.وكان ذلك محور المصطلح الذي شاع منذ منتصف القرن التاسع عشر، وعُرف " بالمسألة الشرقية"[4].

ويمكننا تعريف المسألة الشرقية بوصفها مجموعة المشكلات الناجمة عن ضعف الإمبراطورية العثمانية،وقد تحّددَ ماهية هذه المسألة من خلال مضمونين

---

[1] - محمد علي باشا (1770- 1849): محمد علي بن إبراهيم آغا بن علي المعروف بمحمد علي الكبير مؤسس دولة ملكية في مصر، ألباني مستعرب ولد في(قولة) في اليونان، جاء مصر مع الحملة العثمانية عام(1800م) من المتطوعين لطرد الغزاة الفرنسيين من مصر، أصبح والياً على مصر عام(1805) خاض العديد من الحروب لتوسيع إمارته، توفي(1849م)ودفن في القاهرة. خير الدين الزر كلي ،الأعلام،دار العلم للملايين، ج6، ط1، بيروت، 1999،ص298- 299. ميخائيل شاروبيم بك ، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، مكتبة مدبولي ، ج4، ط1، 1998، ط2، القاهرة، 2004، ص11.

[2]- عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية،دار الشروق، ج4، ط1، القاهرة،1999، ص 256.

[3] -عاصمة الإمبراطورية الرومانية المقدسة آنذاك.والآن عاصمة النمسا.

[4] - سيف الدين الكاتب، أطلس التاريخ الحديث ، دار الشروق، ط2،حلب،2008 ،ص104.

أولهما عام ؛متعلق بالعلاقات بين الشرق والغرب في المستويات السياسية والحضارية كافة، والثاني خاص، بالعلاقات الأوروبية–العثمانية على مختلف الأصعدة. خصوصاً في سعي تلك البلدان للسيطرة على ممتلكات الدولة العثمانية، وإن كانت هذه المسألة قد ظهرت بمعناها الخاص منذ وجود الدولة العثمانية، فإنها في معناها العام ترجع إلى تشابك العلاقات بين الشرق والغرب خلال العصور القديمة[1].

2- أصولها وظهورها:

يجدر بنا أن نتفهم ماهية المسألة الشرقية وتطوراتها. ولا نريد الرجوع إلى الماضي كثيراً ،أو إلى العصور القديمة أو الوسطى، بل نكتفي بالرجوع إلى قيام الدولة العثمانية كدولة كبرى تسيطر على جنوب أوروبا الشرقي إبان القرن السادس عشر.ما دام العثمانيون شكلوا دولة واسعة و قوة مهاجمة، ما دامت الدولة العثمانية في طور الفتوح والإتساع فلم تكن هناك مسألة شرقية، وإنما كانت المشكلة مشكلة أوروبا- هل في استطاعتها الوقوف أمام هجمات العثمانيين العنيفة؟.

أخذت المسألة الشرقية في الظهور حين أخذت موجه الغزو التركي في الإنسحاب(1635)، وأخذ الأتراك يتقهقرون تدريجياً من ولاياتهم المتطرفة، وخاصة من "أواسط أوروبا" ، فظهر الأمل يقوى بالتدريج في "أوروبا" لإنسحاب العثمانيين يوماً من وسطها،و"شبه جزيرة البلقان".

لا نريد هنا الدخول في الأسباب المتعددة التي دعت إلى ضعف الدولة العثمانية،و تقهقر النفوذ العثماني،ولكنا يمكننا أن نشير إلى انحلال النظم العثمانية ذاتها منذ القرن السابع عشر،هذه النظم التي كانت من أسباب القوة العثمانية وخاصة الجيش الذي لم تعمل الدولة العثمانية على تطويره بما يناسب التطور العسكري الأوروبي آنذاك–فقد كان مركزه حول شخصية السلطان والصدر الأعظم إلى حد كبير،وصلته كبيرة بقوته وبطشه، ولما ضعفت شخصيات السلاطين،عادت نظم الحكم التي كانت قوة للدولة العثمانية نقمة عليها ووقفت

---

[1] – محمود عامر، تاريخ الإمبراطورية العثمانية "دراسة تاريخية وإجتماعية "، دار الصفدي، ط1، دمشق، 2004، ص 205.

حجر عثرة في طريق الإصلاح مدة طويلة،خاصة نظام الرق الذي نشأت على أساسه الهيئة الحاكمة وقوة الجيش العثماني [1].

3- مراحلُها:

مرت المسألة الشرقية بمرحلتين:أولاهما في ظل قوة الدولة العثمانية،الممتدة منذ سقوط "القسطنطينية"عام(1453)،وإلى نهاية حكم السلطان "سليمان القانوني" عام(1566)[2]،وثانيهما في ظل ضعف الدولة منذ ما بعد هذا الحكم حتى نهايتها في بداية القرن العشرين.كانت غائية المسألة الشرقية الأساسية في مرحلتها الأولى بالنسبة للغرب الأوروبي هي التصدي لتوسع الدولة العثمانية أولاً،وضمان استمرار السيطرة على الطرق التجارية الدولية ثانياً وتطويقها، والوطن العربي من خلال السيطرة على البحار المحيطة بهما في آسيا وأفريقية ثالثاً،والعمل على التحكم بسياستهما وإقتصادهما من خلال الإمتيازات والضغوط العسكرية والسياسية على المركز السلطاني رابعاً[3].أما غائية هذه المسألة الأساسية إبان مرحلتها الثانية كانت التنافس بين قوى الغرب الأوروبي، للحصول على أكبر قدر ممكن من ممتلكات الدولة العثمانية،أو" الرجل المريض" كما دعتها روسيا[4].

كانت المسألة الشرقية دافعاً مهماً من دوافع الإصلاح العثماني فقد رافقها تواطؤ عثماني مع فرنسا وبريطانية، سواءً في تطويقهما للوطن العربي سياسياً وإقتصادياً خاصة من حيث السيطرة على سواحله في "المتوسط"، و"البحر الأحمر"،و"بحر العرب"،و"الخليج العربي"، أو في شروعهما بالاحتلال المباشر

---

[1] - محمد مصطفى صفوت، محاضرات في المسألة الشرقية ومؤتمر باريس، المطبعة الكمالية في القاهرة، 1958، ص1.

[2] - سليمان القانوني: ولد عام(1494م)، وجلس على العرش في(1520م) ومن أبرز ما جرى في عهده ثورة جان برد الغزالي والي الشام وقد لقب بالقانوني لمحبته لتطبيق القانون وتطويره. إبراهيم بك حليم ، تاريخ الدولة العثمانية العلية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2004، ص 121- 130.

[3] - نجاح محمد، كاميليا أبو جبل، تاريخ الوطن العربي الحديث"بلاد الشام والعراق"،مطبعة جامعة دمشق، ط1، 2006، ص207.

[4] - المرجع نفسه ،ص207.

لمناطق داخله، ليكون الاحتلال الفرنسي"للجزائر" في(1830)، والاحتلال البريطاني"لعدن"(1839)، عاملاً مهماً في تسارع بوادر اليقظة القومية العربية [1].

4- استمرارية المسألة الشرقية :

يبدو أن قصة المسألة الشرقية ، ورجلها المريض في القرن التاسع عشر،ما تزال مستمرة، وجوهر المسألة الشرقية، كما هو معروف، هو انحلال وتفكيك السلطنة، واقتسام مكوناتها وأجزائها، وأملاكها بين الدول الأوروبية، أو بين الدول القومية والرأسماليات والإمبراطوريات الصاعدة والمتنازعة في القرن التاسع عشر. والخلاف بين هذه القوى المتنازعة كان حول تقسيم الجسد الإمبراطوري العثماني، وهو ما أوجد المسألة الشرقية، وأدخل الرجل المريض في حالة احتضار طويلة استمرت أكثر من مئة عام، إلى أن تفككت هذه الإمبراطورية أثر الحرب العالمية الأولى(1914-1918) [2].

إذاً بدأت المسألة الشرقية بفصولها المعروفة في القرن التاسع عشر، وبدأ معها الإحتضار الطويل للرجل المريض. في البداية بُتِرَت الأجزاء الأوروبية للرجل المريض خلال هذا القرن، إلى أن وقعت الحرب العالمية الأولى،فحصل الإقتسام الكبير والأخير لأملاك الرجل المريض الشرقية بعد إعلان وفاته خلال هذه الحرب.

وهكذا فإن المسألة الشرقية إبان القرن التاسع عشر شهدت أحداثاً وضعت الدولة العثمانية على حافة الخطر وأدت إلى انهيارها لا سيما ،بعد ظهور عامل القوميات التي انتشرت في مختلف أرجاء الإمبراطورية كالقومية البلقانية، والعربية اللتين كانتا أخذتا بالنمو والتطور في تلك الأثناء ووضعت حداً للمصاعب التي عانت منها الإمبراطورية العثمانية[3]، وبالتالي أدت إلى سقوطها في أثناء الحرب العالمية الأولى واستقلال جميع الولايات عنها، وشهدنا دور الغرب الأوروبي في سعيه للحفاظ على الإمبراطورية العثمانية أثناء الأخطار التي

---

(1) – محمد،وأبو جبل، مرجع سابق،ص.309. للاستزادة في هذا الموضوع انظر: تاريخ الجزيرة العربية المعاصر للدكتورة نجاح محمد و الدكتورة كاميليا أبو جبل، منشورات جامعة دمشق ،ط1، 2001، ص 20 وما بعد.

(2) – محمد كامل الخطيب، آخر أخبار المسألة الشرقية ما يزال الرجل مريضاً، دمشق، 2003، ص9-10.

(3) –A.S. Anderson ،The Eastern Question (1774-1923 ،(London ،Macmillan, 1966, pp,87-90.

أحاطت بها سعياً وراء مصالحه، وكذلك سعيه في الوقت نفسه للقضاء عليها لتحقيق أطماعه التوسعية في أراضيها.

وهكذا انتهت أحداث المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر بفصل بعض الولايات البلقانية والعربية عن جسد السلطنة العثمانية، وكان للغرب الأوروبي منذ القديم حتى اليوم الدور الأساس في القضاء على أي قوة شرقية تظهر مع الحفاظ على سيطرته عليها لضمان استمراريته كقوة عظمى في سبيل تحقيق مطامعه وغاياته[1].

ثانياً- الحملة الفرنسية على مصر وسورية:(1798-1801):

لم يؤدِ ضعف الدولة العثمانية وتطورات المسألة الشرقية، إلى تنافس الدول الإستعمارية الأوروبية لتطويق ولايات الدولة العثمانية في الوطن العربي فحسب، وإنما لاختراقها واحتلالها أيضاً.وقد تجسد ذلك بالحملة الفرنسية على "مصر" و"الشام"،التي تعد بداية مرحلة جديدة من مراحل التنافس الإستعماري على "مصر" وبقية البلاد العربية.

1- مقدِّمات الحملة:

حولت ولاية "مصر" التي كان يستبد بها "المماليك" إلى مسألة دولية عندما خططت حكومة الإدارة في فرنسا عام (1798)،لاحتلالها بهدف قطع خطوط المواصلات البرية بين إنكلترا وأقاليم الشرق الأقصى، وإنشاء مستعمرة فرنسية جديدة وفق أساليب و طرق حديثة وتكون تعويضا لما خسرته فرنسا في مستعمرات جزر الهند الغربية.

ولقد تركزت أنظار الفرنسيين نحو مصر منذ مطلع تسعينيات القرن الثامن عشر إلى أن جاءت الفرصة المواتية لتنفيذ المخطط وفق أوضاع فرنسية ومصرية تساعد في المضي بالحملة ونجاحها فيما بعد.

2- الأوضاع في فرنسا:

بعد أن حقق "نابليون بونابرت" العديد من الانتصارات في "إيطاليا" ضد "النمسا" ذاع صيته في فرنسا واكتسب شعبية كبيرة، وأصبح خطراً يهدد حكومة الإدارة، التي كانت قد تخلصت منه لبعض الوقت بإرساله على رأس جيش فرنسي إلى إيطاليا، وراحت حكومة الإدارة تبحث جاهدة للتخلص من هذا القائد العسكري

---

[1] - عامر، الإمبراطورية العثمانية، مرجع سابق، ص 234.

البارع و الدبلوماسي المحنك(1)،والخطيب البارع ،حيث كان صاحب لهجة خطابية مميزة " إن أوروبا كلها ترنو إليكم ،إني معكم بخلدي في جل الأوقات "(2).

لقد رأت حكومة الإدارة في مصر المبتغى لتسديد ضربتها لإنكلترا ووضع حد للنمو السريع للنفوذ البريطاني في "الهند" من ناحية، ولإبعاد "نابليون بونابرت" من ناحية أخرى،الذي كُلِّف بقيادة الحملة العسكرية الفرنسية على "مصر"، بخاصة أنه وجد في الحملة تحقيقاً لمطامعه الشخصية التي بدأت تداعبه آنذاك ففكر بالوصول إلى "القسطنطينية" بعد احتلال "مصر" و"بلاد الشام".وإشادة إمبراطورية شرقية(3).

3- **أسباب الحملة:**

هناك أسباب متعددة لمجيء الحملة الفرنسية إلى "مصر" ولعلَّ من أهمها فقدان "فرنسا" معظم مستعمراتها،لاسيما في جزر "الهند الغربية"،وتعويض بعض ما فقدته في "مصر"،لأن "فرنسا" كانت تسعى لتحويل تجارة الشرق إلى "البحر الأحمر"،عبر الطريق البري بين "السويس"، و"القاهرة"، لأنه الأقرب لها لتنافس تجارة "بريطانية" المسيطرة على طريق رأس الرجاء الصالح التي بدأت بمضايقتها فعلياً إضافة إلى ما نشره بعض الرحالة الفرنسيون، الذين زاروا "مصر"، و"الشام" وأشاروا بضرورة احتلالها(4).

على الرغم مما قيل في سلبيات الحملة الفرنسية على "مصر" ، بوصفها حملةً إستعماريةً تستهدف احتلال "مصر" في إطار التنافس (البريطاني-الفرنسي)،غير أن ما أحدثته الحملة يُعد نقطةً تحول خطيرة في التاريخ المصري. فليس من قبيل المصادفة أن يجمع المصريون عقب خروج الحملة الفرنسية بأربعة أعوام على

---

(1) -D .Kitsikis ،L'Empire Ottoman ،Paris ،P.U.F ،.1985 ،pp. 101-111.

(2) - خطاب من نابليون إلى جيش الشرق، مختارات من وثائق الحملة الفرنسية(1798- 1801): مراجعة وأشراف مديحة دوس أعداد وترجمة باتس جمال الدين- أميرة مختار محمود، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2006،ص 105.

(3) - طليعة الصياح وآخرون، تاريخ أوروبا المعاصر،منشورات جامعة دمشق ، مطبعة ابن حيان، ط1، دمشق،1996، ص49-50.

(4) - عبد المنعم الهاشمي، موسوعة تاريخ العرب في العصر الحديث، دار البحار، بيروت، 2006، ص 257.

اختيار حاكمهم " محمد علي"، ولأول مرة في التاريخ المصري يشعر المصريون أنهم أصحاب قضية وطنية في حاجةٍ إلى الدفاع عنها.

أما فرنسا فأصيبت سمعتها والمكانة التي كانت تحتلها بصدمة عنيفة، وبرزت "بريطانية" كدولة تصون استقلال الدولة العثمانية السياسي، وسلامة أراضيها[1].وأدت عملية انسحاب الحملة الفرنسية من "مصر" عام (1801)إلى أحداث نوع من التقارب بين "فرنسا"، و"إنكلترا"، انعكس بشكل سلبي على الدبلوماسية الروسية في المنطقة[2].

ولا ننسى أن فرنسا أرادت فرض تفوقها الحربي وذلك من خلال قول أحد جنرالاتها" أن الأهالي لديهم نزعة للتمرد منذ أكثر من(500) عام. ولكن لابد أن يدركوا أن مدافعنا في عام (1798) تفوق سيوف عام (1552)"[3].

4- نتائجها:

أ- على الصعيد الأوروبي: التي يمكن إيجازها بنتائج ثلاث أبرزها:

أولاً انفجار المسألة الشرقية، وبداية تحولها إلى " مسألة عربية" في إطار التنافس الأوروبي عموماً، والبريطاني – الفرنسي خصوصاً من أجل السيطرة على البلدان العربية التابعة للسلطنة العثمانية(المغربية والمشرقية)،ومنها سورية. كما برز ما دعي بـ " المسألة المصرية" ، و" المسألة السورية"،و" المسألة اللبنانية".

وثانياً تنامي عداء فرنسا لبريطانية، و بروز الدور الفاعل لهذه الأخيرة أكثر فأكثر سواء في أوروبا أو داخل الدولة العثمانية، بحيث غدت الحليف والمحرك الأول للمركز السلطاني، صاحبة أفضل الإمتيازات فيها.

وثالثاً سقوط الغطاء الديني للصراع الدولي عموماً، ومنه الصراع ما بين القوى الأوروبية والعثمانية والعربية، الذي كانت تتقنع به كلّ الأطراف من أجل

---

(1) – زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سورية ولبنان، دار النهار للنشر، ط2، بيروت، 1977، ص 24.

(2) – محمد حبيب صالح، الدبلوماسية الروسية في مصر وبلاد الشام خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، مجلة دراسات تاريخية، السنة العشرون- العددان 67و68-كانون الثاني- حزيران- دمشق، 1999،ص209.

(3) – خطاب من الجنرال مينو إلى الجنرال (فيال) حاكم إقليم المنصورة، مختارات من وثائق الحملة الفرنسية(1798- 1801)، مصدر سابق ،ص63.

توظيفه في حشد الشعب لصالحها، إذ بينت الحملة وما رافقها مـن تحالفـات أنّ الصراع في حقيقته ليس دينياً كما يدّعون، بل صراع سياسي – اقتصادي[1].

ب- على الصعيد العربي:

أما بالنسبة لنتائج الحملة الفرنسية على الصعيد العربي ، ومـا تعلـق منـه بيقظته القومية العروبية وحركته النهضوية تحديداً، فلقد اختلفت آراء المـؤرخين والمفكرين السياسيين حولها بثلاث اتجاهات:

الأول يرى أنها نقطة التحول الجوهرية فـي الواقـع العربـي عمومـاً ، والمصري خصوصاً، التي نقلته من مرحلة الجمود إلى النهوض والحيوية، جاعلاً من تاريخ وقوعها بدايةً للتاريخ العربي المعاصر ككلّ.والاتجاه الثـاني ينفـي أن تكون عاملاً في هذه اليقظة، وأن تكون لها أهمية خاصة، واصـفاً إياهـا حملـة استعمارية ليس إلاّ،وحدثاً من جملة الأحداث التي مرت على البلاد العربية دون أن تترك تأثيراً ملموساً فيها .

أما الاتجاه الثالث، الذي نراه الأصح ، فلا ينفي دورها النهضوي ونتائجهـا المؤثرة،ولكن دون مبالغة ودون أن يجعلها بداية لحركة اليقظة العربية لأن هـذه الحركة هي أقدم منها بكثير،أو يجعلها حدثاً طاغياً على الحدث النهضوي الأهـم، الذي هو حدث دولة "محمد علي" العربية[2].

هذا وتأكد غالبية الدراسات أنّ الحملة الفرنسية على مصر قد حملت، رغـم وجودها الزمني القصير، بذور تكوين دولة بمفاهيمها الحضارية الحديثة شارك في تكوينها الأولي بعض المصريين العرب من مسلمين وأقباط،واطلعوا أثنـاء ذلـك على كثير من أسس الحضارة الغربية في بناء الدولة، ووازنوا بينها و بين الأسس القائمة[3].

وفي النهاية لقد أحدثت حملة "بونابرت" صدمة قوية لشعوب المشرق العربي، كما أحدثت هزة كبيرة في أوساط الدوائر الإستعمارية البريطانية التـي جهّـزت حملة لاحتلال مصر بعد سنوات قليلة عقب هزيمة "نابليون" فيهـا. لكـن فـشل الحملتين، الفرنسية والإنكليزية، وصعود "محمد علي باشا" لبناء دولة قويـة فـي

(1) – محمد وأبو جبل، بلاد الشام والعراق، مرجع سابق ، ص315.

(2)– أحمد جودت باشا،تاريخ جودت ، استانبول 1309هـ، ج3، ص 254.

(3) – محمد وأبو جبل، بلاد الشام والعراق، المرجع السابق، ص 316-317.

مصر،وسعيه للتوسع نحو "السودان"، و"الجزيرة العربية"،و"بلاد الشام"،جعل الدول الأوروبية في شرق القارة وغربها،تتوجّس خيفةً من هذه القوة الفتية[1].

ثالثاً- قيام سلطة "محمد علي باشا" والي مصر ودوره فـــي المنطقـــة(1805-1841):

1- محمد علي : أسس قوته ووصوله إلى حكم مصر :

ركز "محمد علي باشا" بدايةً في إطار توطيد سلطته على التخلص من نفوذ "المماليك" وتم له ذلك عام(1811)، مما أثار مخاوف "بريطانية" التي كانت معتمدةً عليهم في مساعدتها مستقبلاً على احتلال مصر، ودفعها علـــى المباشـــرة بهـــذا الاحتلال قبل استكماله لضربهم تماماً ، فكانت حملتها بقيـــادة "فريـــزر" فـــي آذار (1807). ومما دفعها إليها أيضاً مخاوفها من وقوع "مصر" تحت نفوذ "نابليون"[2]. بدأ "محمد علي" بالإسهام في تقوية الإمبراطورية العثمانية. فالواقع أن جيشه هـــو الذي توصل إلى سحق الثورة الوهابية (كما سنرى) بعد سلـــسلة مـــن الحمـــلات العسكرية عام(1818).ولكن طموحاته راحت بسرعة تبدو أكبـــر مـــن واقعـــه. فبالتوازي مع مشروعه لإعادة تنظيم "مصر" لن يتم بعيداً عن أعين الأوروبيـــين لاسيما إنكلترا وفرنسا،وكذلك تحركاته خصوصاً في اتجـــاه "إفريقيـــة" ،و"البحـــر الأحمر"(فتح السودان ، تأسيس الخرطوم، احتلال موانئ سواكن ومصوع، حملة اليمن). ثم تدخل بدءاً من عام(1825) بناء على طلب السلطان لمحاربة انتفاضـــة "اليونان" الذين ثاروا منذ عام (1821)[3].

واستولى "محمد علي"، على "مصر" التي كانت في خضم الخراب والفـــساد السياسي والتجاري وقد بذل في ذلك جهداً وعناية وفاز بما أراد فـــأحيى الـــديار المصرية وأنعشها فنالت شهرة إصلاحات دفعت معظم رواد تلك المرحلـــة إلـــى تسميته بموحد الديار المصرية[1].

---

(1) – م. ريجنكوف إسميليا نسكايا، سورية ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عـــشر، دار النهار، بيروت، 1993، ص9.

(2) – محمد وأبو جبل،بلاد الشام والعراق، مرجع سابق، ص 329.

(3) – جاك فريمو، فرنسا والإسلام من نابليون إلى ميتران، ترجمة : هاشم صالح، دار الأرض للنشر ودار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ، ليما سول، ط1، قبرص، 1991.ص 49.

(1) – جرجي زيدان، تاريخ مصر الحديث من الفتح الإسلامي إلى الآن، مطبعة الهلال، ج2 ، ط2،القـــاهرة، 1911 ، ص25.

لقد كانت مصر في ذلك الوقت إحدى ولايات الإمبراطورية العثمانية، والسلطان الذي يتولى عملياً الحكم فيها ضعيفاً جداً، وبلاده غير مستقلة، وحكام مصر الحقيقيون هم" المماليك"(2).ومع ظهور محمد علي، طرحت الإمكانية الحقيقية لإعادة العافية إلى رجل أوروبا المريض(3).

2- السياسة الخارجية والدولة العربية:

اتخذ "محمد علي باشا" سياسة توسعية في الوطن العربي أراد فيها بناء دولة موحدة تحت حكمه وأن تكون"مصر" حجر الزاوية فيها،كما كان مدركاً أهمية "شبه الجزيرة العربية" في السياسة العربية ومستكملاً توسعه في ضم "السودان" ،ثم التوجه إلى "بلاد الشام".

3- حروب محمد علي:

أ- شبه الجزيرة العربية:

كان اهتمام أغلب سلاطين" مصر" وحكامها منصباً على "الحجاز" لأنها مركز الحرمين الشريفين، ولأهميتها للعالم الإسلامي الروحي والديني، وموقعها الإستراتيجي لقوافل الحج وتأمينا لها،ولاتصال "الحجاز" بالبحر الأحمر، وهو طريق الهند والشرق الأقصى[4].

تم تكليف "محمد علي" من الباب العالي بالحملة على "الوهابيين" في" شبه الجزيرة العربية"، ولم يغب عن ذهن الباشا أهمية "البحر الأحمر" التجارية ومواصلاته العالمية، فنجده يكتب إلى(شركة الهند الشرقية) عام(1810) ،لبعث المواصلات مع الهند عن طريق "البحر الأحمر" و"خليج السويس"، ويدخل في مشاركات إلى جانب التجار العاملين مع بلاد العرب والهند، ولإحياء طريق "البحر الأحمر"، وقد جاءته هذِه الفرصة بتكليفه بالقضاء على الوهابيين. بعدما عجز والي بغداد عن مواجهتهم ومعه والي دمشق أيضاً حيث لم يتمكنا من صد غاراتهم على المدن والحدود العراقية والشامية،وقد حرص السلطان أن يخمد ثورة "الوهابيين" ويبقى تبعية "الحجاز" و"شبه الجزيرة العربية" تحت حكمه وسيطرته،وحماية

---

(2)- p.M.Holt, Makers of Modern Europe, London, 1955 .p.156.

(3) – فاطمة محمد الجوابرة، موسوعة القدس، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1،عمان- الأردن،2003، ص 248.

(4)- مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي" العصر العثماني"، دار أ سامة للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، 2003 ، ص180.

الحرمين الشريفين واستكمال الجانب الإعتباري من إشرافه عليها وعلى "الحجاز" عامة[1].

هذا وقد نجح في احتلال "الدرعية"[2] وتدميرها عام (1818)،بعد حصار دام أكثر من ثلاثة أشهر. وساق "عبد الله آل سعود" أمير الوهابيين أسيراً إلى "القاهرة" ثم "اسطنبول" حيث أعدم هناك. وقد أعاد هذا الإنتصار الهيبة للدولة العثمانية أمام المسلمين من رعاياها ، وعاد الحجاج بعد انقطاع عن الديار المقدسة،وارتفعت مكانة "محمد علي" في أنظار العالم الإسلامي.وأصبح الحجاز منذ عام (1819) تحت الحكم المصري باتجاه التوسع في "نجد" و"اليمن" .وأدى التوسع المصري في الحجاز إلى قلق بريطانية التي راقبت تطور الأوضاع ورأت أن القاهرة أصبحت تتحكم بالطرق نحو الهند و"البحر الأحمر" و"المحيط الهندي"، والطريق البري عبر "الخليج العربي"[3].

ب- في السودان:

وكانت ثاني حملات "محمد علي" الكبيرة، إذ استهوته نفائس البلاد السودانية الثمينة، ولم تتسم بالصعوبة كما في حملة "الجزيرة العربية" نظراً لوجود المواصلات الملائمة ولقربها من "مصر" ولعدم وجود تماسك بين أبنائها[4].إن توسع "محمد علي" في "البحر الأحمر" حَمله بالتأكيد على التفكير بالنوبة وجنوب"مصر"،والسيطرة على سواحله البحرية، علماً أن "إبراهيم باشا"عندما احتل "الحجاز" وتقلد باشوية جدة ومشيخة الحرم، قُلد معها باشوية الحبشة وفيها "مصوع" و"سواكن" (ثغور السودان)، وكان يُديرها تُجار بأسم والي "جدة"، وكان لا بد من أن ينظر "محمد علي" إلى داخل السودان والتوسع جنوب النيل[1].ومما لا

---

[1] – الزيدي، العصر العثماني، مرجع سابق، ص 192.

[2] – عاصمة الدولة السعودية الأولى، حرقها إبراهيم باشا ابن محمد علي باشا عام(1818).

[3] – جورج ف. سادليير،رحلة إلى الجزيرة العربية، ترجمة د. عيسى أمين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مملكة البحرين وزارة الإعلام للثقافة والتراث الوطني، ط1، بيروت، 2005،ص 12-13.

[4] – علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية ، المكتب الإسلامي، ط3، دمشق، 1994، ص166.

[1] – كريم ثابت، محمد علي، مطبعة المعارف،القاهرة،1904،ص 10.

جدل فيه إن بناء هذا الوطن الواحد(فتح السودان) هي فكرة أصيلة "لمحمد علي باشا"[2] .

وقد استفاد من ضم "السودان" في تجنيد أعداد كبيرة من الشباب السودانيين إلى جانب جيشه في مصر كمقاتلين شجعان في معاركه الخارجية، ولقمع الفتن الداخلية. هذا وكان ضم السودان للبلاد المصرية قد وحّد البلاد العربية (الجنوب السوداني ومصر، وبلاد النوبة)،وصارت إقليمياً واحداً، ووضع أسس وحدة النيل منذ هذا الفتح عام (1820).وقد فتحت أعين الإنكليز على خطط "محمد علي" في توحيد البلاد العربية والإسلامية، وسيطرته على موانئ البحر الأحمر وطرق التجارة العالمية فأخذوا يعدون له العدة للمواجهة وإحباط مشاريعه[3].

جـ- في اليونان:

كانت بلاد اليونان، حتى أوائل القرن التاسع عشر، جزءاً من السلطنة العثمانية، يحكمها ولاة من الأتراك، وقد شغل اليونانيون موقعاً متميزاً في الدولة العثمانية منذ زمن، واستوطنت غالبيتهم منطقة "المورة" و"جزر بحر إيجة" و"تساليا"، إلا أنهم كانوا، بوجه عام، منتشرين في أنحاء أراضي الدولة كافة، وظل الوضع على هذا الحال حتى ظهرت بوادر الثورة ضد الحكم العثماني.

والحقيقة أن الحركات الثورية و الجمعيات السياسية السرية و العلنية نمت في بلاد اليونان ابتداء من أوائل القرن التاسع عشر، وأضحت تُشكّل خطراً بدءاً من عام (1820)، واتخذت مراكز لها في كل من روسيا والنمسا لتكون على اتصال وثيق بالحكومات الأوروبية.

ثم بدأ اليونانيون في بلادهم يطالبون بالاستقلال عن الدولة العثمانية[4]،وبعد ثورة اليونان ضد السلطة العثمانية وانتصار الثوار على الجيش العثماني،قرر السلطان العثماني "محمود الثاني"(1808- 1839)، الاستعانة بجيش مصر وأسطوله وأصدر فرماناً بتعيين "محمد علي باشا" والياً على "جزيرة كريت" وإقليم الموره في 6 آذار عام(1824)، وكلفه بالقضاء على الثورة.

---

(2) -عبد الرحمن زكي، التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، دار المعارف، مصر، 1950،ص 95.

(3) - الزيدي، العصر العثماني، مرجع سابق، ص 194.

(4)- المسيري، مرجع سابق ، ص 256.

وأسرع "محمد علي باشا" فجهز أسطولاً بحرياً كبير، وأسند قيادته إلى ابنه "إبراهيم باشا"[1]، لكن خسرَ "محمد علي" والدولة العثمانية هذه الحرب بعد حشد سفن الأساطيل الفرنجية في خليج "نافارين"[*].

وقد قَبِلَ "محمد علي باشا" القيام بهذا الدور لأن الخطر موجه ضد دولة المسلمين عامةً، المتمثلة بالدولة العثمانية،وضد الإسلام متمثلاً في السلطان العثماني خليفة المسلمين(طبعاً هكذا يفترض)،وإن أهم النتائج التي أسفرت عنها معركة "نافارين "إفرازها وضعاً دولياً سمح بإطلاق أيدي روسيا في الدولة العثمانية لتحقيق مشروعها التوسعي على حسابها[2]، ولذلك كانت معركة نافارين ضربة قاسية لقوات السلطان وقوات محمد علي البحرية، ولكن الأخير لم يفقد الأمل والحماس، وإنما بدأ على الفور بإصلاح الأضرار وتشييد العديد من السفن الجديدة[3].

د- في بلاد الشام:

إن موقع بلاد الشام الإستراتيجي للدولة العثمانية على الطرق البرية والبحرية العالمية التي تخترق المشرق العربي، جعلها من صلب اهتمامات سلاطين "بني عثمان" خاصة مدينة دمشق، التي عدّها العثمانيون رابع المدن الإسلامية بعد مكة والمدينة والقدس وأطلقوا عليها اسم (شام شريف)[4]. حتى إن السلطان العثماني

---

[1] - شكيب أرسلان،تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق حسن السماحي السويدان،دار ابن كثير ودار التربية، ط1، دمشق، 2001، ص 279.أنجلو ساماركو،وثائق البحرية المصرية في عهد محمد علي،مراجعة وتقديم: د.حسين محمود، ترجمة من الإيطالية إلى العربية ولاء عفيف النحاس، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ، 2006،ص 106.

[*] – نافارين:(NAVARIN) مدينة في شبه جزيرة البيلوبونيز : (PELOPONNES) في إقليم مسينا، وبها خليج– مرفأ– على البحر الأيوني: (IONIENNE). بسام العسلي، فن الحرب الإسلامي في العهد العثماني، دار الفكر، مج 5 ، دمشق، (د.ت)،ص 263.

(2)-N .Nuy ‹La bataille de Navarin (1827)‹(Paris ‹1887) –pp,66-67

[3]– أنجلو ساماركو، مصدر سابق، ص20. عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية" دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية ،ج1، القاهرة،1978،ص 221.

[4] – محمد أحمد،التطور التاريخي للمجتمع الدمشقي من منتصف القرن التاسع عشر حتى نهاية الحكم العثماني(1850–1918) ، مجلة دراسات تاريخية،العددان\105–106\، كانون الثاني حزيران،دمشق،2009،ص 258.

"محمود الثاني" أرسل يوصي بدمشق قائلاً: " أنها مالكانتي [1].لا أحد يؤذيها بشيء" وهو يقصد بذلك أنها محببه إليه ويهمه أمرها كثيراً[2]. وجاءت حملة "محمد علي"، على بلاد الشام في إعقاب انتصارات مهمة حققها جيشه في الحجاز واليونان والسودان. قد هزت هذه الحملات أركان السلطنة العثمانية[3]. وكانت الظروف الدولية مواتية لها، فبريطانية شغلها الإصلاح الداخلي لاستبعاد خطر الثورات التي ظهرت في فرنسا، وفرنسا انشغلت بثورات(1830)،في باريس التي جاءت بالملك "لويس فيليب" إلى الحكم. وكان يشغلها أيضاً الوضع المضطرب في الجزائر الذي أدى إلى ثورة الأمير "عبد القادر الجزائري" عام(1832).

وكانت الإمبراطورية النمساوية مهددة بثورة بولونية. أما الدولة العثمانية فكان جيشها الجديد ما زال فتياً بعد قضاء السلطان "محمود الثاني" على الإنكشارية عام(1826)[4].

4- دوافع حملة محمد علي باشا على سورية الطبيعية:

طمع "محمد علي" إلى ضم سورية إلى مصر،ولم يكتم نيته عن الحكومة العثمانية،فطلب منها تعويضاً عما تكبّده من خسائر في حرب المورة، ولكن السلطان لم يجبه إلى طلبه، فاعتزم أن يناله بحد السيف ورأى ضرورة ضم سورية إلى مصر، لأنها حاجز حصين بينها وبين الدولة المصرية والعثمانية وبها يتقي شر الدولة العثمانية إذا حدثتها نفسها بغزو مصر. وقد طلب "محمد علي" من السلطان خلال الحرب الوهابية أن يعهد إليه بولاية الشام، وكانت حجته في ذلك

---

[1] – المالكانة : هو النظام الذي حل محل الالتزام في العصر العثماني، وهو في الواقع نوع من أنواع الملك المؤقت للأرض.

[2] – ابن كنان الصالحي الدمشقي، يوميات شامية، صفحات نادرة من تاريخ دمشق في العصر العثماني من"1111هـ–1153هـ" ، تحقيق: أكرم العلبي، دار الطباخ، ط1، دمشق، 1994، ص 284.

عبد العزيز العظمة، تاريخ دمشق وأهلها، مرآة الشام، دار الفكر المعاصر، ط1، بيروت، 1987، ص30.

ليندا شيلر، دمشق في القرنين الثامن والتاسع عشر، ترجمة: عمرو ودينا الملاح وشركاه، مطبعة دار الجمهورية، ط1، دمشق، 1998، ص 18- 19.

[3]– أحمد طربين، المجتمع الشامي، العصر العثماني بين العصور الوسطى والحديثة، بحث مقدم لأعمال المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بر الشام، 1978، ج2، دمشق، 1979، ص 645.

[4] – علي يوسف البلخي، الموقف الدولي من احتلال محمد علي باشا لبلاد الشام (1831- 1840) ، من خلال الوثائق العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، العددان التاسع عشر والعشرون، نيسان- تموز، دمشق،1985، ص 200–206.

أنه في حاجته إلى مدد منها لمعاونته على قتال "الوهابيين"، ففكرة ضم سورية إلى مصر كانت تختلج في نفس "محمد علي باشا" منذ عام (1810) ولقد صرفه عنها انهماكه في الحرب الوهابية، ثم فتح السودان فالحرب اليونانية، ولما انتهى من هذه الأخيرة أخذ يفكر في تنفيذ فكرته القديمة متأثرا بالدوافع الإستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية.

5- موقف الدول الأوروبية من مشروع محمد علي:

استرعت انتصارات الجيش المصري أنظار الدول الأوروبية، وفتحت باب "المسألة المصرية"على مصراعيه.وقد كان لهذه الدول أطماع في مصرو بلاد الشام منذ الحملة الفرنسية، وقد اشتدت المنازعات الدولية في فترة حكم "محمد علي" انبعثت المطامع القديمة التي كانت تسعى لها كل دولة حيال السلطنة العثمانية[1].بعدما أدركت الدول الأوروبية عواقب الهزات التي أحدثها استيلاء "محمد علي" على بلاد الشام وأجمعت باستثناء فرنسا على إخراجه منها خاصة أنها كانت تنظر بعين القلق إلى تعاظم قوته وإلى مشروعه الوحدوي الذي ينوي تنفيذه، وكانت هذه الدول ترى في بقاء كيان الدولة العثمانية عاملاً مهماً في حفظ التوازن أو توازن القوى في أوروبا، وأن نجاح "محمد علي" في اقتطاع أجزاء من أملاكها يتعارض مع مصالحها الحيوية، وقد تزعمت بريطانية هذا الموقف المعارض لمشروع "محمد علي"[2].

أ- موقف بريطانية:

كانت بريطانية مهتمة بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية وتعدُّ بقاءها ضرورياً لاستمرار التوازن الدولي في أوروبا، وكانت ترى في اقتطاع "محمد علي" لأجزاء من أملاكها تعارضاً مع مصالحها الحيوية، لذلك تزعمت بريطانية الموقف المعارض لمشروع "محمد علي" كما ذكرنا سابقاً، ومن الأسباب التي دفعت بريطانية لإتخاذ هذا الموقف المعارض من "محمد علي" هو أنه كان يعتمد

---

(1)- M .Sabry ،L'Empire égyptien sous Mohamed Ali et la question d'Orient (1811-1849 ،(Paris ،P .Geuthner ،1930),pp,91-93.

(2) – عبد المنعم الجميعي، عصر محمد علي" دراسة وثائقية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003،ص491.

على الفرنسيين، فقد رأت فيه فرنسا حليفاً لها يساعدها على نشر نفوذها على سواحل البحر المتوسط لتتغلب على النفوذ البريطاني[1].

أما في بداية النزاع بين المصريين والعثمانيين فقد اتخذت موقف المتفرج في البدايات، ولكن عندما ازداد النفوذ الفرنسي، وأصبح يهدد مصالحها على طريق الهند، بدأت السياسة الإنكليزية تتجه نحو الخط المعادي "لمحمد علي باشا" فعملت لتحقيق المسعى عن طريق الضغط على السلطان من ناحية، وإثارة أهل الشام من ناحية أخرى للإطاحة بالحكم المصري[2].وراحت تعمل على محاربة "محمد علي" إقتصادياً لتحطيم الجبهة الداخلية اعتماداً على الهوة الواسعة التي تفصله وأسرته وحكام البلاد، عن شعب هم أجانب عنه، مما لا يجعله قادرا على تعبئة الرأي العام في صف قوي متماسك [3].

ب- موقف روسيا:

كانت روسيا ترى ضرورة الإبقاء على الدولة العثمانية على حالتها من الضعف ومنع "محمد علي باشا" من السيطرة عليها لأنه سوف يقضي على مطامعها فيها.وقد اختلفت سياسته تجاه بلاد الشام ومشروع "محمد علي" عن السياستين الفرنسية والبريطانية فالحكومة الروسية ونظراً لانشغالها بمسألتي المضائق والبلقان، لم تمتلك أي مخططات لإخضاع بلاد الشام، ولكنها لم تقف موقف المتفرّج وشغلت دوراً أساسياً في إنقاذ السلطنة العثمانية حيث رأت في انتصار "محمد علي باشا" تكريساً وتعميقاً للنفوذ الفرنسي، وفي زيادة نفوذ بريطانية في حال تدخلها إلى جانب الباب العالي ما يُغيّر موازين القوى في المنطقة بشكل يتعارض مع المصالح الروسية. أضف إلى ذلك أن الأوساط الدبلوماسية البريطانية لم تكن تخفي نواياها باستعمال بلاد الشام كقاعدة للوصول إلى منطقة ما وراء القفقاس الروسية، هذه العوامل دفعت الحكومة القيصرية إلى

---

(1) – جورج حداد، تاريخ أوروبا و المسألة الشرقية في الأزمنة الحديثة، مطبعة طباع إخوان، ط1،حلب، 1996،ص 211.

(2) – لطيفة محمد سالم، الحكم المصري في الشام (1831- 1841)، مكتبة مدبولي، ط2، 1990، ط3، القاهرة، 1999،ص 307.

(3) – محمد علي الغيت، الغرب والشرق ، مطابع دار القومية، (د.ت)، ص378.

الوقوف في وجه السياستين البريطانية والفرنسية فيما يخص مشروع "محمد علي"[1].

كما لا يخفى على أحد بأن روسيا كانت تنظر بعين الخوف والوجل إلى تقدّم الجيش المصري و اقترابه من عاصمة العثمانيين وخشيت من هذا التقدم أن يستولي "محمد علي باشا" على عرش السلطنة ويمد نفوذ الدولة المصرية إلى ضفاف البوسفور والدردنيل والبحر الأسود، فيؤسس بذلك دولة قوية تقوم على أنقاض السلطنة العثمانية المتداعية الأركان، وليس من مصلحة روسيا أن يقع مثل هذا الانقلاب لأنه يحول دون تحقيق أطماعها في الوصول إلى البوسفور والدردنيل والبحر المتوسط[2].

جـ- موقف فرنسا:

كانت فرنسا تؤيد "محمد علي" لأنها كانت تعد توسع نفوذه توسعاً لها، وكانت موافقة لمصلحة "محمد علي"، ولكنها لم تتظاهر بصورة صريحة بصداقاتها له في البداية، لأنها كانت تخشى من ميل السلطان العثماني إلى روسيا، وقد أصرت على مطلبها بإنهاء الصراع بين "محمد علي" والسلطنة العثمانية عن طريق وساطتها، ولكن وعلى الرغم من تعاطف فرنسا مع "محمد علي" والصداقة الظاهرة بينهما، وجدت أنه من الصعب عليها معاداة أوروبا من أجله وأنها على غير استعداد لخوض غمار الحرب ضد بريطانية تأييداً لمشروعه وطموحه، لذلك حاولت ترجيح كفتها السياسية على الإنكليز والروس، حتى يمكن أن يكون لها موطئ قدم في بلاد الشام فيما بعد[3].

فتناقض السياسة الفرنسية تجاه "محمد علي" كان له آثار سلبية عليه، فقد جعلته فرنسا يعتمد عليها ثم تركته وحيداً في الميدان بلا سند، مما أتاح لبريطانية فرصة الإنفراد بالعمل ونجاحها في تأليب الدول ضده.

أما الموقف الفرنسي الذي نظر إليه "محمد علي" على أنه الموقف الأوروبي الداعم له والراعي لسياسته في بر الشام لم يستمر.

---

[1] – يوسف نعيسة،محمد حبيب صالح، تاريخ العرب الحديث و المعاصر(مصر والسودان)، منشورات جامعة دمشق، مطبعة الداودي، دمشق،1999،ص223.

[2]– جودت باشا، تاريخ جودت، مصدر سابق ، ج3، ص401.

[3] – الجميعي،عصر محمد علي، مرجع سابق،ص494. قسطنطين بازيلي، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ترجمة طارق معصراني، دار التقدم، موسكو، 1989،ص 211.

ولقد كانت مصالح فرنسا في مصر لا تتطابق أبداً مع مصالح الاهتمامات البريطانية. ولهذا فإنها حاولت الملائمة بين هذين الاهتمامين:أي الإبقاء على سلامة الإمبراطورية العثمانية، وصيانة المكانة المشروعة التي اكتسبت في الأرض،على يد "محمد علي"[1].

د- موقف النمسا وبروسيا:

عارض وزير خارجيتها ومستشارها فكرة التساهل مع "محمد علي" ومشروعه الوحدوي، وكان يميل إلى تعزيز مركز الدولة العثمانية لفرضيتين اثنتين، أولهما: أنه كان يرى في وقوف محمد علي ضد الدولة العثمانية ما يتناقض مع سياسته ومواقفه الخاصة بمقاومة الحركات الاستقلالية ورفضه فكرة الخروج عن السلطة الرسمية (الحكام الشرعيين). وثانيهما: ألا يجعل لروسيا ذريعة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية وبسط حمايتها عليها، لذلك طالب أوروبا باتخاذ قرار عاجل لوقف أطماع "محمد علي" التوسعية[2].

أما بروسيا فلم يكن لها أي أطماع خاصة في هذه الأزمة، بل كانت ترمي إلى المحافظة على السلم اتقاءً للأخطار التي قد تنجم عن حرب أوروبية، وكان ملكها يكره فرنسا من ناحية ثانية لأسباب قومية ويميل إلى السياسة المناقضة للسياسة الفرنسية[3].

هـ- موقف الدولة العثمانية:

اضطربت الدولة العثمانية أمام زحف الجيوش المصرية [4]، فجندت حملة كبيرة ضد قوات إبراهيم باشا [5]،ولم تكن تطلعات "محمد علي باشا"،السياسية غريبة عن السلاطين العثمانيين،الذين كانوا يراقبون سياسته الداخلية وإصلاحاته الإقتصادية.

---

[1] – خالد مفلح بن هاني، تاريخ مدينة دمشق و علماؤها خلال الحكم المصري، مراجعة تاريخية:د.منذر الحايك ، الأوائل للنشر والتوزيع ، ط1، دمشق، 2005 ، ص 206-207.

[2]–جودت باشا،تاريخ جودت، مصدر سابق، ج3، ص 405.

[3] – عبد الرحمن الرافعي،عصر محمد علي، دار المعارف، ط5، القاهرة، 1989، ص288.

(4)-The New Encyclopaedia Britannica, 15 th Ed, (Chicago\ Encyclopaedia Britannica, 1974).vol. 17,pp.954.

[5] – وثائق عابدين،محافظ الأبحاث،محفظة رقم(231). راجع: يوسف نعيسة،المرجع في وثائق تاريخية عن الشام في أثناء حملة محمد علي باشا،جامعة دمشق،2003–2004،ص 115.

وكانت الدولة العثمانية ترى في "محمد علي" مصدر قلق حقيقي فأرادت إضعافه وحرمانه من تحقيق أي مكاسب إقتصادية وسياسية من خلال تكليفه بحروب خارجية سواء في شبه الجزيرة العربية(1811- 1818) أو في بلاد اليونان(1821- 1828)، كما طلبت منه المساعدة في حربها ضد روسيا (1828- 1829)،لكن "محمد علي" رفض بعدما عرف نوايا السلطنة العثمانية تجاهه، لاسيما بعد رفضها إعطائه ولاية عكا كتعويض لخسارته في بلاد اليونان[1].

إن السلطان "محمود الثاني" لم يكن خالص النية نحوه، بل كان ينظر بعين الحسد إلى تقدم مصر وما كسبته من المكانة العالية[2].

وبالنتيجة وقّع "محمد علي باشا" إتفاق عام (1840)،والذي نص في مادته الرابعة:أن للجيش المصري الحق في الانسحاب من الشام حاملاً معه أسلحته ومدافعه[3].

6- العوامل التي أسهمت في إخفاق مشروع محمد علي:

كاد "محمد علي باشا" أن يطيح بالدولة العثمانية لولا تدخل الدول الأوروبية التي حدّت من اندفاعية جيوش ابنه "إبراهيم باشا" ،الواصلة إلى "كوتاهية" قبل أن تفرض عليه الانسحاب من بلاد الشام والعودة إلى مصر[4]. ومع أن معاهدة لندن عام (1840)،وتسوية(1841) قد ضمنتا لمصر و"لمحمد علي" شخصية متميزة بين الولايات العثمانية،غير أن الوضع الجديد قد وضع حداً لمشروع الوحدة العربية في المشرق العربي طويلاً وقد ساعد على إنهيار هذه التجربة الوحدوية عدة عوامل أهمها ضعف الدافع القومي لدى "محمد علي" وابنه "إبراهيم باشا"،وضآلة التضامن والإلتفاف الشعبي لدى الشعب العربي آنذاك،واستبداد حكومة "محمد علي"،بالإضافة إلى سخط الدولة العثمانية على "محمد علي" وتحريض الأهالي

---

(1) – نعيسة وصالح، مصر والسودان، مرجع سابق، ص 229.

(2)– الرافعي،عصر محمد علي، مصدر سابق، ص 291. لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، دار التقدم، موسكو، ص 146.

(3)– وثيقة موجودة في مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، حول إعلان(1840) إلى محمد علي من السجل رقم (801)، ص 82.

(4)– خالد زيادة، الإصلاح المتعثر في السلطنة العثمانية هل أطال في عمرها أم أدى إلى تقويضها؟ ، مجلة حوار العرب، السنة الأولى، العدد الرابع ، آذار ، بيروت، 2005، ص29 .

ضده[1]،ومعارضة الدول الأوروبية الكبرى لفكرة إنشاء دولة عربية موحدة.وكانت بريطانية في مقدمة هذه الدول الأوروبية الكبرى المناهضة لفكـــرة إنـــشاء دولـــة عربية بزعامة محمد علي[2].

وبذلك تكون الدول العظمى قد تمكنت من القضاء على أول مشروع وحدوي عربي في العصر الحديث. بعدما كلفت" محمد علي" حروبه في بلاد الشام الكثيـــر من المال والرجال،لكنها أكدت من جديد على الارتباط التاريخي العميق المتـــصل بالمصير السياسي والتكامل الإقتصادي والثقافي بين الإقليمين الشامي والمـــصري الذي يزيد عمره على خمسة وثلاثين قرناً .

لقد كان لتدخل الدول الأوروبية في مشروع "محمد علي" الوحدوي نتـــائج مهمة في تطور اليقظة العربية فقد أدى ذلك إلى إخفاق فكرة إقامة دولـــة عربيـــة واحدة تشمل معظم أجزاء المشرق العربي وتعمل على بث الحياة ثانية في الحنايا الراكدة للمجتمع العربي، ويرجع الإخفاق في الدرجة الأولى إلى موقف بريطانيـــة وسياسة "إبراهيم باشا" المتهورة[3].عندما أقدم على حل الجيوش الإقطاعيـــة فـــي ولاية سورية وتجريد السكان من السلاح بالقوة، وإدخال نظام التجنيد العـــسكري الإجباري،وإعطاء الفلاحين حق رفع الشكوى وغيرها من الأمور التي لم يـــرضَ عنها السوريون[4].

وهكذا نرى أن مشروع "محمد علي" في بناء دولة عربية قوية في الـــوطن العربي، قد أجهض نتيجة تضافر عوامل خارجية وداخلية أسهمت في ذلك، فقـــد أسهم ضعف الوعي الشعبي وسوء سياسة "محمد علي" وابنه "إبراهيم"، إلى جانب تآمر الدول الاستعمارية ومعاداتها لأي محاولة لتوحيد العرب.

---

[1] – وثائق عابدين،محافظ الأبحاث،محفظة رقم 259.راجع نعيسة، مرجع سابق.ص 155.

[2] – اسماعيل حلمي محروس، تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولـــى، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة، 1997، ص 193. الياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلـــسطين الـــسياسي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1996، ص279.

[3] – مؤلف مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا إلى سورية،تحقيق: أحمـــد ســـبانو، دار قتيبـــة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، (د.ت). ص188.

[4]– وجيه كوثراني، الاتجاهات السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي من المتصرفية العثمانية إلى دولـــة لبنان الكبير، منـــشورات الثقافـــة، بيـــروت، 1986،ص 18.عبـــد الكـــريم رافـــق، العـــرب والعثمـــانيين (1516– 1916)، مطابع ألف وباء، ط2، دمشق، 1993.ص 123.راجع: نعيسة وصالح، مصر والسودان، مرجع سابق،ص 126–127 .

وأخيراً أعتقد أن تجربة "محمد علي" ستبقى تجربة فريدة، سواء بسبب ما حققته من نجاحات مذهلة في شتى مناحي الحياة المصرية[1].أو لأنها وضعت مصر في مصاف الدول الكبرى الرائدة[2].

ولا يمكن تفسير هذه النجاحات إلا على ضوء محاولته تقليد كل التجارب الأوروبية،لا التجربة الفرنسية فقط، فلم يعتمد بشكل مطلق على التجربة والخبرة الفرنسية فحسب ،بل امتد بصره إلى العالم كله مستعيناً بكل التجارب سواء أكانت فرنسية أم إيطالية أم إنكليزية[3].

لقد جسدّ "محمد علي" في محاولته تأسيس دولة عربية، فكرة القومية التي بدأت تتخذ أشكالاً مختلفة للتعبير عن المصير المشترك للعرب وعن الواقع المتردي الذي فرضه السلاطين على ولاياتهم ولاسيما العربية منها.

والسؤال الأهم، هل فعلاً كان "محمد علي" حريص على إبراز عصريته مقابل تخلف العثمانيين؟[4].

رابعاً- حوادث جبل لبنان (1840-1860):

انعكس ضعف الدولة العثمانية على جبل لبنان الذي يحظى بواقع طائفي وديني تغذية زعامة مذهبية ارتبط بعضها بالخارج وبعضها الآخر سعى إلى تعميق نفوذه والاحتفاظ بامتيازاته التي نالها من جراء عامل وراثي، أو بوساطة مذهبية، ولكي لا يفقدها ولكي تتمكن فرنسا من التسلل إلى المنطقة تذرعت بحماية الكاثوليك الذين قابلوها بالأم الحنون،وتوسعت دائرة الإتصالات ما بين بعض الزعماء الكاثوليكيين والإدارة الفرنسية، وقد تجسد ذلك النزاع من خلال الطائفة المارونية المؤيدة من فرنسا،والطائفة الدرزية (الموحدين) التي وجدت أن بريطانية جاهزة لتقديم الدعم لها.

ومع مطلع(1841م)،تحولت المشاعر الطائفية إلى أسلحة ذهب ضحيتها المئات من الأبرياء الذين دفعوا في أتون معركة طائفية قادتها فرنسا ونفذتها

(1)- Abdul- latif Tibawi, Amodern History oe syria Inclcding Lebanon and Palestine London Macmillan 1969),pp19-20.

(2)- F .Charles-Roux ،L'Egypte de 1801 à 1832, Mohamed Aly et sa dynastie jusqu'à l'occupation anglaise ،Paris ،Plon, 1936,p41.

(3) – ساماركو،وثائق البحرية المصرية، مصدر سابق، ص 20.

(4) –غسان سلامة، المجتمع والدولة في الشرق العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،بيروت، 1987، ص 60.

الزعامة المذهبية وتحمل مسؤوليتها اللبنانيون من موارنه ودروز (موحدين) استمرت لأكثر من عشرين عام،أسفر عنها تطبيق نظام المتصرفية بدلاً من نظام القائمقامية[1].

1- دور الإرساليات التبشيرية في سورية ولبنان:

تمثل أحداث (1840 – 1860) في كل من سورية ولبنان صراعاً مريراً، بسبب ازدياد التدخل الأجنبي المباشر عن طريق قيام كل دولة من الدول الأجنبية الإستعمارية بدعم طائفة معينة من طوائف لبنان، وبما أن لبنان يعدُّ على مر التاريخ جزءاً طبيعياً من سورية، فمن البديهي أن تتأثر سورية بالأحداث التي شهدها لبنان والعكس صحيح[2].

ولقد أثبت التاريخ الحديث صحة هذا الكلام ، فقد جاءت الدول الأوروبية،تحقيقاً لمصالحها وغاياتها،فقامت فرنسا بدعم الموارنة والكاثوليك،وقامت روسيا بالتدخل بحجة حماية الرعايا الأرثوذكس،أما بريطانية فقد دعمت الدروز، كما تدخلت ألمانيا والنمسا وإيطاليا عن طرق البعثات العلمية والإقتصادية.

هذا ولم يقتصر صراع بعض الدول الأوروبية على المجالات العسكرية والسياسية والإقتصادية فحسب بل تعدى الأمر إلى النواحي الإجتماعية والتعليمية والصحية،ولم تعجز تلك الدول عن إيجاد الوسائل الناجعة لتنفيذ مآربها فموهت غاياتها بأعمال التبشير والإستشراق، واتخذت من المبشرين رسلاً بعثت بهم إلى البلاد الإسلامية وزودتهم بالأموال اللازمة والخطط الموصلة إلى أهدافها المنشودة ولذلك كانت الحركة التبشيرية وسيلة وليست غاية، كما كانت جزءاً من عمل سياسي كبير انتهى إلى نتائج سلبية أسهم في تجذير الإنقسامات وتعدد الإنتماءات والولاءات الثقافية والسياسية والإجتماعية للسكان،وهذا ما نراه الآن وللأسف في جبل لبنان.

وقد نجح المبشرون في بعض المناطق وأخفقوا في أخرى، غير أن نجاحهم في جبل لبنان والمناطق المجاورة لم يتسم بصفة الآنية بل كانت له حدود أبعد، نظراً لما أحدثه عملهم من إنقسامات بين السكان تخطت الإنتماءات الدينية

(1)– كمال منذر، نظام القائمقاميتين " 1841– 1860"، رسالة دكتوراه غير منشورة، ص 23– 28.

(2) – يوسف أبو شقرا ، الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، 1901 ، ص650.

والمذهبية لتحدث فيهم أيضاً تنوعاً واختلافاً في الإنتماء الثقافي والاجتماعي والسياسي حتى ليصح القول إنها أوجدت فيهم حالة من الإنتماء لا نزال نعيش فيها حتى وقتنا الحاضر[1].

ولما كان التبشير في حقيقته الجوهرية مظهراً من مظاهر الصراع الأوروبي بهدف إيجاد مرتكزات سياسية وإقتصادية وقواعد إتصال وتواصل بين الدول الأوروبية والسكان عبر قناصل هذه الدول.لا نبتعد عن الحقيقة إذا قلنا إن تاريخ جبل لبنان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هو تاريخ قناصل الدول الأوروبية وعمالها وعملائها[2].

2- التنافس الأوروبي في جبل لبنان:

تفيد بعض المصادر والمراجع أن جبل لبنان كان ملاذاً للمطاردين والفارين، ضمن سلطنة غارقة في التخلف وكل أنواع أنظمة القرون الوسطى الفاسدة.هذه القوى العظمى لها من السيطرة و التحكم بشؤون هذه السلطنة ما يخولها إن تأمر وتنهي وتقرر، وتطلب ما تحتاجه[3].

لقد كانت الظروف مؤاتية على الصعيد الخارجي لاستغلال الوضع الداخلي وتفجير تلك التناقضات.وقد تنافست كل من فرنسا وبريطانية وروسيا والنمسا للحصول على مركز نفوذ لها في المنطقة عن طريق إستغلال الإنقسامات المذهبية والطائفية فيها، كانت فرنسا صاحبة الإمتيازات التقليدية في الإمارة في ظل علاقتها الودية مع الكنيسة المارونية[4].

أما المصالح البريطانية لا تقل أهمية عن تلك الخاصة بالفرنسيين، إلا أنها لم تستند إلى فئة من السكان لضعف العنصر البروتستانتي في الجبل، وقد شعرت بريطانية والولايات المتحدة بهذه الثغرة، فعملتا على إيجاد طائفة بروتستانتية تستطيعان من خلالها التدخل في الشؤون الداخلية ليس في جبل لبنان فقط بل في

---

(1) – رياض غنام،المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الأمير بشير الشهابي الثاني ونظام القائمقاميتين(1788-1861م)،دار بيسان، بيروت، 1998،ص 240.

(2) – كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار، ط6، بيروت، 1984،ص 114.

(3) – محمود أبو السعود الحسين، التدخل الأجنبي في الشرق، دار الإحسان، ط1، (د.ت)، ص 130 .

(4) – عباس أبو صالح، التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان، ط1، بيروت، 1984، ص 389- 390.

سائر بلاد الشام ،خصوصاً بعد تنامي المصالح البريطانية في الهند ووقوع سورية على خط المواصلات المؤدي إليها.

أما روسيا فلم يكن لها من مصالح مباشرة في سورية إلا أنها كانت تشارك في المناقشات الأوروبية تحقيقاً لأهدافها في السيطرة على بعض أجزاء السلطنة العثمانية وخصوصاً وراثتها في العاصمة اسطنبول والمضائق البحرية وحق الإشراف على حقوق الرعايا الأرثوذكس في الدولة والأماكن المقدسة في فلسطين. في حين لم يتعد الدور النمساوي حدود المزاحمة الفرنسية لحماية الرعايا الكاثوليك وربطهم بسياسة حكومة النمسا عبر تقديم بعض المساعدات والإعانات المالية بين عامي (1840- 1860) وقد ساعد تغلغل الدول الكبرى الإقتصادي في سورية ولبنان على تسريع عملية انحلال النظام الإقطاعي التي جرت في هذه البلدان[1].

وإذا عدنا إلى بريطانية فقد سعت بدورها للقضاء على النفوذ الفرنسي مستهدفة بذلك المحافظة على طريق الهند متخذة من لبنان قاعدة لها من أجل السيطرة على الشرق.

أما روسيا والنمسا فقد كانت مصلحتهما أن لا يتركا فرنسا وبريطانية تستأثران السلطة والنفوذ في تلك المنطقة بل سعت كل دولة منهما للسيطرة والنفوذ بالطريقة نفسها.

ويشير أحد التقارير القنصلية الفرنسية إلى أن تعاون الدروز مع البريطانيين جاء نتيجة لتحيز فرنسا إلى جانب الموارنة وذلك على الرغم من أن بعض أعيان الدروز كانوا على علاقة وثيقة بالفرنسيين[2].

لقد كان التدخل الأجنبي في شؤون جبل لبنان هو العامل الرئيس المسؤول عن اندلاع النزاع الديني، فأصبح لبنان في القرن التاسع عشر وسيلة من وسائل إظهار الدول الخارجية لقوتها و كبح نفوذ بعضها البعض،إذ جعلت كل من هذه الدول نفسها حامية وحارساً لإحدى الطوائف الدينية،مما أدى إلى زيادة تأزم العلاقات بين جماعات الجبل من جهة،ومن جهة ثانية أصبحت الطوائف الدينية بمثابة الواسطة التي تسولتها الدول الأجنبية لتعذير مصالحها الأنانية الخاصة.

---

[1] – مارينا بانتيشينكوفا، سياسة فرنسا في الشرق الأدنى والبعثة السورية" تاريخ سورية ولبنان في عام واحد 1860- 1861"، ترجمة : زياد الملا، أطلس للنشر والتوزيع، ط1 ،2006، ص 307-310.

[2] – أبو صالح، التاريخ السياسي للإمارة الشهابية، مرجع سابق،ص392-393.

وهكذا غدت بريطانية ترتبط بالدروز،وفرنسا والنمسا بالموارنة، وروسيا بالروم الأرثوذكس[1].إذاً اختلفت مواقف الدول الأوروبية بين أزمة و أخرى وكان كل ما يهمها هو أن تبقى محافظة على مصالحها في الدولة العثمانية مهما كان الحال والثمن[2] (*).أما الأتراك فقد كانوا يغتنمون الفرصة لإثارة الفتن والأحقاد القديمة بين الدروز والموارنة[3].

3-أسباب الحرب الأهلية:

استياء الدروز من محاولات أمرائهم للقضاء على نفوذ مشايخهم وأعيانهم من الإقطاعيين[4]،وتدخل بريطانية في سعيها للحصول على منطقة نفوذ في هذه البقعة وبث عمالها لأحداث المشكلات وإشعال نار الفتنة بين جزئي السكان المتكافئين،وسياسة الحكم المباشر التي اتبعها الأتراك،مستغلين أوضاع البلاد الطائفية والحزبية فأخذوا يثيرون فئة ضد فئة.

وأخيراً أوقع تنافس الدول الكبرى لبنان الصغير المستضعف في سعير أتون السياسة الدولية، ووضع سكانه البسطاء المسالمين تحت رحمة جيوش الدول المستعمرة [5].

4- نتائجها:

فتحت الفتن الأهلية مجالاً للباب العالي والدول الكبرى للعمل السياسي في البلاد،واستغلال الظروف لمصلحتها الخاصة.وعقدت هذه الدول(فرنسا، وبريطانية،والنمسا،وبروسيا،وروسيا،والدولة العثمانية) مؤتمراً للنظر في أمور

---

(1) – هاني فارس،النزعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث،الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت 1980،ص 56.

(2)– عامر، الإمبراطورية العثمانية، مرجع سابق، ص313.

(*) –(و هذا هو الحال بالنسبة لفرنسا اليوم، حيث وقفت في بداية الحرب الأمريكية على العراق موقف المعارض من هذه الحرب، أما الآن فقد تغيرت الظروف أقصد تغيرت المصالح، بحيث أيدت فرنسا و على رأسها (شيراك) الحرب الظالمة على العراق، و بالتالي تغيرت أيضاً سياستها تجاه سورية ولبنان بشكل جذري ومفاجئ،وكل هذه السياسة حتى لا تخرج فرنسا فارغة اليدين،أو كما يقال بالعامية: تخرج من المولد بلا حمّص) الباحث.

(3) – محمد كرد علي، خطط الشام، دار العلم للملايين، ج3، ط3، بيروت ، 1970، ص 81. ابن علوان مرتضى، نزهة الزمان في حوادث جبل لبنان، المكتبة الوطنية في باريس، ط1، (د–ت)،ص 85.

(4)– فيليب حتي،تاريخ لبنان منذ أقدم العصور إلى عصرنا الحاضر،دار الثقافة، ط3، بيروت، 1978، ص525.

(5) – المرجع نفسه،ص 252.

البلاد الداخلية مدعية رغبتها في إيقاف المذابح[1].وقررت الدول الأوروبية إيفـاد قوة موحدة إلى لبنان،ونتيجة تواطؤ السلطات العثمانية مع التدخلات الأجنبية،تدخل الأوروبيون في شـؤون لبنـان،وبثـوا النزعـات الطائفيـة[2]،وألغـوا نظـام القائممقاميتين،وأقاموا سلطة موحدة أشرفت على شؤون الجبـل بكاملـه، رأسـها متصرف مسيحي مسؤول مباشرة أمام السلطان (نظام المتصرفية)،واستمر تـدخل الدولة الأوروبية بشؤون الدولة العثمانية من أجل اقتسام ورثة الرجـل المـريض والسيطرة على المشرق العربي[3].وكانت النتيجة تأسيس نظام جديد، عرف باسـم نظام المتصرفية،رضيت به سائر الدول في 9 حزيران عام(1860)[4].

وهنا أخيراً جاءت المنح السلطانية بعد الخراب الذي حل بالبلاد لإعمار كـل القرى المحروقة وإعطاء أهل الجبل من مسروقاتهم بأمر من السلطان العثمـاني "عبد المجيد الأول" (1839- 1861)[5].

وأخيراً إن لجبل لبنان أهمية إقتصادية وإستراتيجية،جعلتهُ محط أنظار الدول الإستعمارية.وقد سيطرت عليه الدولة العثمانية منذ أن احتلت بلاد الشام، وأقامـت فيه نظاماً موالياً لها،وعينت عليه أمراء محليين، حكموه باسمها وتبعـوا للمركـز "اسطنبول"، وقد قامت عدة حركات ضد الحكم العثماني، الذي اسـتطاع القـضاء عليها عندما كان قوياً.

وفي عصر ضعف الدولة العثمانية، قامت بمنح إمتيازات للدول الكبرى، مثل "بريطانية"، و"فرنسا"،و"روسيا" وغيرها. مما أدى إلى تدخل الـدول الإسـتعمارية بشؤون الدولة في كافة المجالات، وقد اتخذت الإمتيازات كوسيلة لفرض الهيمنـة وتمزيق جسد الدولة وجعلها ورثة للإستعمار، وعلى الرغم من إعطـاء الدولـة العثمانية إمتيازات في عهد القوة،لم تؤثر عليها[6].

---

(1) - زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيـروت، 1985،ص 297-298. انظر:سهيل زكار، تاريخ بلاد الشام في القرن التاسع عشر،التكوين للدراسـات والترجمـة والنـشر، دمشق،2006،ص 327-328.

(2) - رافق، العرب والعثمانيون، مرجع سابق،ص 326.

(3) - أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص 293.

(4) - انطوان بشارة قيقانو، لبنان مباحث علمية واجتماعية، المجلد الأول،(د.ت)، ص 338.

(5)- الأب لويس شيخو اليسوعي،حوادث لبنان والشام 1840- 1862،المطبعة الكاثوليكية،1927، ص 66.

(6) -R ،Mantran ،Histoire de la Turquie ،Paris ،P.U.F ،.1985 ،pp. 88-101.

خامساً- حرب القرم ومؤتمر باريس (1853-1856):

1- حرب القرم(1853-1856):

اتخذت المسألة الشرقية، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر،شكلها الحديث، وبرزت مع بداية انحسار المد التوسعي العثماني عن أوروبا ومع اتجاه العثمانيين المتزايد نحو فقدانهم تفوقهم العسكري أمام الدول الأوروبية، وبخاصة "روسيا"،و"النمسا"،تحكَّمت بها ثلاثة عوامل هي ضعف الدولة العثمانية المتزايدة،وظهور عدد من القوميات الصغيرة الفتية في شبه جزيرة البلقان،وأخيراً أثَّر العاملين معاً على سياسة الدول الكبرى.

لكن حرب القرم التي ابتدأت عام (1853)،التي تْعدُّ في التاريخ الحديث من أهم مراحل المسألة الشرقية دفعت بالعلاقات الدولية نحو التأزم وغيَّرت التحالفات السياسية، فوقفت إنكلترا وفرنسا إلى جانب الدولة العثمانية للدفاع عن سلامة أراضيها ضد "روسيا" التي أعلنت الحرب عليها(1).

تشغل هذه الحرب مكاناً فريداً في تاريخ الدولة العثمانية وتاريخ أوروبا، في القرن التاسع عشر، وتُعدُّ آخر حرب دارت على نطاق واسع من دون الإعتماد على إمكانات العلم الحديثة. فالأساليب العسكرية التي اتُّبِعَت فيها أشبه بأساليب العصر (النابليوني)،أما النواحي المتعلقة بتغذية الجيوش وأحوالها الصحية، فكانت أقرب إلى طابع العصور الوسطى.

وإذا كانت أساليب حرب القرم وأدواتها تبدو غريبة للباحث العصري فإن أهدافها ودبلوماسيتها تبدوان أغرب وأعجب، فنحن نجد أن القضايا الدينية، التي يصح أن تُنسب إلى عصر الحروب الفرنجية(الصليبية)،أسهمت بنصيب أوفر في نشوبها، وأن المنتصرين فيها لم يُحققوا منها كسباً كبيراً،على أن هذه الحرب تبدو لنا مع ذلك شيقة جداً من أوجه عدة، فهي تُزوِّدنا بنماذج مفيدة للكيفية التي تنشب بها الحرب، ونحن نرى فيها تصرفات أشخاصها مُجرَّدة تماماً عن التظاهر بالدوافع الزائفة (2).

---

(1)- رضا نور، عثماني تاريخي، استانبول 1924، ج4، ص378.

(2) - محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، دار النفائس، ط2، بيروت، 2008، ص378.

أ- أسباب حرب القرم:

إن إعطاء السلطان "عبد المجيد" فرنسا صلاحيات واسعة في "القدس" تحت ذريعة حماية الكاثوليك والإشراف عليهم، دفع روسيا للمطالبة بحماية الارثوذكس أسوة بالكاثوليك،وكان السلطان "عبد المجيد" على وشك منح روسيا أحقية حماية الأرثوذكس، لكن فرنسا وانكلترا أشارتا عليه بعدم إعطاء روسيا مثل ذلك، وحالما رفض السلطان إعطاء روسيا أحقية الإشراف على الأرثوذكس أعلنت الحرب، فسارعت بريطانية وفرنسا للدفاع عن الدولة العثمانية.

وتعد حرب القرم(1853- 1856م) من أكثر الحروب شراسة، فقد قدرّ عدد الضحايا أكثر من مليوني شخص، مات معظمهم بسبب الأمراض التي فتكت بالمقاتلين.وقد أسفر عن هذه الحرب عدد من النتائج السياسية،وإنشاء منظمة الصليب الأحمر الدولي لإنقاذ قتلى الحروب[1].

لقد كانت المنافسات دائمة بين قساوسة الأرثوذكس والكاثوليك بشأن التملك أو بالأحرى إقامة شعائر دينهم في الكنائس المعتبرة عندهم في مدينة "القدس"مهد الديانة المسيحية[2].لأن روسيا كانت تدافع عن حقوق "الروم الأرثوذكس" و" فرنسا" تدافع عن "اللاتينيين" بمقتضى عدة معاهدات قديمة تدّعي أنها تخولها هذا الحق خصوصاً بمقتضى الإمتيازات الممنوحة لها في عام (1740)[3].استمرت هذه الحرب طوال عامين دون إحراز نتائج حاسمة،وقد هلك في أثنائها الآلاف من الجنود من البرد والأمراض[4].

وفي النتيجة أضعفت "روسيا" ،وأصبحت الدولة العثمانية حاجزاً بينها وبين "البحر الأبيض المتوسط"، وقد زال الخطر الروسي عن الدولة العثمانية، والحقيقة فإن الحرب كانت لصالح الدول الأوروبية أكثر من "العثمانيين" حيث غدا الطريق مفتوحاً وسهلاً لهم للسيطرة عليها فيما بعد[5].

---

(1)- نور، عثماني تاريخي، مصدر سابق، ج4، ص390.

(2) - محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت،(د-ت)، ص 261.

(3) - إسمعيل سرهنك، تاريخ الدولة العثمانية ، تقديم ومراجعة حسن الزين ، دار الفكر الحديث، بيروت، (د.ت) ، ص 311-312.

(4) - زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 30.

(5) - ماركس. المسالة الشرقية " حول القوميات في الدولة العثمانية"، ترجمة: جوزيف عبد الله مراجعة: د. سهيل القش، سلسلة تاريخية، دار الحداثة، ط1، بيروت، 1980،ص 87.

ومن المعروف أن مسألة الأماكن المقدسة سويت برضى "روسيا". وأكد السفراء الروس في "باريس" و"لندن" أن "روسيا" لن تطالب بإمتيازات أخرى غير الأولوية في الأماكن المقدسة[1].

ب- نتائج حرب القرم:

خرجت الدولة العثمانية وهي في حال ارتباك على الرغم من أن الحرب كانت لصالحها، كما يبدو للوهلة الأولى، بفعل عدم إنتقاص ممتلكاتها ومنحها أجلاً جديداً للبقاء على قيد الحياة، إلا أن الحرب انتهت لصالح الدول الأوروبية الفعالة، وحتى تبقى الدولة طوع بنانهم راحوا يحيكون المؤامرات لإضعافها.

2- مؤتمر باريس 1856:

انعقد مؤتمر السلام في "باريس[2]"،استمر من (25 شباط إلى 30 آذار 1856)[3].

بحث في مستقبل الدولة العثمانية، وخَلُص إلى عقد معاهدة باريس في الثلاثين من آذار،والتي أتت انتصاراً للحلفاء لا سيما "بريطانية و"فرنسا" للمحافظة على سلامة الدولة العثمانية وسيادتها[4].

وأهم ما جاء فيها:اعتراف الدول الأوروبية بالسيادة العثمانية على المضائق،وتجريد البحر الأسود من السلاح، بحيث لا يُسمح فيه بظهور سفن حربية،أو إقامة منشآت عسكرية أو بحرية، وهذا يعني تحييد هذا البحر،ويُحظر على "روسيا" بناء أسطول حربي، وإنشاء مصانع حربية وإقامة حصون على شواطئه،وإغلاق المضائق أمام السفن الحربية الأجنبية ،وهذا يعني أن تظل مياهها منطقة محرمة على السفن الحربية.

وأكَّد المؤتمرون على استقلال الدولة العثمانية و عدم تدخل أية دولة أجنبية بين السلطان ورعاياه،على أن يُصدر وعداً بالعمل على تحقيق المساواة التامة بين جميع رعاياه، مسلمين ونصارى،ومع تعديل الحدود العثمانية – الروسية في "بساربيا"،وإلحاق الأراضي التي يتخلَّى عنها الروس في الإفلاق بالسيادة

---

(1) - ماركس، مرجع سابق ، ص 91.

(2) - اشتركت فيه خمس دول أوروبية هي: فرنسا، بريطانية، روسيا، سردينيا، و النمسا، بالإضافة إلى الدولة العثمانية

(3)– طقوش، تاريخ العثمانيين، مرجع سابق، ص 395.

(4)– الهاشمي، " عصر المماليك والعثمانيون"، مرجع سابق، ص 217.

العثمانية.فضلاً عن حرية الملاحة في "نهر الدانوب"، و تأليف لجنة دولية للإشراف على تنظيم الملاحة فيه،ويضمن المؤتمر إقامة حكم ذاتي في "الإفلاق" و"البغدان" و "الصرب" تحت سيادة الدولة العثمانية.

ونلاحظ من خلال بنود المعاهدة بأنه تم إقرار الصلح بين بريطانية وفرنسا والدولة العثمانية وسردينيا من جهة، وروسيا من جهة أخرى وبإخلاء البلاد التي احتلت،وأصدرت قرارات من الباب العالي تنص على أجراء إصلاحات جديدة تجاه المسيحيين بصورة خاصة والمساواة التامة بين رعاياه عموماً بإختلاف مذاهبهم وأديانهم وطبقاتهم،وأقرت الدولة العثمانية هذه الإتفاقية،كما قرر المؤتمر رفع الحصار البحري عن الموانئ الروسية، وسحبت(فرنسا وإنكلترا والبيد مونت) جنودها من القرم، كما قرروا إخلاء "الإفلاق" و"البغدان"[1] .

وفي النهاية كانت "معاهدة باريس"(1856) التي أنهت حرب القرم انتصاراً ديبلوماسياً لبريطانية، ولاسيما محتوى البند السابع منها الذي نَّص على ضم الباب العالي أي" المجموعة الأوروبية للمشاركة في الأنظمة والقوانين العامة" وعلى احترام وحماية " إستقلال الإمبراطورية العثمانية ووحدة أراضيها" كما نص على عَدْ أي عمل من شأنه أن ينتهك حرمة هذا الإستقلال عملاً خطيراً يثير الإهتمام العام" ،ومرة أخرى منُعت روسيا من تحقيق هدفها المفضل وهو الإستيلاء على "القسطنطينية"[2].

سادساً – الإصلاح والتنظيمات العثمانية:

الإصلاح والتنظيمات والنهضة،مصطلحات دخلت حياتنا الفكرية الإسلامية منذ أول إنفتاح على أوروبا، والتعامل مع هذه المصطلحات يستدعي بالضرورة في ذهنية المسلم تاريخاً أوروبياً،لذلك فهي تسميات تجد عمقها الدلالي في تاريخ الآخر وليس تاريخنا.ويبقى امتثالها في تاريخنا لا يعدو أن يكون مجرد تسميات، وأشكال، وصور،وليس جواهر، أو مضامين وقضايا[3].

---

[1] – عامر، الإمبراطورية العثمانية، مرجع سابق ، ص 222–224 .

[2] – زين،الصراع الدولي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 24.

[3] – قيس العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، 1993، ص 29– 31– 32.

1- حركة الإصلاح في الدولة العثمانية:

لدى دراسة حركة الإصلاح في الدولة العثمانية، لا بد لنا من التميّز بين حركة الإصلاح، والتنظيمات التي بدأت في السنوات الأخيرة من حكم السلطان "محمود الثاني"(1808-1839) لأن حركة الإصلاح أعقبت المجد و شهدت بداية تدهور أوضاع الدولة العثمانية.

أما التنظيمات العثمانية،فكانت مفروضة على السلطنة فرضاً بموجب إتفاقيات دولية من قبل الدول الأوروبية.وبالتالي فإنها محاولات غربية تقع ضمن إطار الضغوط الأوروبية على الدولة العثمانية،وإن كان هدفها العلني التحديث والدفاع عن حريات الطوائف العثمانية، فإن هدفها الحقيقي كان أبعد من ذلك،تمثل في استهداف الإمبراطورية العثمانية ذاتها.

لقد تنبه السلاطين العثمانيون إلى أن ضعف دولتهم مرجعه عدم مسايرتهم لنواحي التقدم التي شهدتها أوروبا،فرأوا ضرورة الأخذ من الحضارة الغربية بخاصة في المجالات العسكرية،خصوصاً بعد الهزائم العسكرية المتتالية التي لحقت بهم[1].

2- أدوار التنظيمات العثمانية:

كانت التنظيمات الخيرية تعود في جذورها إلى عهد أقدم من ذلك- إذ نستطيع أن نعد عهد السلطان" مصطفى الثالث"[2] (1757- 1774) منطلق عهد جديد في تاريخ الدولة العثمانية أما في عهد السلطان"سليم الثالث"(1789-1807م) فلم تتوقف مسألة الإصلاح بل واصلها السلطان" محمود الثاني"(1808-1839م)[3]، فظهرت بوادر إصلاح الجيش كما أن التنظيمات لم تتوقف بعد عام(1856)، بل استمرت حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى(1914).وبذلك تكون حركة التنظيمات العثمانية قد استغرقت نحواً من مئة وخمسين عاماً،وتقسيمها إلى أربعة أدوار،والتي كانت قفزات إصلاحية واضحة المعالم، الدور الأول هو محاولات الإصلاح والتجديد حتى إعلان خط كلخانة

---

[1]- محمود عامر، حركة لإصلاح في الدولة العثمانية، مؤتمر دولي عن الإصلاح في الدولة العثمانية الذي أقيم في جامعة دمشق عام 2005،ص 9-10.محمد أنيس، الدولة العثمانية و الشرق العربي(1514- 1914)، مكتبة الأنجلوا المصرية،القاهرة، 1993،ص 212-213.

[2]- عبد العزيز محمد العوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، دار المعارف، مصر، 1969،ص11.

[3]- سيار الجميل،العثمانيون وتكوين العرب الحديث،مؤسسة الأبحاث العربية بيروت،1989،ص13-189.

(1839)،والدور الثاني من خط كلخانة(1839)حتى إعلان القانون الأساسي (1876)،أما الدور الثالث فهو التنظيمات في فترة بين المشروطيتين(1876- 1908).

وأخيراً الدور الرابع وهو التنظيمات في العهد الدستور(1908- 1914). كما أن الدولة العثمانية شعرت من ناحيتها بحاجتها للإصلاح،وقامت محاولات للإصلاح خاصةً في نظام الجيش،بمحاولات في القرن الثامن عشر قام بها بعض السلاطين المصلحين[1].وافق جميع رجالات الدولة على ضرورة البدء بالإصلاح العسكري،لكنهم اختلفوا على الطريقة التي تحقق الإصلاح المنشود[2].

وما دامت هذه الإصلاحات قد تمت،على الورق،لإرضاء الدول الأوروبية،في أوقات الحاجة إليها،فلم تكن لتدل على سياسة تحررية مرسومة لدى الحكام العثمانيين، إذ سرعان ما تخلى هؤلاء عن هذه الإصلاحات المعلنة، بزوال الظروف التي أدت إليها[3].

3- الإمتيازات الأجنبية والمعاهدات التجارية:

تعد مسألة التدخل الأجنبي في البلاد العربية مسألة قديمة، فلقد تعرضت هذه البلاد منذ عصر الإكتشافات الجغرافية[4]إلى خطر السيطرة على سواحلها المطلة على المحيطات والمضائق المهمة في تلك المرحلة، ومن أهم هذه القوى "البرتغاليين" ،و"الهولنديين" و"الفرنسيين" و"الإنكليز".

وفي هذه المرحلة كان يقع على عاتق الدولة العثمانية الدفاع عن هذه المناطق وحمايتها من هجمات هذه الدول الإستعمارية الطامعة بها حيث إن البلاد العربية في تلك المرحلة كانت قد خضعت للحكم العثماني، وكذلك كان الحال بالنسبة للسواحل العربية على البحر الأبيض المتوسط التي كانت تتعرض لهجمات

---

(1) – محمود رئيف أفندي،التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، تعريب وتحقيق وتقديم:د. خالد زيادة،منشورات جروس – برس ، ط1، طرابلس–لبنان، 1985،ص 66.صفوت،المسالة الشرقية ومؤتمر باريس، مرجع سابق، ص 3–4.

(2)-Lewis, Bernard .Emergence of modern Turkey, London, 1965, p.57.

(3)– رافق،العرب والعثمانيون، مرجع سابق،ص 403.

(4)– عصر الاكتشافات الجغرافية: بدأ في القرن الخامس عشر حيث أحدث تغيراً عظيماً في تاريخ العالم، وأشهر الرحالة البرتغاليون والأسبان حيث استطاع ماركو بولس أن يلتف حول رأس الرجاء الصالح، ويصل إلى الهند، وبذلك دخل عصر تجاري وإقتصادي وسياسي جديد إلى العالم حيث قلب موازين القوى الدولية.
نور الدين حاطوم، تاريخ عصر النهضة الأوروبية، دار الفكر الحديث ، لبنان، 1968، ص 143- 151.

"الجنويين"، و"البنادقة"،و "الفرنسيين"، و"الإنكليز"[1]. واستمر هذا الأمر حتى حل محل هذه المناوشات العسكرية والمنافسات التجارية ما سمي بالإمتيازات الأجنبية[2].

الإمتيازات الأجنبية ما هي إلا تصاريح ومعاهدات منحت بموجبها الدول الأجنبية أحقية ممارسة مصالحها التجارية والإقتصادية في الدول العثمانية بموجب معاهدة تتم بين الطرفين.كان الضغط الأوروبي على الدولة العثمانية،يذهب في اتجاه السيطرة على الأسواق وطرق المواصلات وإزالة المعوقات الداخلية أمام التوسع الرأسمالي في داخل المجتمعات العثمانية.لقد كتب الكثير عن التنظيمات والإصلاح العثماني عموماً.

وقام خلاف كبير بين المؤرخين على تقصيها فمن قال أنها جاءت بضغط أوروبي ،إلى قائل آخر إنها كانت تعبيراً عن قناعات فعلية لدى السلطان وبعض وزرائه وسفرائه من الإصلاحيين لإنقاذ الدولة وتقويتها في مرحلة وصل الصراع الدولي فيها بين القوى الأوروبية إلى ذروته في عملية الاكتساح والإلحاق[3].

وعلى مدى القرون الثلاثة الماضية أخذت هذه المعاهدات صفة إتفاقيات تجارية ما بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية، وبموجب هذه الإتفاقيات ونظام الإمتيازات منح الرعايا الأجانب كثيراً من الفوائد وخضعوا لقوانين بلادهم وليس للقوانين العثمانية أو المحلية[4].وكانت أولى هذه الإمتيازات في 20 أيلول (1535م). حيث حصلت فرنسا على أولى إمتيازاتها بموجب الخط الشريف السلطاني الذي صدر في العام نفسه، وفيه سمح السلطان "للفرنسيين" أن يتجولوا في "مصر" كما يشاؤون، وفي حال وقوعهم في خصومات فمن حقهم مراجعة

---

(1)- رافق، العرب والعثمانيون مرجع سابق، ص 411- 412.

(2) – بدأت الإمتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بالمعاهدة الموقعة بين السلطان سليمان القانوني وملك فرنسا فرانسوا الأول عام (1535م)، وقد اتسع نطاق الإمتيازات الأجنبية فيما بعد ليشمل بريطانية (1580- 1583) وهولندا (1613) وروسيا القيصرية (1717) والنمسا(1718) وبروسيا(1740). ي.هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الإقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، بيروت، 1973،ص 60- 62.

(3) – وجيه كوثراني، الإصلاح العثماني هل هي الأسئلة ذاتها مع إشكالية الإصلاح العربي اليوم، مجلة حوار العرب ، السنة الأولى ، العدد الرابع، آذار، بيروت، 2005، ص35 -38.

(4) – أنكه لهارد، تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية، ترجمه إلى العربية محمود عامر، دار الزمان، دمشق، 2008، ص36.

قناصلهم إلا في حالة الدم، فذلك يرجع إلى قضاة الشرع للحكم فيه[1].وتعد هذه الإمتيازات هي أساس لكل المعاهدات والإمتيازات التي تلتها وذلك حتى عام(1914).

وكما أسلفنا فقد كانت هذه الإمتيازات الباب العريض الذي دخل عبره الأوروبيون إلى الدولة العثمانية، ووصل بهم الأمر فيما بعد إلى التدخل في شؤونها وسياستها.

وفي الوقت نفسه بدأ التنافس الإستعماري الفرنسي والإنكليزي يتزايد ويتنامى في المنطقة حتى وصل ذروته في الحملة الفرنسية على مصر عام(1798)،التي استمرت حتى(1801).

فبعد هذه الحملة تنامى الدور الكبير "الإنكلترا " في المنطقة،خاصة أنها كانت قد عارضت وجود الحملة الفرنسية في "مصر" و"بلاد الشام"، فلهذا اطمأن العثمانيون للإنكليز حتى اعتمدوا عليهم في الوقوف ضد مطامع "محمد علي باشا" في "بلاد الشام"،وبالفعل قامت إنكلترا بالضغط على "محمد علي" للخروج من "بلاد الشام" من خلال قرارات مؤتمر لندن الأول(1840) ولندن الثاني(1840) كما تحدثنا سابقاً[2].

وعلى الرغم من انسحاب "محمد علي" من "بلاد الشام" فقد ازداد التدخل الأوروبي في المنطقة وخاصةً من قبل "فرنسا" و"إنكلترا"، ولقد برز هذا التدخل جلياً من خلال النِّزاعات الطائفية التي نشبت في المنطقة، التي كانت الباب الأوسع الذي نفذت منه الدول الإستعمارية إلى داخل الجسد العثماني.

حيث اتخذت كل دولة أوروبية حليفاً لها من هذه الطوائف المتنازعة في المنطقة.وساعدت على تأجيج نار الفتنة في المنطقة بشكل أكبر، فمثلاً أيد

---

[1] – أرسلان، الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص154.انظر: محمد مخزوم، التنظيمات العثمانية، مجلة تاريخ العرب والعالم، السنة السابعة، العددان 77و78، بيروت،1985،ص 18–20.

[2] – مؤتمر لندن الأول+مؤتمر لندن الثاني: الأول عقد في 15 تموز(1840) بدعوة من إنكلترا وروسيا والنمسا وبروسيا لحل القضية المصرية مع الدولة العثمانية وفيه منُح محمد علي حكم مصر وراثياً، وانسحب من بلاد الشام). ولندن الثاني عقد في 13 تموز(1841م) بين الباب العالي والنمسا وفرنسا وإنكلترا وروسيا وبروسيا، ودعيت بمعاهدة المضايق حيث منحت السفن الأوروبية حرية التنقل في مياه البوسفور في أيام السلم). أحمد البرجاوي،الإمبراطورية العثمانية، بيروت، 1993، ص 298– 229.

"الإنكليز" طائفة "الموحدين الدروز"[1]،وأيد "الفرنسيون الموارنة"[2].وأيد الروس "المسيحيين الأرثوذكس"[3].وبالمقابل استغل العثمانيون ظروف المنازعات هذه من أجل إعادة سيطرتهم على المنطقة من جديد فحدثت الكثير من الفتن في تلك المرحلة، أشهرها مذبحة الستين (1860) في "دمشق" و"حلب"[4].هذا وقد استمر التدخل الفرنسي والإنكليزي في المنطقة آخذاً عدة أدوار ومراحل حتى وصل إلى شكله الأخير وهو الإنتداب، وبفرض الإنتدابين "الفرنسي" و"الإنكليزي"[5]في المنطقة أعقاب الحرب العالمية الأولى[6].

هذا بالنسبة "لفرنسا" و"إنكلترا" أما "ألمانيا" فلقد جاء دورها في الحصول على الإمتيازات في الدولة العثمانية متأخراً عن مثيلاتها إنكلترا وفرنسا، حيث بدأت بعد الزيارة الأولى التي قام بها الإمبراطور الألماني "غليوم الثاني" وزوجته فكتوريا إلى السلطان "عبد الحميد الثاني" في 1 تشرين الأول (1889)،الزيارة الثانية (1898)، التي لم يكن هدفها فقط حماية البروتستانت[7] في الأراضي المقدسة في

[1]– الموحدون الدروز: وهم فرع من الشيعة الإسماعيلية، ظهر في أواخر القرن العاشر الميلادي في عهد الحاكم بأمر الله الخليفة الفاطمي في مصر (956– 1020م) ومن أتباعه (الدرزي) والذي نسب أتباعه إليه، ويفضلون أن يطلق عليهم اسم الموحدون، يتركزون في سورية ولبنان. سعد الدين إبراهيم،الملل والنحل، ط2 القاهرة ، 1994، ص 80– 81.

[2]– الموارنة: وهم المسيحيون الذين يتبعون اللاهوت والطقوس اللاتينية للكنيسة الكاثوليكية الغربية في روما وهم جزء لا يتجزأ منها ولهم بطريرك في بيروت يعينه البابا من روما وثلاثة مبعوثين رسولين في القاهرة وبيروت وبغداد ويتركزون في سورية وفلسطين. المرجع نفسه، ص 68.

[3]– المسيحيون الأرثوذكس هم أتباع الكنيسة الشرقية التي تستخدم اللاهوت والطقوس البيزنطية يتمركزون في أربعة بطريركيات هي القدس وأنطاكية والإسكندرية والقسطنطينية. المرجع نفسه، ص 65.

[4] – فتنة الستين: فتنة حدثت في بلاد الشام ما بين الدروز الموارنة في لبنان بتحريض من فرنسا التي دعمت الموارنة وإنكلترا التي دعمت الدروز، حصدت الكثير من الأرواح في المنطقة وذلك عام (1860)،جلال يحيى، التاريخ العربي الحديث ، دار المعارف، القاهرة،1966، ص 295– 206– 207.

[5]– الانتداب الفرنسي والإنكليزي: نظام سياسي مؤقت استحدث بعد الحرب العالمية الأولى ونص عليه ميثاق عصبة الأمم عام 1919 وبموجبه وضعت سورية تحت الانتداب الفرنسي 1920 والعراق تحت الانتداب الإنكليزي 1920 بالإضافة لفلسطين.أحمد عطية الله، القاموس السياسي،بيروت،1960، ص 130.

[6]– رافق، العرب والعثمانيون، مرجع سابق ، ص 415– 427.

[7]– البروتستانت: البروتستانتية كعقيدة وممارسات دينية تمثل أحد الانشقاقات الكبرى في تاريخ المسيحية، والبروتستاني تعني الاحتجاج وعددهم في البلاد العربية حوالي200 ألف معظمهم في لبنان وسوريا.إبراهيم، الملل والنحل، المرجع السابق، ص 69.

القدس ولا مجاملة السلطان "عبد الحميد الثاني" لكنها تزامنت مع منح إمتياز مرفأ "حيدر باشا" إلى شركة الخطوط "الأناضولية"، مع توقيع عقد مع البنك الألماني بمد السكة الحديدية حتى "أنقرة"[1]، وذلك عام(1892)، ومنح الألمان أيضاً إمتياز مد سكة حديد اسطنبول- بغداد عام(1902)، وقد أسفر عن هذا الإمتياز نشوب صراع دولي في المنطقة.

ثم جاء الخط الحديدي- الحجازي الذي وصل بين "دمشق" و"المدينة المنورة" وأنجز بين عامي(1900) و(1908) بمساعدة الألمان، ولقد كان لهذا المشروع دور في خدمة السياسة الإسلامية التي انتهجها السلطان "عبد الحميد الثاني" في أواخر حكمه، فضلاً عن خدمة المصالح الإستراتيجية "الألمانية" في المنطقة، كما كان من شأنه أن يهدد المواصلات البريطانية في "البحر الأحمر"، لذلك عارضته إنكلترا بشدة ،(سوف نتحدث عنه في الفصل الثالث من البحث)[2]. وقد بدأت هذه الإمتيازات بالقليل ثم انتهت بالكثير الخطير[3].

ومن الناحية الإقتصادية، خضعت الإمبراطورية العثمانية لنظام الإمتيازات الأجنبية مقابل الديون الخالية المترتبة على البلاد لصالح الأوروبيين، يحصل هؤلاء الآخرون كضمان لهذه الديون على إمتيازات واحتكارات هائلة.إن التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية العثمانية قد ربط تدريجياً وبشكل منهجي ما بين الإمتيازات التجارية المفروضة على الدولة العثمانية لصالح الدول الأجنبية من جهة، وبين الضمانات الممنوحة من قبل هذه الدولة لرعاياها المسيحيين من جهة أخرى[4].ومن خلال دراسة العملات المحلية والأجنبية المتداولة في بلاد الشام في القرن التاسع عشر، يلاحظ ارتفاع قيمة العملات الأجنبية بالنسبة للعملات المحلية وهذا دليل على سيطرة الرأسمالية الأوروبية وبخاصة البريطانية على السوق

---

[1]- أنقرة: وهي عاصمة تركيا الحالية، وتقع بالأناضول الوسطى. بعد هزيمة بايزيد الأول على يد تيمورلنك تدهورت أوضاعها حتى عام 1923، حيث أصبحت عاصمة تركيا بدلاً من القسطنطينية. محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة ، جزآن، ج1، دار البعث، 1965، ص248.

[2]- رافق، العرب والعثمانيون، مرجع سابق،ص 428- 429.

[3] - بدر الدين السباعي، أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية 1805-1958، دار الجماهير،دمشق، 1967،ص 7.

[4] - شفيق محسن،المسألة الشرقية- الامتيازات الأجنبية وتأثيرها في الإمبراطورية العثمانية، مجلة الاجتهاد، العدد44، السنة الحادية عشر، بيروت، 1999،ص 154.

المحلية[1]،ويلاحظ أن التنظيمات العثمانية قد قضت على النظم العثمانية الإقطاعية في البلاد العربية ممثلة في الإقطاع العسكري، وفي نظام الإلتزام.وحل محل هذه النظم الإقطاعية نظام الحكم المركزي كان من الطبيعي أن يستتبع ذلك إعادة تنظيم الولايات العربية على أسس مركزية[2].لقد استغل الغرب الإمتيازات الأجنبية التي منحت إليهم من قبل السلاطين العثمانيين بأمل جلب النشاط الإقتصادي إلى البلاد وترغيب بعض القوى ضد الأخرى[3].

وفي نهاية هذا الفصل نقول: إن ضعف الدولة العثمانية وقلة الوعي العام عند سلاطينها، قد اوجد ثغرات ،دخل منها الأوربيون إلى جسد السلطنة العثمانية وفيما بعد استحالة الخروج من تلك الأزمات التي أصيبت بها، من حملة فرنسية على مصر وسورية(1798-1801) والتي لم تكن حدثاً عادياً بالنسبة للعرب مع العلم أنها حملة فرنجية "صليبية" بامتياز. إلى قيام سلطة محمد علي باشا في المنطقة والذي لم يكن هدفه إقامة دولة عربية فقط، بل إمبراطورية إسلامية تناهض الإمبراطورية العثمانية.ومن ثم حوادث لبنان والتي كان سببها التنافس الأوروبي ممثلاً بقناصلها على المنطقة،وبمساعدات محلية.إلى قيام حرب القرم (1853- 1860)،والتي انتهت بتوقيع معاهدة باريس 1856،والتي هددت وجود الدولة العثمانية.أما ما يخص الإصلاحات والتنظيمات العثمانية فلو نفذت الدولة العثمانية الإصلاحات التي تبنتها والقوانين والقرارات والخطوط الشريفة التي أصدرتها ولو كانت جادة في الإصلاح لكان تاريخها تغير،ومعها تاريخ دول المنطقة كلها.

وأخيرا لم تنتهي فصول المسألة الشرقية على المنطقة العربية وكان أخرها الحرب الظالمة على العراق الشقيق عام 2003.

---

(1) – عبد الكريم رافق،الإقتصاد الدمشقي في مواجهة الإقتصاد الأوروبي، في القرن التاسع عشر، مجلة دراسات تاريخية، العددان 17-18 ، دمشق، 1984، ص23.

(2) – محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، مرجع سابق،ص 229.

(3)– عبد الرحمن البيطار، القدس في العهد العثماني، مجلة الحياة الفكرية، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، العدد الأول، دمشق، 2009،ص131.

الفصل الثاني

المسألة الشرقية من سان استيفانو إلى مؤتمر برلين وانعكاساته على الصعيد الأوربي

أولاً- الحرب الروسية- العثمانية(1876):

عملت "روسيا" بين الحين والآخر على إثارة الفتن والمشكلات داخل حدود الأراضي العثمانية خاصة في مناطق"بلاد الصرب"،و"البلغار"،"والأرناؤوط"(1) بإطلاقها شعار توحيد الشعوب "السلافية" في جميع أنحاء أوروبا تحت القيادة الروسية، ولم تكن هذه الدعوة إلا وسيلة تسوغ غاية "روسيا" في الوصول إلى مياه "البحر المتوسط" ومنها إلى "الهند" وذلك بعد القضاء على الدولة العثمانية.ومع تكشف النوايا "الروسية" هذه أدى الأمر إلى حصول منافسة بينها وبين سائر الدول ذات العلاقة بهذه البلاد والتي ستتهدد مصالحها في المنطقة في حال وصول روسيا إلى هذه الأماكن (وخاصة إنكلترا وفرنسا)(2).وتختصر كل المسألة الشرقية، في نظر الدبلوماسية الأوروبية وكذلك الصحافة الأوروبية،في واحد من أمرين إما دخول "روسيا" إلى "القسطنطينية"، وإما المحافظة على الوضع القائم،ولا يوجد شيء آخر بالنسبة لها خارج هذه الفكرة(3). ومع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت الدعوة السلافية قد بلغت أوجهها، وتعاظم دورها في المنطقة وتعاظم دور الجمعيات التي شكلها "الروس" لنشر نفوذهم بين الطوائف الصقلية(4)في إثارة أهالي البوسنة

(1) – بلاد الصرب والبلغار:هي إحدى ممالك البلقان وقد كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، ثم فيما بعد أصبحت تابعة ليوغسلافيا أشهر مدنها سراييفو– البلغار: وهي أيضاً إحدى ممالك البلقان تقع بين الصرب واليونان ورومانيا وتركيا، أهم مدنها صوفيا والبلقان منطقة جبلية في جنوب أوروبا، تحدها من الشمال جبال البلقان، ومن الشرق البحر الأسود. أهم دولها: رومانيا وألبانيا وبلغاريا واليونان والجبل الأسود والبوسنة والهرسك وتركيا الأوروبية.خضعت هذه الأماكن للسيطرة التركية ثم الروسية والنمساوية في القرن (18). المنجد في الإعلام، ص 141- 756.

(2) – أ.ج. جرانت وهارولد تمبرلي، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين،ترجمة: أحمد علي أبو درة، لويس إسكندر، مراجعة: أحمد عزت عبد الكريم، (6أجزاء)، ج2،مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1967، ص 3إلى 18. العظمة ، مرآة الشام، مرجع سابق، ص309.

(3)- ماركس، مرجع سابق، ص 76.

(4) – الطوائف الصقلبية: وهي مجموعة تمثل الشعوب السلافية: وهي شعوب تسكن بين جبال الأورال والبحر الأدرياتيكي في أوروبا الشرقية.صقالبة الغرب: ويشملون البولنديين والتشيك والسلوفاكيين،وصقالبة الشرق وهم الروس والأوكرانيين والروس البيض والصقالبة الجنوبيين ويضمون الصربيين والكروات والسلوفاك والمقدونيين والبلغار،وكانت الدعوة السلافية من أقوى ما اعتمدت عليها روسيا في توسعها،غربال،الموسوعة العربية الميسرة، مرجع سابق، ص1126.

والهرسك[1]،ولقد كان لهذه الجمعيات فروع في "بلاد البلغار"،ونتيجة لتحريض هذه الجمعيات ثار البلغاريون ضد الدولة العثمانية التي منحتهم جميع ما طلبوا من حقوق، ورغم ذلك فقد قامت حركات العصيان في المنطقة وانتهت إلى حدوث فتنة بين المسيحيين والمسلمين في المنطقة، وكان ذلك طبعاً بتحريض من الروس، كما أدت إلى حدوث مذابح، فقد دمرت العديد من القرى، ولكن رغم ذلك استطاعت الدولة العثمانية أن تخمد هذه الفتنة وتسكتها[2].

1- مشكلة الصرب والجبل الأسود:

لم تيأس "روسيا" من الوضع بل تابعت تحريضها للفئات السلافية في المنطقة من أجل الثورة والإنتفاضة "ضد العثمانيين"، وهكذا أوغرت إلى أميري "الصرب" و"الجبل الأسود"[3] بإعلان الحرب على الدولة العثمانية فاجتازت الجيوش العثمانية نهر "مورافيا"[4]،وحدثت مناوشات بين الطرفين،وبعد معركة حامية كانت الغلبة فيها للجيش العثماني الذي طارد القوات الصربية حتى "بلغراد"[5] تدخلت الدول العظمى وتوقف الزحف العثماني إلا أن الباب العالي رفض مطالب هذه الدول وأوعز باستمرار القتال فتراجع الصربيون حتى "بلغراد" مرة ثانية[6].

وبالنسبة للظروف التي تقدمت هذه المعركة فقد كان "الجبل الأسود" على أتم الاستعداد للقتال والثورة ضد العثمانيين ولكن "الصرب" لم تكن عندهم تلك الجاهزية العسكرية والنفسية، وبالتالي تم اشتباك الطرفين مع الدولة العثمانية حيث

---

[1]- البوسنة والهرسك أو البشناق من جمهوريات يوغسلافيا سابقاً، سكانها من الصرب ظلوا تحت الحكم التركي حتى معاهدة برلين(1878) ثم خضعوا فيما بعد إلى حكم النمسا. المنجد في الإعلام، ص 150.

[2]- حسون، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، مرجع سابق، ص 230- 231. أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص 300- 301.

[3]- الجبل الأسود: إمارة تقع بين البحر الأدرياتي وألبانيا- أهلها صرب يعتنق معظمهم المذهب الأرثوذكسي كان مكوناً من (14) إمارة. غربال، الموسوعة العربية المسيرة،ج2، مرجع سابق، ص 612.

[4]- مورا فينا (نهر): نهر طوله (2150م) في يوغسلافيا يتكون من التقاء نهر مورافيا الغربي ومورافيا الجنوبي ويتجه جنوباً حتى يلتقي بنهر الدانوب. غربال، المرجع السابق، ص1774.

[5]- بلغراد: عاصمة يوغوسلافيا سابقاً تقع شمال شرقي البلاد على ملتقى نهري الدانوب والساف وهي عاصمة صربيا حالياً. استولى عليها الأتراك(1521م)، ثم دخلتها النمسا (1688- 1717- 1789)، انسحبت الحامية العثمانية منها (1867). غربال ، المرجع السابق،ج1، ص399.

[6]- حسون، تاريخ الدولة العثمانية، المرجع السابق، ص 230.

بدأت المناوشات مع "الصرب" في 30 حزيران عام(1876)، ومع "الجبل الأسود" بدأت المعارك في أول تموز من العام نفسه. واستطاع "الجبل الأسود" في البداية أن يحرز نجاحاً كبيراً، ولكن الهزيمة التي لحقت بالصرب كما أسلفنا الذكر، زحفت القوات العثمانية نحو "بلغراد" ولم يتوقف إلا بإنذار نهائي وجهته "روسيا" للدولة العثمانية طالبةً فيه إيقاف الحرب فوراً ومهادنة "الصرب" و"الجبل الأسود" لفترة معينة[1].

وهنا يوجد سؤال يطرح نفسه: لماذا لم تقف "روسيا" في هذه الحرب إلى جانب "الصرب" و"الجبل الأسود"وهي التي كانت زعيمة ما سمي بالدعوة السلافية؟ والجواب كامن في الموقف الإنكليزي من الأوضاع، فبما أن إنكلترا كانت قد استشعرت نوايا روسيا من وراء أعمالها ودعوتها إلى الوحدة السلافية للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط والهند.

أبلغت بريطانية روسيا أنه مهما يكن من أمر الشعور بالغيرة تجاه "الصرب" و"الجبل الأسود" من قبل الروس والإستياء من الأفعال الشنيعة للأتراك في المنطقة فإن على بريطانية أن تحمي مصالحها في "قناة السويس" و"القسطنطينية"،وفعلاً أعلن القيصر الروسي "الاسكندر الثاني"[2] أنه ليس لديه أي خطة للإستيلاء على "بلغاريا" أو "الآستانة"[3].

ومنعاً للعراقيل السياسية في المنطقة فقد قبلت الدولة العثمانية منح هدنة "للصرب" و"الجبل الأسود" لمدة معينة، وطالبت إنكلترا بعقد مؤتمر دولي لحل هذه القضية، وافقت عليه جميع الدول بما فيها "روسيا"، ووصل المندوبون إلى "الآستانة" وعقدوا اجتماعاتٍ عدة في سفارة "روسيا".

وافتتح المؤتمر رسمياً عام (1876) في سراي البحرية تحت رئاسة ناظر الخارجية العثماني "صفوت باشا" وحضر مندوبوا فرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا والمجر وروسيا وإنكلترا[4].

---

[1]– تمبرلي،أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق ص 166.

[2] –القيصر الروسي: إسكندر الثاني ولد عام(1818)، حكم (1855– 1881)، تبنى الحركة الإصلاحية في بلاده وعمل على تحرير الأقنان قضى بقسوة على ثورة البولونيين عام (1863).المنجد في الإعلام، ص43.

[3]– تمبرلي، المرجع السابق، ص16.

[4]– حسون، تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص230– 231.

وكان السلطان "عبد الحميد الثاني"[1] تسلم زمام أمور السلطنة نهاية شهر آب من ذلك العام، ففي اليوم المتقدم لإنعقاد المؤتمر الدولي سالف الذكر الذي دعت إليه إنكلترا في "الآستانة" منح السلطان "عبد الحميد الثاني"البلاد دستوراً لأول مرة في تاريخ الدولة العثمانية.وذلك بعد تعرضه للضغط الشديد من قبل الإصلاحيين في الدولة أمثال "الصدر الأعظم"[2] "مدحت باشا"من طرف والدول الأوروبية العظمى التي أسلفنا أنها تنادت من أجل عقد مؤتمر دولي لبحث قضية إحداث إصلاحات في داخل الدولة العثمانية من أجل حماية الأقليات الدينية فيها من طرف آخر، وهكذا أعلن الدستور في اليوم نفسه في (23 كانون الأول عام(1876) الذي اجتمع فيه ممثلوا الدول الأوروبية لاقتراح إدخال الإصلاحات الضرورية على الإدارة العثمانية وعين مدحت باشا صدراً أعظَماً للدولة.

وهكذا استطاع أن يظهر السلطان "عبد الحميد الثاني" لشعبه وللدول الأوروبية رغبته المخلصة في تحقيق الإصلاح وعدم معارضته منع الحريات في البلاد[3].

---

(1) – ولد السلطان عبد الحميد الثاني في 21 أيلول عام(1842)،وهو السلطان الرابع والثلاثون والخليفة السادس والعشرون من خلفاء الدولة واعتلى العرش في التاسع عشر من آب عام(1876)، وخلع عام (1909)، فدام حكمه ثلاث وثلاثين عام وستة أشهر وتوفي في مدينة مغنسيا بالأناضول عام (1918) فكانت حياته خمساً وسبعين عام وبضعة أشهر.وكان يجيد عدة لغات:اللغة العربية لغة القرآن، واللغة الفارسية لغة الشعر والأدب، واللغة التركية لغة الحياة اليومية فضلاً عن اللغة الألمانية والفرنسية والإنكليزية.

ومن أهم هواياته: جمع الأسلحة المختلفة والتمرن على إصابة الهدف و استعمال السيف وألعاب الفروسية ومناقشة العلماء ومناظرة المشايخ وجمع الكتب، فقد جمع من الكتب الشيء الكثير ومن أهم هواياته أيضاً النجارة والهندسة المعمارية والتحليل الكيميائي وتصليح الساعات. ألما وتلن، عبد الحميد ظل الله على الأرض، ترجمة: راسم رشدي، دار المعارف، القاهرة،1950، ص 21–306–307. محمد مصطفى الهلالي، عبد الحميد الثاني بين الإنصاف و الجحود، دار الفكر، ط1، دمشق، 2004،ص 35–38. جابر قمحه، أعمال السلطان عبد الحميد ، مجلة المنار، العدد 24,28، تشرين ثاني، القاهرة، 1927، ص 30.

(2) – يحتل مركز الصدر الأعظم وفقاً للتقنيات المنظمة لهيكلية إدارة السلطة الموقع الثاني بعد السلطان. ترجع نشأة هذا المركز إلى بداية قيام الدولة، وبالتالي فإنه يشكل إحدى ركائز بنية السلطة. إلا أن المكانة التي احتلها هذا المركز ضمن متواليات السلطة تعرضت كغيرها من المراكز إلى جملة من التحولات الهامة وإن اتخذت أشكالاً مخصوصة حيث تميز سياق حراكها عن باقي المراكز.حسن الضيقة ،الدولة العثمانية الثقافة ، المجتمع، السلطة، دار المنتخب العربي، ط1، بيروت، 1997،ص 86–87.

(3) -Donald Quataert, The Ottoman Empire,1700–1922, Binghamton University ،State University of New York, Second Edition,1994,p.116

إذاً لماذا كان على السلطان "عبد الحميد الثاني" السير في سياسة علمانية كما تريد "أوروبا" فيما تحولت السلطنة منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلى دولة ذات أكثرية إسلامية[1].

وهكذا أُعلن القانون الأساسي في المؤتمر الذي يضمن الحرية والمساواة لا للصقالبة وحدهم بل لجميع التبعية العثمانية على اختلاف مذاهبهم[2]، وانفض المؤتمر وسافرت الوفود من دون أن تتوصل إلى قرارات حاسمة، وبدت الأجواء، وكأنها تنذر بحدوث حرب بين العثمانيين والروس،فسعت الدولة العثمانية إلى إبرام صلح مع إمارة الصرب بشروط. خشيت روسيا من أن توقع إمارة "الجبل الأسود" على معاهدة أو صلح مماثل مع الدولة العثمانية فسارعت إلى تقديم لائحة عرفت بلائحة "لندن"[3] وقع عليها سفراء الدول العظمى،تضمنت منح السكان المسيحيين في كل من "البوسنة" و"الهرسك" و"البلغار" إمتيازات يختلفون فيها عن بقية السكان.

رفض السلطان "عبد الحميد الثاني" هذه اللائحة فسارعت روسيا إلى توقيع معاهدة سرية مع إمارة رومانيا" الأفلاق" و"البغدان"[4] عام(1878)، وضعت رومانيا بموجبها جميع أسلحتها ومؤنها تحت تصرف الروس الذين أعلنوا الحرب على الدولة العثمانية وقطعوا العلاقات معها[5].

2- إعلان الحرب وأهم مجرياتها:

هكذا بعد التطورات المتقدمة الذكر وجد "العثمانيون" أنفسهم وجهاً لوجه أمام "الروس" وشركائهم،ولقد وقفت الدول الأوروبية من هذه الحرب موقف المتفرج

---

[1]-عبد الرؤوف سنو، السلطان عبد الحميد الثاني والعرب، مجلة حوار العرب، السنة الأولى، العدد الرابع، آذار،بيروت،2005، ص55.وأيضاً محمد أبو عزة " عصر السلطان عبد الحميد"، بيروت، 2002،ص94.

(2)- العظمة، مرآة الشام ، مرجع سابق، ص338.

[3] -لائحة لندن وهي المعاهدة التي وقعت في آذار(1877) من قبل الدول الأوروبية العظمى وعرفت باسم بروتوكول لندن. البرجاوي، مرجع سابق، ص256.

[4]- إمارة رومانية (الأفلاق والبغدان):والأفلاق اسم أطلقه الأتراك على إمارة فلافيا الواقعة في مناطق نهر الدانوب استقلت عن الدولة العثمانية1806 فكونت مع مولدافيا دولة رومانية1858.المنجد في الإعلام، ص56. أما البغدان فهي نسبة إلى بغدان الأول دركش (1352م) وهو الاسم الذي يطلقه الأتراك على مولدافيا، واستقلت الأفلاق والبغدان بموجب معاهدة أدرنة (1829). دائرة المعارف الإسلامية، مج4،ص 23

[5] -جرانت وتمبرلي، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص18، العظمة، المرجع السابق، ص338.حسون، تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص 231. أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص300- 301. البرجاوي، المرجع السابق، ص 256- 257.

على الأحداث،حتى إن"إنكلترا" التي كان يعتقد "العثمانيون" أنها حليفتهم وقفت موقفاً سلبياً من الحرب وانتظرت مع غيرها النتائج التي ستسفر عنها[1].

وتعد هذه الحرب من أكبر المصاعب التي واجهت السلطان "عبد الحميد الثاني" مع بداية تسلمه للحكم وجاءت وبالاً على الدولة العثمانية، فروسيا في القرن الأخير نمت نمواً كبيراً،حيث زاد عدد سكانها أربعة أضعاف عن سكان الدولة العثمانية، كما تحالفت مع روسيا كل المناطق والشعوب السلافية كما أسلفنا بسبب الدعوة متقدمة الذكر.ولقد هيأ الروس أنفسهم بشكل جيد لخوض غمار هذه الحرب وكأنهم أرادوا حصولها لكن العثمانيين كانوا على النقيض منهم، فهم راغبين في القتال لعدم جاهزيتهم لها[2].

3- أهم أحداثها:

قبل إعلان الحرب بين الدولتين العثمانية والروسية قامت القوات الروسية بعبور الحدود الرومانية تجاه الدولة العثمانية و"نهر الدانوب"[3] الفاصل بينهما، حيث كانت إمارة "رومانيا" قد تعاهدت مع روسيا سراً بتاريخ 16 نيسان(1877)، وبموجب ذلك العهد تم وضع الأراضي الرومانية كافة تحت تصرف الروس من أجل المرور وقطع "نهر الدانوب" باتجاه الممتلكات العثمانية.

ورداً على تقدم الروس عبر "الدانوب" أمر الباب العالي بإرسال بعض السفن الحربية إليه لمعاقبة الدولة الرومانية مما دفع "رومانيا" إلى إعلان استقلالها عن الدولة العثمانية في 14 أيار(1877)، والدخول في الحرب ضدها إلى جانب "روسيا".في هذه الأثناء كانت القوات الروسية تتقدم في "بلغاريا" فاحتلت مدينة "ترنوة" و"نيكوبلى"[4] ومضائق "البلقان" ولم يبق بينها وبين "الآستانة" سوى خطوات[5].

---

[1]- نهر الدانوب: أو طونة نهر في أوروبا يبلغ طوله (2860كم) يقع في الغابة السوداء (ألمانيا الغربية) ويخترق ألمانيا، النمسا، يوغسلافيا، رومانيا، وبلغاريا ليصب في البحر الأسود صالح للملاحة. المنجد في الإعلام، ص281.

[2]- البرجاوي، مرجع سابق، ص257.

[3]- ترنوة: مدينة بلغارية.

[4]- نيكوبلى: مدينة بلغارية على الدانوب أسسها هرقل (575م-642م)، عندها انتصر بايزيد على جيش المجر وفرنسا (1396م) احتلها الروس(1810-1877). المنجد في الأعلام، ص721.

[5] -حسون، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية، مرجع سابق، ص231- 232. البرجاوي، المرجع السابق، ص257.

وقد كادت الحرب أن تنتهي بفشل ذريع للعثمانيين لولا تبديل قام به الجيش العثماني في قيادته فتزعمه "عثمان باشا"[1] الذي كان لُقب بـ (قاهر الصرب) متمكناً بعبقريته العسكرية من إيقاف تقدم القوات الروسية في "بلفنا"[2] متحصناً في قلعتها مستطيعاً من خلف المتاريس أن يصد كل الهجمات الروسية مجمداً القوات الزاحفة نحوه قرابة خمسة أشهر[3].

ولقد حاول الروس مراراً وتكراراً الهجوم على حصون هذه القلعة، لكن محاولاتهم باءت بالفشل، فقد فقدوا في مرة واحدة خمسة عشر ألف عسكري، ولكن نفاذ ذخيرة "عثمان باشا" ووصول الإمدادات العسكرية والمادية من الإمارة الرومانية، (فالقيصر الروسي "إسكندر الثاني" ذهب بنفسه إلى "رومانيا" واستصرخ شعبها واستنجد بهم باسم النصرانية فأمده الرومانيون بسبعين ألف جندي).

جعلت الروس يطبقون على القوات العثمانية في "بلفنا"، مع تأزم الوضع بإصابة "عثمان باشا" بجروح بليغة في أرض المعركة فاستسلم، وفعلاً تم الأمر وزحفت القوات الروسية إلى "الآستانة" واحتلت "أدرنة" ووصلت حتى "سان استفانو"[4][*].

قُدر عدد الجيش العثماني في هذه المعركة بحوالي (50)ألف جندي عثماني مقابل (150) ألف روسي و(77) مدفعاً عثمانياً مقابل (600) مدفعاً روسياً[5].

---

[1] -عثمان باشا قاهر الصرب: هو عثمان نوري باشا (1837– 1900) قائد عثماني حارب في القرم ولبنان وكريت وبلاد العرب ورقي إلى رتبة مشير لانتصاراته في بلاد الصرب (1876) دافع ببسالة عن بلافنا في بلغاريا في الحرب الروسية – العثمانية (1877– 1878) ضد هجمات الروس المتكررة التي أجبرته على الاستسلام في النهاية. غربال، الموسوعة العربية الميسرة، مرجع سابق، ج2، ص1188.

[2] – بلفنا: قرية بلغارية على الشاطئ الأيمن من نهر(فيد) اشتهرت في التاريخ بتحصين القائد العثماني عثمان باشا بها في الحروب التي نشبت فيها الروس والدولة العثمانية عام (1876). محمد فريد وجدي، دائرة المعارف القرن العشرين، 10أجزاء، المجلد الثاني، دار الفكر، بيروت، 1979، ص 343.

[3]– تمبرلي،أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص18.

[4] – أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص 301– 312.

[*]– سان استيفانو: وهي قرية تقع بالقرب من اسطنبول وتسمى حالياً يزيلكوي وفيها وقعت معاهدة سان استيفانو (1878) التي أنهيت بموجبها الحرب الروسية – العثمانية. غربال،الموسوعة العربية الميسرة، المرجع السابق، ج1، ص950.

[5]–حسون، تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص 232.

لقد قام العثمانيون بإعداد العدة من أجل التصدي للزحف الروسي إلى "الآستانة" رغم إدراكهم لضخامة عدد وعتاد الجيش الروسي[1].

استغل الإنكليز ظروف الهزيمة العثمانية فأمروا أسطولهم باجتياز "مضيق الدردنيل" فوصل إلى مياه "الآستانة" بحجة حماية الرعايا الإنكليز فيها ، واستطاعوا التوصل إلى عقد معاهدة مع الباب العالي تقضي بصد غارات "الروس" عن البلاد العثمانية.ولكن النتيجة كانت احتلال "جزيرة قبرص"[2] من قبل الإنكليز وضمها بشكل دائم إلى التاج البريطاني[3]. مع ازدياد الأوضاع سوءاً على جبهات القتال لحصول هزائم متلاحقة للعثمانيين واشتداد البرد القارص والثلوج الكثيفة في تلك الفترة من العام، فطلب الباب العالي من الدول الأوروبية العظمى التوسط من أجل وقف القتال.ولكن "الروس" استمروا في تقدمهم فوجهوا جنودهم إلى ما وراء "جبل البلقان" للإغارة على "بلاد البلغار"[4] و"الروملي الشرقية"[5] ودخلوا "صوفيا"[6] في 4 كانون الثاني(1878) ثم "فليبة"[7] "فأدرنة" [8]في 20 كانون الثاني وتقدموا بسهولة باتجاه "الآستانة" حتى لم يبق بينهم وبينها إلا(50) كم فقط، واحتل أهالي "الجبل الأسود" "الصرب" في الوقت نفسه بعض المدن والمواقع وبذلك أصبح وضع الدولة العثمانية حرجاً جداً فسارع السلطان "عبد الحميد الثاني" إلى طلب المساعدة من "بريطانية" من أجل وقف القتال ولكن القيصر الروسي "إسكندر الثاني" رفض تدخل أي دولة خارجية بين الدول المتحاربة،من خلال الجواب الذي

---

(1) – البرجاوي، مرجع سابق، ص 259– 260.

(2)– جزيرة قبرص: جزيرة في شرقي البحر المتوسط ما بين تركيا وسورية عاصمتها نيقوسيا حالياً احتلها الإنكليز (1878) واستقلت (1959)، نزحت إليها جاليات من الموارنة منذ القرن الثاني عشر حتى السادس عشر. المنجد في الإعلام، ص 544.

(3) –العظمة، تاريخ دمشق وأهلها، مرجع سابق، ص 338.

(4) – بلاد بلغاريا: هي نفسها بلغاريا وذكر تعريفها.

(5) – الروملي الشرقية: أو بلاد الروم: اسم أطلقه الأتراك على الإقليم الشامل تراقيا ومقدونيا بين البلقان والبحر الأسود وبحري مرمرة و إيجه وسلسلة جبال البلقان وكانت تؤلف ولاية واحدة عدد سناجقها(24) عام (1830). المنجد في الإعلام، ص314– 315.

(6)– صوفيا: عاصمة بلغاريا،تقع غربي البلاد كانت عاصمة داقيا الرومانية. المنجد في الإعلام، ص 428.

(7) – فيلبية: مدينة مقدونية وجّه القديس بولس رسالة إلى أهلها. المنجد في الإعلام، ص538.

(8)– أدرنة: مدينة في الجزء الأوربي من تركيا، من مدن الإمبراطورية البيزنطية فتحها الأتراك(1361م) فأصبحت مقراً لسلاطينهم حتى فتح القسطنطينية (1453م). المنجد في الإعلام، ص 26.

رد به على طلب الملكة الإنكليزية "فيكتوريا"[1] المتعلق بوقف القتال[2].وهكذا بعد ازدياد الأوضاع سوءاً وجد السلطان "عبد الحميد الثاني" نفسه مضطراً إلى قبول شروط "روسيا"، فأرسل مندوبين من قبله إلى الخطوط الروسية دون أن يعلم بذلك أحد من الدبلوماسيين الأجانب، عملاً بالشرط الأول الذي وضعه القيصر الروسي لإجراء المفاوضات بسرية تامة، بغية الحصول على عدد أكبر من المكاسب العثمانية دون تدخل الدول الأجنبية ولاسيما إنكلترا، وكان له ما أراد من خلال توقيعه لمعاهدة "سان استيفانو" الجائرة مع "العثمانيين".لم يكن السلطان "عبد الحميد" مستعداً لدخول حرب مع "الروس" بسبب اضطراب الأوضاع الداخلية، فلجأ إلى تهدئة الأوضاع الخارجية ليتمكن من تصفية حساباته مع أعدائه من الشباب التركي الذي طالب بتطبيقه الدستور وإقامة مجلس المبعوثان[3].

4- معاهدة "سان استيفانو" \3 آذار\ 1878\:

قضت بما يلي:

1- استقلال إمارة "الجبل الأسود" وتوسيعها بضم بعض الأراضي لها من "البوسنة" و"الهرسك" وميناء "أنتيفاري"[4] على ساحل بحر "الأدرياتيك".

2-استقلال بلاد "الصرب" وضم مقاطعتي "نيس"[5] و"متروفتزا"[6] إليها.

3-تطبيق الإصلاحات التي اقترحها مؤتمر "الآستانة" على الباب العالي من "البوسنة" و"الهرسك" تحت إشراف روسيا والنمسا معاً.

---

[1]- الملكة فيكتوريا: (1819- 1901) ملكة إنكلترا 1838، عملت على إحداث تقارب بين إنكلترا وفرنسا، نودي بها إمبراطورة على الهند(1876)،المنجد في الإعلام، ص529.

[2] - نص الجواب الذي أرسله القيصر الروسي إلى الملكة فيكتوريا حول طلبها بوقف القتال بين روسيا والدولة العثمانية: " إن قادة الجيوش الروسية في أوروبا وآسيا وحدهم يعرفون الشروط التي تتفق مع تحقيق وقف الحرب". هذا عني طبعاً إلزام الباب العالي بالتفاوض معه مباشرة. البرجاوي،الإمبراطورية العثمانية، مرجع سابق ، ص258.

[3]- نور، عثماني تاريخي، مصدر سابق، ج5، ص183.

[4] - ميناء أنتيفاري: أو أنتيفوري: مدينة تقع في جنوب غربي إمارة الجبل الأسود، ميناء على البحر الأدرياتيكي. أطلس العالم الكبير، بيروت ، لبنان، 1999، ص460.

[5]- نيس: أونيش مدينة في الجزء الغربي من يوغسلافيا حكمها الأتراك (1386م) إلى (1878)، ومركز هام للسكك الحديدية، غربال، الموسوعة العربية الميسرة، مرجع سابق، ج2، ص 1866.

[6]- متروفتزا: مقاطعة تقع في شمال غرب صربيا حالياً بالقرب من الحدود الشرقية الكرواتية. أطلس العالم الكبير، مرجع سابق، ص 458- 459.

4-تدمير القلاع الواقعة على ضفتي "نهر الدانوب".

5- استقلال "رومانيا" وضم جزء من إقليم "دوبروجيه"[1] إليها مقابل تنازلها لروسيا عن جنوب "بسارابيا"[2].

6- تنازل الدولة العثمانية "لروسيا" عن "قلعة قارص"[3] في "أرمينيا" وعن "ميناء باطوم"[4] وأراضٍ أخرى في "آسيا".

7- قيام "بلغاريا" الكبرى الممتدة من "نهر الدانوب" إلى "بحر إيجة"[5] مع تمتعها بالاستقلال الذاتي تحت الوصاية الروسية.

8- فرض غرامة مالية كتعويضات على الدولة العثمانية بلغت (1,410,000,000) روبل[6] أي (245,217,391ليرة عثمانية)، وبسبب إفلاس الدولة العثمانية وعدم قدرتها على الدفع إزاء ذلك فقد اشترط على الدولة العثمانية التنازل عن بعض الأراضي التي احتلتها في أثناء حربها مع روسيا، فضلاً عن فتح المضائق أمام السفن الروسية في أوقات السلام والحرب[7].

لم تحظ هذه المعاهدة باعتراف كلٍ من "إنكلترا" و"ألمانيا" فقد دعت هاتان الدولتان إلى مؤتمر ينعقد في "برلين لمراجعةٍ هذه المعاهدة وإعادة النظر في بنودها وبالتالي تسوية نتائج الحرب العثمانية – الروسية. وقد وافقت روسيا على قبول هذه الدعوة،فاجتمع المؤتمرون في 13 حزيران (1878) برئاسة المستشار "بسمارك".

ثانياً- المسألة الشرقية و مؤتمر "برلين":

إثر انتهاء حرب القرم وتوقيع "معاهدة باريس" تراجع الإهتمام بالمسألة الشرقية بسبب الأحداث التي كانت في "أوروبا" ،حيث قامت الحروب بين

---

(1) إقليم دوبروجيه منطقة في رومانيا وبلغاريا بين البحر الأسود ونهر الدانوب.المنجد في الإعلام،ص 289.

(2) – بسارابيا: منطقة في غرب الإتحاد السوفيتي (سابقاً) على حدود رومانيا وضفاف البحر الأسود. المنجد في الأعلام، ص131.

(3) – قارص: وهي عبارة عن مدينة موجودة في شرق تركيا في أرمينيا أخذها الروس من الدولة العثمانية (1882) ولكنها ردت لهم (1921). غربال،الموسوعة العربية الميسرة، مرجع سابق، ج2، ص1360.

(4)– باطوم: مرفأ على البحر الأسود وهو حالياً لتصدير النفط والفحم الحجري. المنجد في الأعلام، ص112.

(5) – بحر إيجة أو بحر الأرخبيل: يقع بين اليونان وتركيا وجزيرة كريت سميت نسبة إلى والد تيزيوس ملك أثينا الأسطوري. المنجد في الأعلام، ص 100.

(6)– روبل: عملة روسية.للمزيد،عطية الله، القاموس السياسي، مرجع سابق، ص 571.

(7)– نور،عثماني تاريخي، مصدر سابق، ج5، ص354.

"بروسيا"،و"فرنسا"، و"النمسا"، وغيرها من المناطق، و"بريطانية" تراقب الأحـداث و"روسيا" منشغلة في مصائبها الداخلية،وكانت فرنسا تملك من القوة بحيث تستطيع الدفاع عن نفسها والحد من قوة أعدائها رغم هزيمتها مع "ألمانيا" التي زادت قوتها أضعافاً حيث أخذت المكنة الألمانية تشكل أكبر قوة في قلب "أوروبا"[1] .

أما الإمبراطورية البريطانية العظمى فلم تكن راغبـة بالإنقـضاض علـى "فرنسا"حتى لا تزيد من القوة "الألمانية"،في حين كانت "روسيا"، و"النمسا" راغبتين بإبقاء الوضع كما هو، وبالتالي الوضع الدولي كـان مقلقـاً وكانـت أي مـشكلة ستكشف عن موقف كل دولة،حيث عادت المسألة الشرقية إلى مركزها القديم فـي صدارة الأحداث العالمية.

وكانت إعادة إثارة المسألة متوقعة،فمع نمو الحركـات القوميـة الأوروبيـة وازدياد ضعف الدولة العثمانية عسكرياً، وإقتصادياً،وسياسياً، والأطماع الأوروبية راغبة بالتوسع على حساب الدولة العثمانية،هذه المسألة تخص دويلات "البلقـان"، حيث اشتدت آنذاك الحركات السلافية في كل من "النمسا"، و"المجر"، وكذلك فـي "البلقان" ، فاستغلت "روسيا" الوضع ونادت بإنشاء الجامعة السلافية،وفـي خـضم الأحداث بدأت الثورات تشتعل في "جبهة البلقان"، فقامت ثورة في "الهرسك" على شكل صدام مذهبي، وانتشرت في "الجبل الأسود" حيث هزم الثـوار والعثمـانيين في"جواهرفو" وفي"بلغاريا".لكن الدولة العثمانية استطاعت أخيراً هزم الثوار وقتل (12 ألف مدنياً)، حتى قال أحد دبلوماسي السفارة البريطانية أنها ربما كانت أبشع هزيمة في القرن الحالي[2].

هذه الأحداث اختلفت الدول الأوروبية حولها ،"فروسيا" رغبت بالتدخل تأييداً للثوار وطالبت بالانتقام لمذابح "بلغاريا"،و"إنكلترا" هددت بتحرك مضاد واستمرت بعدائها "لروسيا"، ولكن "الروس" لم يتحملوا أكثر، فعندما هزمت الدولة العثمانيـة ثورة "الصرب" سـارعت "سـان بطرسـبورغ" إلـى إعـلان الحـرب علـى "الآستانة"،فعبرت "الأفلاق" و"البغدان"،وهددت "الآستانة"، لكن "بريطانية" حاولـت حصر الخلاف.وفي تلك الفترة حصلت تغيرات في "الآستانة" فتولى "مدحت باشا" الصدارة العظمى، ورقي "عبد الحميد" العرش فاضطر الباب العالي إلـى توقيـع

---

(1) – جودت باشا، تاريخ جودت، مصدر سابق، ج8، ص413.

(2) – انكه لهارد، تاريخ الإصلاحات والتنظيمات، مرجع سابق، ص 183.

الهدنة مع "روسيا" بسبب عدم قيام دول "أوروبية" بدعمها، فوقّع الرجل المــريض على معاهدة "سان استيفانو" مع "روسيا" في(1878).

حين تفاقمت المسألة الشرقية،اقترحت "النمسا"عقد مؤتمر للدول الكبرى فــي العاصمة الألمانية وقد عقد باللغة الفرنسية في "برلين" برئاسة "بسمارك" المستشار الألماني وكان قبول الدول الكبرى الإجتماع في "برلين" اعترافاً ضمنياً بــالمركز السياسي الممتاز الذي أصبحت ألمانيا تشغله في أوروبا. وبتفوق "بسمارك" علــى سائر رجال السياسة المعاصرين له.ولم يكن للممثلين العثمانيين نفوذ ولا احترام[1].

وهنا تدخل "بسمارك" المستشار الألماني ليقوم بدور رجل السلام بدعوته لعقد مؤتمر دولي في "برلين" لحل المشاكل دون اقتتال وبالفعل اجتمعت دول أوروبــا هناك وحضرت ثلاث عشرة دولة منها "إنكلترا"، "روسيا"، "النمــسا"، "بروســيا"، "ألمانيا"، "فرنسا"،والإمبراطورية العثمانية.وشغل "دزرائيلــي" دوراً كبيــراً فــي التسويات الإستعمارية وبعد مداولات اتخذ المؤتمر القرارات التي عرفت بمعاهدة "برلين"[2].

1- موقف الدول الأوروبية في مؤتمر "برلين":

أ- موقف" فرنسا":

لما رأت ما حلّ بالدولة العثمانية من ضعف،أرادت أن تستغلَّ ذلك بالإستيلاء على "تونس"[3].

ب- موقف "بريطانية":

ولم تجعل بريطانية الأمر يمر دون مكاسب فأصدرت الأوامر إلى الأسطول البريطاني للتوجه إلى جزيرة " قبرص" واحتلتها، فحققت توسعاً على حساب الدولة العثمانية،بإضافة قبرص إلى "جبل طارق" الذي استولت عليــه وعلــى جزيــرة "مالطا"[4].وبعد ذلك اتفقت الدولة العثمانية مع إنكلترا على أن تتخلّــى لهــا عــن "قبرص"، وتؤدي إنكلترا للدولة خراجاً سنوياً عن هذه الجزيرة بالمقابل، تعهــدت

---

(1) – هالة الأحمدي، بسمارك رسم الملامح الأولى لسقوط الإمبراطورية العثمانية، مجلة حوار العرب، السنة الأولى، العدد الرابع، آذار، بيروت، 2005. ص 64.

(2) – عامر، الإمبراطورية العثمانية، مرجع سابق،ص 233.

(3) – أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق،ص 303.

(4)- Dwight E. Lee, The Proposed Mediterranean League of 1878, The University of Chicago Press, The Journal of Modern History, Vol. 3, No. 1 (Mar., 1931), pp. 33-45.

إنكلترا للدولة العثمانية أنه إذا تجاوزت روسيا حدود الدولة العثمانية من جهة آسيا تساندها[1].

جـ- موقف "النمسا":

تقّررَ بموجب معاهدة "برلين" أن تحتلّ "النمسا" ولايتي "البوسنة" و"الهرسك" احتلالاً مؤقتاً[2].

د- موقف "روسيا":

وإذا نظرنا إلى حروب روسيا، نجد أنّها كانت تقدَّم رجالها وأموالها، وتنفق النفائس والأنفُس في سبيل غيرِها، فاستقلال "اليونان"، و"الجبل الأسود"، و"الصرب"، و"البلغار"، و"الرومانيين"،واحتلال النمسا "للبوسنة"و"الهرسك"، واستيلاء فرنسا على "تونس"،واحتلال الإنكليز"لوادي النيل"و"السودان"،واحتلال إيطاليا "لأرتيريا"،ثم "لطرابلس"،وبسط إنكلترا حمايتها على "لحج"و"حضر موت"، و"ظفار"، وسلطنة "عمان"، وجزيرة "البحرين"، ومدينة "الكويت"، ونزولها في جزيرة "قبرص"- كلُّ ذلك كان من نتائج الضعف الذي أوقعته روسيا بالدولة العثمانية، فروسيا كانت تطبخ، والآخرون كانوا يأكلون[3].

قرر مؤتمر "برلين" أن تتنازل الدولة العثمانية لروسيا عن أراضي " أردهان" و" قارص" و"باطوم"،على أن يكون ميناء" باطوم" حراً، و بذلك امتد النفوذ الروسي في آسيا واتسع بعد إخضاع الروس لبلاد "القوقاز" كلها وأضحت حدود روسيا تبدو متاخمةً لحدود "أرمينيا" "العثمانية" وأصبح باستطاعة الروس الهبوط إلى آسيا الصغرى وإلى شمالي "الشام" و"العراق"[4].

هـ- موقف الدولة العثمانية :

أما موقف العثمانيين، فالواقع أنهم لم يقوموا بعمل ظاهر في المؤتمر إلا بإعداد وليمة أثارت إعجاب أعضاء المؤتمر[5].والحق يقال لم يكن بمقدور

---

[1] – أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص 303.

[2] – المرجع نفسه، ص 303.

[3] – المرجع نفسه ،ص 304.محمد مصطفى صفوت،مؤتمر برلين(1878) وأثره في البلاد العربية،محاضرات ألقاها على طلبة قسم الدراسات التاريخية في معهد الدراسات العربية العالية،جامعة الدول العربية،القاهرة،1957،ص 41-42.

(4)-(- W. N. Medlicott, Diplomatic Relations after the Congress of Berlin, London, Vol. 8, No. 22 (Jun., 1929), pp. 66-79.

[5] – الأحمدي، بسمارك ، مرجع سابق، ص 63- 65.

العثمانيين فعل أي شيء لأن الدول الأوروبية وضعت الخطوط الرئيسة للإستعمار(1).

2- معاهدة "برلين" 1878:

كان "بسمارك" يخشى قيام حرب أوروبية تضطر ألمانيا إلى الاشتراك فيها، لذا بدأ يهتم بالمسألة الشرقية وبالمسائل المتفرعة عنها: مسألة الشعوب الإسلامية الخاضعة للدولة العثمانية وتحديداً "مصر"، و"بلاد الشام"، و"تونس"، و"ليبيا"(2).
وبعد مناقشات ومفاوضات استمرت مدة شهر وقعت معاهدة "برلين" في 13 تموز(1878)، حاويةً على(64) مادة وخلاصة ما جاء فيها: منح "رومانيا" و"الجبل الأسود" الاستقلال التام و"بلغاريا" استقلالاً ذاتياً على أن تدفع جزية سنوية للسلطان العثماني منتزعةً منها "مقدونيا"(3).

أما "الروملي"(بلغاريا الجنوبية)،فقد جُعِلتْ ولايةً مع استقلال ذاتي تحت سيادة "الدولة العثمانية" على أن يحكمها والٍ مسيحي وتخضع لرقابة الدول العظمى المشتركة.أما "روسيا" فقد حصلت على "باطوم"(4) و"قارص" وإقليم "بساربيا" من "رومانيا"على أن تضم هذه الأخيرة إليها إقليم "دوبروجيه"الذي كان داخلاً في نطاق "بلغاريا"، وأما النمسا فقد أعطيت الحق باحتلال "البوسنة" و"الهرسك" و"سنجق" "توفي بازار"(5) عسكرياً مع إدارتها دون فصلها رسمياً عن الدولة العثمانية أي أنها بقيت تابعة لها اسمياً(6).

وأما بالنسبة إلى "اليونان" فقد أضيف لها جزء من الأراضي لتوسيع حدودها من جهة الشمال مع أنها لم تشترك في الحرب، وطالب المؤتمر أيضاً بإجراء

---

(1)- (Marian Kent, The Great Powers and the End of the Ottoman Empire, Frank Cass London,1994,p.86.

(2) – الأحمدي، مرجع سابق، ص 63.

(3) – مقدونيا: بلاد في شبه جزيرة البلقان، دخلها الأتراك (1317م)، تقاسمها بعد الحرب العالمية الأولى كل من بلغاريا ويوغسلافيا واليونان. المنجد في الإعلام ، ص 679.

(4) – باطوم :مدينة تقع في إقليم جورجيا على البحر الأسود، تنازلت عنها الدولة العثمانية لروسيا عام(1878). غربال، الموسوعة العربية الميسرة ، مرجع سابق، ج1، ص 313.

(5)– سنجق توفي بازار: وهي مدينة في الصرب الغربية، احتلته القوات النمساوية، وكان فيما سبق تركياً(1889– 1908)، وانتقلت السيادة عليه إلى الصرب (1913) بعد الحروب البلقانية.غربال،الموسوعة العربية الميسرة ،المرجع السابق، ج2،ص 1860.

(6) – سليم فارس الشدياق، كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، 7 أجزاء ،مطبعة الجوائب ، ج6، ط1، الآستانة، 1295هـ. ص 336– 339.

إصلاحات داخلية بشأن تحسين حال المسيحيين وخصوصاً الأرمن،وقد وقع معاهدة "برلين" كل من مندوبي الدول الآتية: ألمانيا، النمسا، المجر، فرنسا، بريطانية، إيطاليا، روسيا- الدولة العثمانية.وكان من أهم نتائج هذه الحرب خسارة الدولة العثمانية لمعظم أجزاء شبه جزيرة "البلقان" في أوروبا حيث لم يبقَ فيها سوى "تراقيا"[(1)] أي ولايات "اسطنبول" و"أدرنة" و"مقدونيا" و"ألبانيا"[(2)]. لقد جرت أحداث هذه الحرب في فترة ولاية "راشد ناشد باشا" على "دمشق" حسبما أورد "الحصيني" في كتابه "منتخبات تواريخ دمشق"[(3)].ورغم كل هذه المفاوضات والمعاهدات فلم تستقر الأوضاع في منطقة "البلقان" بل استمر التمرد ضد الدولة العثمانية، وكان من أسبابه الرائسة التحريض الخارجي من قبل الدول المحيطة بهذه المناطق وخاصة روسيا، والسبب الآخر هو نمو روح القومية بين هذه الشعوب مع إشراف القرن التاسع عشر على النهاية.

لقد أذهبت هذه الحرب ونتائجها هيبة الدولة العثمانية وأفقدتها الكثير من ممتلكاتها وكان الأجدر بالسلطان "عبد الحميد الثاني" أن يدفع بآخر جندي له في أرض المعركة على ألا يفقد جزءاً من هذه الأراضي، فمنذ ذلك الحين بدأ الإنهيار الحقيقي في الدولة العثمانية يتراءى للجميع، وبدأت الدولة العثمانية شيئاً فشيئاً تخسر ممتلكاتها،كما استبيحت مما أدى في النهاية إلى سقوطها بشكل كامل وتقاسم أعدائها أراضي ممالكها ولاسيما العربية منها فيما بينهم.إذاً أيدت معاهدة "برلين" النصوص التي لم تتعرض للإلغاء أو التعديل في معاهدة "باريس" لعام(1856")، وفي معاهدة "لندن" لعام(1871)، وعلى ذلك لم تأت معاهدة "برلين" بجديد على نظام عبور السفن التجارية والحربية والملاحة في "البحر الأسود". وظلت أحكام معاهدة "باريس" لعام(1856)، ومعاهدة "لندن" لعام(1871)، تحكم نظام العبور والملاحة. وسارت الأمور سيراً عادياً حتى قيام الحرب العالمية الأولى[(4)].

[(1)] -تراقيا: منطقة جنوب أوروبا الشرقية تتقاسمها منذ(1919) اليونان وبلغاريا وتركيا.اليونان- بلغاريا (تراقيا الشمالية أو الروملي الشرقية) وتركيا (تراقيا الشرقية).المنجد في الإعلام،ص 184.

[(2)]- البرجاوي، مرجع سابق،ص 262- 263- 264. تمبرلي، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص 24- 31.

[(3)]- قدم له:كمال سليمان الصليبي،3أجزاء،ط1،بيروت، 1979، ص 270- 271.

[(4)] - الشناوي ،الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، مرجع سابق،ص 231.

وكان المستشار الألماني "بسمارك" هو الذي دعا إلى عقد المؤتمر خشية أن يؤدي تصدي بريطانية لروسيا إلى نشوب حرب أوروبية عامة وتهديد الإتحاد الألماني الذي جاهد كثيراً من أجل قيامه، فإنه دعا الدول العظمى إلى المؤتمر في "برلين" لمراجعة صلح "سان استفانو" وتسوية نتائج الحرب العثمانية-الروسية[1].وقد ذُكر أنه في كواليس مؤتمر "برلين" عرض "بسمارك" تقسيم الإمبراطورية العثمانية على مذبح السلام الأوروبي،فعرض على بريطانية "مصر" وعلى فرنسا "تونس" و"الشام" وعلى النمسا "البوسنة" و"الهرسك" وعلى روسيا "البوغازين" "البوسفور والدردنيل" وغير ذلك من أملاك السلطان. غير أن هذه العروض لم تدرج في مقررات المؤتمر.

وهكذا فإن مؤتمر" برلين" من المعالم البارزة لتدهور الإمبراطورية العثمانية التي أرغمت على التخلي عن مساحات واسعة من أملاكها.كما أنه يسجل تعهد بريطانية وفرنسا بالمحافظة على ممتلكات الدولة العثمانية. غير أن بريطانية وفرنسا قد كشفتا عن نواياهما الإستعمارية، فقد احتلت فرنسا" تونس" عام (1881) نظير احتلال بريطانية "لقبرص".

كان لإتفاقيات مؤتمر "برلين" أثر بالغ في "وادي النيل"، فلقد أكدت الدولتان الإستعماريتان إنكلترا وفرنسا تساوي نفوذهما، فأشرفتا على الحكومة والوزارة المصرية، بحيث لم يعد للمصريين أي نفوذ حقيقي في بلادهم[2].وبذلك احتلت بريطانية "مصر" عام (1882) معلنة أن احتلالها مؤقت.وهكذا كانت النتيجة من الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا ولمواجهة هذه الأوضاع المتردية كان على السلطان أن يتخذ لقب الخلافة لمواجهة التحديات الجديدة، فعمل على إنشاء الجامعة الإسلامية (التي سوف نتكلم عنها في الفصل الثالث) لكي يعمل على تكتل المسلمين كافة من حوله في الداخل والخارج[3].

وقد كشف مؤتمر "برلين" الذي حاول فيه السلطان "عبد الحميد" التخفيف من خسائر الدولة العثمانية، كشف بشكل واضح وسافر عن أطماع الدول الأوروبية في تمزيق الدولة العثمانية، واقتسام ممتلكاتها[4].

---

(1)-A. D. Anderson, The structure of the Ottoman dynasty (London, 1956),p25.

(2) – الأحمدي: بسمارك، مرجع سابق،ص 65.صفوة، مؤتمر برلين، مرجع سابق، ص33.

(3)– المرجع نفسه،ص 63. ياغي، الدولة العثمانية، مرجع سابق ، ص196.

(4) – الهاشمي،عثمانيين ومماليك، مرجع سابق،ص 239.

جاءت معاهدة "سان ستيفانو" و"مؤتمر برلين" بعد إنهاك الدولة العثمانية في الحرب مع روسيا، في الوقت الذي كانت فيه مصالح الدول الأوروبية والعمل من أجلها هو الشغل الشاغل لهذه الدولة، وقد واجه السلطان "عبد الحميد" أطماع هذه الدول التي كانت على شكل أزمات تنخر في جسم الدولة العثمانية لكي تقضي عليه،و قد خلقت الحرب والمعارضة نوعاً من الروح القومية في "البلقان"، وحاولت تلك الدول توسيع أراضيها على حساب الأراضي العثمانية.

في الشرق تطلعت الشعوب للاستقلال خاصة الأرمن في آسيا(1)،وصيغت قرارات معاهدة "سان ستيفانو"، ومؤتمر "برلين" لكي تخدم مصالح الدول الأوروبية المتضاربة(2).

اذاً شملت مواد معاهدة "برلين" اعتراف الدول الكبرى باستقلال "رومانيا" واستقلال "الصرب" التام عن الدولة العثمانية وكذلك ضم بعض الأراضي العثمانية إليها، الأمر الذي شكل الخطوة التنفيذية الأولى في سياسة طرد الأتراك من أوروبا(3).

وكانت معاهدة "برلين"،أشد وطأة على الدولة العثمانية، وأكثر هواناً من معاهدة "سان استيفانوس"(4).ومهما يكن من أمر فقد كان ضعف الإمبراطورية العثمانية متفاقماً إلى درجة بعيدة، حتى تابعت طريقها نحو التفكك وتقطيع الأوصال في سرعة متزايدة (5).

وهكذا انتهى المؤتمر وخرجت إنكلترا الرابحة الأولى، خصوصاً أنها حققت كل أهدافها ومآربها وحصلت في اتفاقية سرية مع الباب العالي على "قبرص" ذات الموقع الإستراتيجي المهم، واتفقت فرنسا وإنكلترا على حرية تصرف فرنسا في "تونس"، وأن يكون نفوذ الدولتين متساوياً في "مصر"، بينما اقتسمت روسيا والنمسا النفوذ في "البلقان"،عدا ألمانيا التي أجلت أطماعها في السيطرة على أملاك

---

(1)- انظر: فايز الغصن،المذابح في أرمينيا، دونها المؤلف عندما كان في الهند، 21 أيلول 1916، من دون تاريخ ولا مكان، ص10-20.

(2)- Daniel Goffman, The Ottoman Empire and Early Modern Europe, Cambridge University Press 2004,P.86

(3) – الأحمدي، بسمارك، مرجع سابق، ص 63.

(4) العسلي، فن الحرب الإسلامي في العهد العثماني، مرجع سابق،ص 408.

(5) – كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية،ترجمة نبيه أمين فارس، ومنير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط5، بيروت، 1968،ص 115.

الدولة العثمانية ورغبت في سيطرة إقتصادية فحسب، وبهذه القـرارات الـسرية والعلنية انتهى مؤتمر "برلين"،ودق فيه المسمار الأخير في نعش الدولة العثمانية.

ولو شخصنا في نظرة سريعة لأحداث ما بعد مؤتمر "بـرلين"، لوجـدنا أن المسألة العربية مستمرة حتى يومنا هذا فالأطماع الإستعمارية لم تنته في المنطقـة وأبرز وجوه المسألة في القرن العشرين هو قيام الكيان الصهيوني في "فلـسطين" بتأييد إستعماري غربي، ما يزال مستمراً حتى يومنا هذا[1].

ثالثاً- العلاقات الدولية الأوروبية (1870- 1916):

اتسمت بداية هذه المرحلة التاريخية بقوة ألمانيا وضـعف فرنـسا وعـدم اكتراث إنكلترا،ففي الأعوام العشر من هذه المرحلة حاول "بسمارك" السيطرة على مسرح الحوادث بانتهاج سياسة حرية التصرف المطلقة في المجال الدولي.ولكـن الإحتكاك المستمر بين النمسا وروسيا بشأن الشرق الأدنى حتم عليـه أن يختـار بينهما.لذلك أقدم على سياسة الأحلاف التي أدت في النهاية إلى انـضمام معظـم الدول الأوروبية إلى كتلة أو أخرى[2].

ولقد شهدت أوروبا منذ نهاية الحرب الفرنسية – الألمانية(1870 – 1871) سلسلة من الأحلاف العسكرية والإتفاقات السياسية وقد يكون السبب في ذلك فكرة الإنتقـام التـي تولـدت لـدى الفرنـسيين لإسـترداد مقـاطعتي"الألـزاس" و"اللورين" التي نصت معاهدة "فرانكفورت"[3]،شباط (1871)على ضمها.وإدراك "بسمارك" لذلك واتخاذه الحيطة،وكان واثقاً بما عنده من القوة والإستعداد وبما أعده من الوسائل والأساليب الدبلوماسية لمقاومة أي هجوم تقوم به فرنسا.عند مـستهل

---

(1) – عامر،الإمبراطورية العثمانية، مرجع سابق،ص 233-234.

(2) – وليام لانجر، موسوعة تاريخ العالم، موسوعة تاريخ العالم ،ج6، تعريب محمد مصطفى زيادة، مكتبـة النهضة المصرية، القاهرة، 1968، ص 191.

(3) – مدينة بألمانيا واقعة على نهر الماين كانت إحدى الدول الأربع الحرة المستقلة ومقر المجمع الجرمـاني العمومي وبها كاتدرائية شهيرة كانت إمبراطورة ألمانيا تتوج فيها و فيها الآن كثير مـن المـدارس العاليـة، وتجارتها عظيمة جداً وبها نشأت عائلة روتشيلد اليهودية الشهيرة بالثروة واجتمع بها عدة مجامع دينية وفـي عام(1871)،وقِّعت بها معاهدة بين فرنسا وألمانيا أهم شروطها سلخ إقليم الألزاس وجزء من إقليم اللورين من فرنسا وضمها إلى ألمانيا، ويتعهد فرنسا بدفع غرامة حربية قدرها خمسة مليارات من الفرنكات عبـارة عـن مائتي مليون جنيهاً.زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص46.

القرن العشرين زادت مخاوف كل من إنكلترا وفرنسا وروسيا لإزدياد النفوذ الألماني في الإمبراطورية العثمانية[1].

وكان من نتائج هذه المخاوف أنها وفقت بين المصالح المتضاربة بين الدول العظمى وجمعت بينها ما يجمعه ((زواج المصلحة)).فراحت كل من بريطانية وفرنسا وروسيا تحل مشكلة المصالح المتضاربة والمنافسات العنيفة عن طريق التحالف هنا، وعن طرق الإتفاق المؤقت هناك. وفضلاً عن هذا فإن التحالف الثنائي الذي عقد عام(1879) بين ألمانيا والنمسا كان السبب في عقد تحالف ثنائي بين روسيا وفرنسا تم توقيعه عام (1893)[2].

وأخيراً تم تدريجياً حسم النزاع الناشئ عن تضارب المصالح و المطامع بين بريطانية وفرنسا وروسيا بعقد اتفاقيتين.

الأولى منهما تمت عام(1904) بين فرنسا وإنكلترا،عُرفت بالحلف الودي، وتمت الثانية عام(1907) بين بريطانية وروسيا.اللتين كانت مخاوفهما من ألمانيا تفوق المنافسات والخصومات القائمة بينهما[3].

لقد كان "بسمارك" على مستوى الأحداث في أوروبا فمنذ توليه سلطة المستشارية في عام (1862)، خاض ثلاث حروب انتصر فيها. والسؤال الذي يراودنا،هل كان "بسمارك" يحضر لحرب رابعة،وهل كان يحاول تحويل التفوق الألماني في أوروبا إلى سيطرة ؟.عدد كبير من معاصريه اعتقدوا ذلك. لكن يبدو أن مشكلاته داخلية بحتة كان همّه تقوية الجبهة الداخلية للإمبراطورية الألمانية،والقضاء على مقاومة الأقليات فيها[4]،أقليات "الألزاس"، و"اللورين"، "البولنديين"،"الدانمركيين"، وتشجيع ودفع التطور الإقتصادي .

لقد كان يسيطر على "بسمارك" بعد عام(1871)،الإنطباع بأن "فرنسا" هي العدو الأول "لألمانيا" التي هزمها في حرب (1870 – 1871)،تلك الهزيمة جعلتها تفكر دائماً وأبداً بالثأر ومحاولة إعادة "الألزاس" و"اللورين".وسياسة الثأر هذه لا بد لها من إيجاد حلفاء.من هنا كان هم السياسة "البسماركية" الأول،هي عزل فرنسا

---

[1] –عثمان نوري، عبد الحميد ثاني ودور سلطنتي، استانبول 1327هـ، ص419.

[2] –المصدر نفسه، ص410.

[3] – زين ، الصراع الدولي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 53.

[4] – راغب العلي وآخرون، دراسات في تاريخ أوروبا في العصر الحديث، مطابع جامعة دمشق، دمشق،1998، ص 154.

عن مسرح الأحداث في أوروبا.لذا اعتمد المستشار" بسمارك" على سلسلة من التحالفات مع الدول الكبرى التي كان قد استقطبها من حوله بدهاء وذكاء ودبلوماسية.

1- حلف الأباطرة الثلاثة (1873):

أما العلاقات الألمانية – الروسية فلقد تركزت في اتحاد القياصرة الثلاثة. ولقد تبادل قياصرة روسيا وألمانيا والنمسا الزيارات التي توجت باتحاد عام (1873)،وعقدت إتفاقيات حربية بين روسيا وألمانيا(1873) وبين روسيا والنمسا عام (1874). وكانت روسيا ترمي من وراء هذه الإتفاقيات إلى تدعيم مركزها في أوروبا، حتى تستطيع استعادة مركزها القديم، وحتى تستطيع تنفيذ سياستها التقليدية، وهي القضاء على الدولة العثمانية والسيطرة على شعوب "البلقان الصقلبية" والإشراف على المضائق والوصول إلى "البحر المتوسط"[1].

وفي عام (1872) دعا "بسمارك" كلاً من قيصر روسيا "اسكندر الثاني"، وإمبراطور النمسا "فرانسوا جوزيف" إلى الإجتماع في "برلين" مع القيصر الألماني "غليوم الأول".

وقد توصل الأباطرة الثلاثة إلى اتفاق شفوي فيما بينهم للمحافظة على الوضع الراهن في أوروبا ومقاومة الأفكار والحركات الثورية التي تهدد أنظمة الحكم القائمة في هذه الدول .وقد استطاع "بسمارك" أن يستميل إيطاليا أيضاً.حيث قام الملك الإيطالي "عمانويل الثاني" بزيارة "برلين" في عام(1873)، وتوجت زيارته العلاقات الألمانية –الإيطالية بإعلان انضمام إيطاليا إلى العصبة، وبذلك بدأت جهود "بسمارك" الدبلوماسية تؤتي أُكلها خاصةً بعد الزيارة التي قام بها القيصر الألماني "غليوم الأول" إلى روسيا حيث صحبه المستشار "بسمارك" عام(1873)،والزيارة التي قام بها إلى روسيا في العام نفسه إمبراطور النمسا "إسكندر الثاني"[2].

وقد أسفرت الزيارتان إلى التوصل للتفاهم وتوقيع: اتفاقية عسكرية سرية بين روسيا وألمانيا ووعدت الأخيرة روسيا بمئتي ألف جندي في حال اعتداء دولة

---

[1] – رشاد، عصر حاضرده ، مصدر سابق،ص393.

[2] – العلي وآخرون،مرجع سابق، ص 155.عبد الكافي الصطوف،تاريخ أوروبا والولايات المتحدة المعاصر من مؤتمر فينا(1814– 1815)،إلى نهاية الحرب العالمية الثانية(1945)،مطبعة اليمامة،حمص،2002،ص63– 64 .

أوروبية عليها. أما بالنسبة للإمبراطور النمساوي:فقد اتفق مع الإمبراطور الروسي على توقيع إتفاقية بينهما تقضي بإجراء المحادثات والتشاور في كل مسألة تتعارض فيها مصالح الدولتين كذلك وعد كل منهما الآخر بالتفاهم حول توحيد الخطط العسكرية في حالة إعتداء عسكري عليهما دون حاجة إلى اتفاق عسكري جديد[1].

وقد انضم "غليوم الأول" إلى هذا الاتفاق وبذلك تم حلف الأباطرة الثلاث عام (1873). ولما كانت إنكلترا في ذلك الوقت لا تتدخل في مشكلات القارة الأوروبية بسبب انشغالها بمشكلاتها الداخلية والخارجية. أضحت فرنسا معزولةً عن بقية دول القارة الأوروبية الكبرى.وبذلك تم "لبسمارك" عزلها عزلاً يكاد يكون تاماً. تلك العزلة كان يرى فيها بسمارك الضمانة لمنع فرنسا من التحالف مع دولة أوروبية كبرى ضد ألمانيا تعاوناً عسكرياً يؤدي بفرنسا إلى شن حرب على ألمانيا من أجل الثأر لهزيمتها وإعادة مقاطعتي "الألزاس" و "اللورين"[2].

2- الحلف الثنائي بين النمسا وألمانيا (1879):

لم يعمر الأباطرة الثلاثة طويلاً وذلك بسبب تضارب المصالح لهذه الدول الثلاث أثناء انعقاد مؤتمر" برلين" عام (1878)، حيث وقفت ألمانيا في وجه روسيا وأرغمتها على قبول تحكيمها غداة انتصارها على الدولة العثمانية. وبتصادم مصالح النمسا وروسيا،انحازت ألمانيا إلى روسيا.و كان ذلك ضربة قاصمة لعصبة الأباطرة الثلاثة. لذا فإن روسيا انسحبت من حلف الأباطرة الثلاثة تدريجياً وبادرت ألمانيا على الفور إلى عقد تحالف ثنائي مع النمسا في النصف الثاني من عام(1879)، ونصت المعاهدة على أن تبادر كل منهما إلى مساعدة الدولة الأخرى بكامل قواتها فيما إذا هاجمتها روسيا. وفي حالة مهاجمة فرنسا أو إيطاليا لإحدى الحليفتين فإن الحليفة الثانية تلتزم جانب الحياد الودي.فإذا أيدت روسيا الدولة المهاجمة بادرت الدولة الثانية المتعاقدة إلى مساعدة حليفتها بكامل قواها[3].

هذه المعاهدة السرية التي أبرمتها ألمانيا مع النمسا من وراء ظهر حليفتها روسيا كانت بالفعل موجهة ضد روسيا،والسبب أن "بسمارك" لم يطمئن قلبه قط

---

[1] – نور، عثماني تاريخي،مصدر سابق، ج4، ص418.

[2] – المصدر نفسه، ص418.

[3] – العلي وآخرون، مرجع سابق،ص 156.الصطوف، تاريخ أوروبا ، مرجع سابق،ص 62.

من جهة روسيا، بل كان يرى الصداقة الروسية متقلبة لا يركن إليها،ودبلوماسيتها ماكرة خادعة،ويمكننا القول إن بسمارك بتوقيعه الحلف الثنائي مع النمسا وضع بلاده ضمن صف النمسا في نضالها المرتقب ضد جامعة الأمم السلافية[1]

3- التحالف الثلاثي (1882):

في20 أيار عام(1882)انضمت إيطاليا إلى التحالف الثنائي النمساوي- الألماني ليقوم التحالف الثلاثي بين النمسا – ألمانيا – إيطاليا. وقد يكون سبب توقيع إيطاليا على التحالف الثلاثي هو احتلال فرنسا "لتونس" في أيار من عام(1881)، وبقاء بعض أراضيها تحت السيادة النمساوية.مقابل الوعد بالمساعدة من قبل ألمانيا والنمسا في تعرضها لهجوم من جانب فرنسا. هذا التحالف الثلاثي الذي دام حتى الحرب العالمية الأولى، كان حجر الزاوية لقيام هذه الحرب.إذ تعهدت الدول الموقعة عليه أنه في حال تعرض أي من الدول المتحالفة لهجوم من جانب دولة أو دولتين من الدول الكبرى تهب الأطراف الأخرى لنجدة حليفتها.وقد كان التحالف الثلاثي بين هذه الدول يجدد كل خمس أعوام.

وفي عام(1887)، جدد هذا الحلف و أدخل عليه بعض التعديلات أهمها: اقتراح إيطاليا القائل إنه لا يجوز المساعدة لإحدى الدول الموقعة عليه إذا كان الهجوم على إحداها بناء على إثارتها للدولة المعادية،وقد ارتكزت إيطاليا على هذا النص وقررت عدم الدخول في الحرب إلى جانب الحلف الثلاثي[2].

4- الحلف الثنائي الروسي – الفرنسي(1893):

كان القيصر الروسي متضايقاً من الموقف الألماني مما دفعه إلى بدء التقارب مع فرنسا،بعد أن فشل في مسعاه الأخير لمحاولة التقرب من "برلين" وإعادة الأمور إلى طبيعتها خاصةً أن روسيا كانت بحاجة ماسة إلى مساعدات مالية لدعم إقتصادها الراكد.لقد كانت الحكومة الفرنسية ترغب في الخروج من العزلة التي وضعها فيها "بسمارك" بين عام (1871 – 1891)، فأخذت تنسج وبصبر بعض الروابط المتينة مع روسيا[3] .

عقدت فرنسا اتفاقاً سياسياً غير محدد الأهداف مع روسيا عام(1891)،لكن الأهم من ذلك كان الاتفاق العسكري الروسي- الفرنسي الذي وقع بين الدولتين.

---

[1] -جودت باشا ، تاريخ جودت، مصدر سابق، ج9، ص320.

[2]- المصدر نفسه، ص321.

[3]- نور،عثماني تاريخي، مصدر سابق، ج4، ص419.

في آب من عام(1892)، والذي كان موجهاً ضد ألمانيا. لكنه كان دفاعياً بحتاً لأن القيصر الروسي "اسكندر الثالث" كان غير راغب باستخدام فرنسا للحلف الروسي– الفرنسي من أجل إعادة احتلال "الألزاس" و"اللورين" وإعادتهما رسمياً إلى الحلف.لكن هذا الحلف ظل سرياً حتى عام(1897)، وقد شهدت فترة التسعينات تبادل الزيارات على مستوى عالٍ سياسياً وعسكرياً،وجدد الحلف الروسي– الفرنسي عام(1899)،واستمر الحلف الثلاثي حتى الحرب العالمية الأولى(1).

وكان توقيع فرنسا عليه سبباً رئيساً بجرها أوتوماتيكياً للدخول في الحرب العالمية الأولى إلى جانب روسيا، لكن هذا الحلف لم يؤثر تأثيراً محسوساً في السياسة الدولية. لكنه ساهم في إتمام المرحلة الأولى من سياسة العودة للتوازن الأوروبي. وشهدت أوروبا في مطلع القرن العشرين انقسامها إلى معسكرين:الأول هو الحلف الثلاثي الذي وقع في عام(1883)، والمعسكر الثاني:الحلف الثنائي الروسي الفرنسي الذي وقع عليه رسمياً في عام (1893)(2).

5– الوفاق الودي البريطاني – الفرنسي(1904):

بعد أن حاولت إنكلترا التي كانت حتى ذلك الوقت تحتفظ (بعزلتها اللامعة) التقارب مع ألمانيا. بإجرائها مفاوضات معها حول تحديد التسلح البحري بين الجانبين فشلت تلك المفاوضات عام(1899)، وتعينت ألمانيا في تطبيق برنامج تسلحها البحري مما أدى إلى دفع إنكلترا باتجاه فرنسا ومن ثم روسيا. والخروج عزلتها لتوقيع عدد من اتفاقات ودية أولها الوفاق الودي البريطاني – الفرنسي(1904).

إن شعور بريطانية بالتنافس البحري والإستعماري والصناعي والتجاري الجديد من قبل ألمانيا التي كانت مسيطرة صناعياً وتجارياً في أوروبا والعالم، لم يمكن بريطانية من التأقلم لوجود منافسين لها في هذا المضمار، لاسيما بعد فشل محادثات تحديد التسلح البحري في عام(1899)(3).

عندها قررت التوجه نحو فرنسا ومحاولة تصفية القضايا الإستعمارية المعلقة معها. فوقعت معها في 8 نيسان(1904)،الإتفاق الودي البريطاني – الفرنسي

---

(1) – جودت باشا ،مصدر سابق، ج9، ص322.

(2)– المصدر نفسه، ص322.

(3) – نور، عثماني تاريخي، مصدر سابق، ج4، ص422.

تخلت نتيجة لتوقيعه فرنسا عن كل مزاعمها للنفوذ في "مصر"، واعترفت لإنكلترا بتفوقها هناك، كما اعترفت لإنكلترا باحتلال "قبرص".وبالمقابل فإن إنكلترا اعترفت لفرنسا بسط حمايتها على "المغرب". كما سويت بعض المشكلات الثانوية كتعديل الحدود بين المستعمرات الفرنسية – الإنكليزية في "إفريقية"(1).

من هنا فإن هذه التسوية أنهت عوامل المنافسة بين فرنسا وإنكلترا وهي معاهدة ودية هدفت إلى حل المشكلات المعلقة لا أكثر ولا أقل ولم تهدف أبداً للتعاون في حالة الحرب.بل كان القصد منها التعاون لحل المشكلات الأوروبية التي ستظهر في المستقبل(2) .

6- الوفاق الروسي – البريطاني (1907):

بما أن فرنسا ترتبط مع روسيا في الحلف الروسي- الفرنسي الموقع عام (1893)، وارتبطت بإنكلترا بالإتفاق الودي البريطاني – الفرنسي الذي وقع عام (1904)، مع خروج "روسيا" منهزمةً في حربها مع "اليابان" عام (1904 – 1905)،فقد كان الجو مهيئاً لإحداث تقارب بينها وبين إنكلترا .

في31 آب عام(1907)، وبعد مفاوضات بين روسيا وإنكلترا وقع الجانبان الوفاق الروسي- البريطاني بتسوية المشكلات الإستعمارية بينهما خارج القارة الأوروبية وبشكل أوسع مما حدث بين إنكلترا وفرنسا في الإتفاق الودي عام (1904).وقد نص الوفاق الروسي –البريطاني على تقاسم النفوذ في "إيران" التي قسمت إلى ثلاثة أقسام : المنطقة الشمالية و تخضع للنفوذ الروسي و منطقة جنوبية تخضع للنفوذ الإنكليزي،أما المنطقة الوسطى فهي مستقلة وعازلة بين النفوذين تحت حكم "الشاه القاجاري".وقد اعترفت روسيا لإنكلترا بتفوق مصالحها في "الخليج العربي" وفي "التيبت"،و"أفغانستان"، بالمقابل وعدت بريطانية روسيا بتسهيل السبل لفتح المضائق أمام السفن الحربية الروسية،وضمنت هذه المعاهدة المصالح البريطانية أكثر من الروسية(3).

لم تكن هذه الأحداث على قسوتها وكبرها، إلا مقدمات لما هو أدهى وأمر. فقد كانت الدول الأوروبية في تلك الفترة تتسلح لمجابهة احتمالات الحرب، وتقيم

(1) – العلي وأخرون، مرجع سابق،ص 160.

(2)-Girault.R.Diplomatique et Imperialismes,1871-1914,Masson,1979.p58

(3) – العلي وآخرون ، المرجع السابق ، ص161.

التحالفات فيما بينها.وهذه التحالفات كانت الدافع الأساسي الذي وسع مدارك حكامها من أجل إقامة المستعمرات(1).

خامساً- احتلال بريطانية قبرص 1876:

كانت السياسة البريطانية تسير سيراً منتظماً في سبيل تأمين الطريق إلى الهند(2)،وكانت بريطانية تساند الدولة العثمانية حفاظاً على مصالحها،ولكن ضعف الدولة العثمانية جعلها تبحث عن نصيبها من التركة بدلاً من أن تتركه لروسيا، وقد اختارت بريطانية البدء بجزيرة "قبرص" لقربها من "مصر" وإشرافها على "قناة السويس".أوعز وزير خارجية بريطانية إلى سفيره في "اسطنبول" كي يضغط على السلطان "عبد الحميد" بحجة الدفاع عن الدولة ضد أي هجوم روسي على "اسطنبول" وغير ذلك من الحجج والمبررات فوافق السلطان على احتلال بريطانية "لقبرص".وتحت مسمى اتفاقية التحالف الدفاعي التي وقعت في شهر حزيران عام (1878)،وافقت الدولة العثمانية على احتلال بريطانية "لقبرص"، مقابل دفاع بريطانية عن أراضي الدولة العثمانية إذا أصرت روسيا على الاحتفاظ ببعض الأقاليم وبذلك أصبحت "قبرص" تحت الاحتلال الإنكليزي بعد أن كانت ولاية عثمانية.وكأن إنكلترا استأجرت "قبرص" من الدول العثمانية لتكونَ لها قاعدةَ بحرية في وجه "مصر"(3).

سادساً- احتلال النمسا للبوسنة والهرسك:

إن موضوع التكوين التاريخي لأي شعب هو مفتاح الولوج إلى الكثير من مشكلات الحاضر التي يعانيها بصورة عامة، وتشمل هذه القاعدة أزمة "البوسنة" و"الهرسك"(4) نظراً للتغيرات الكبيرة التي حدثت فيها خلال الحقب التاريخية التي مرت بها،والتنوع السياسي الذي شهدته المنطقة إضافة إلى أن الظروف الدولية آنذاك حتمت ضرورة فرض الهيمنة.

---

(1) - نور،عثماني تاريخي، مصدر سابق، ج5، 133.

(2) - محمد حرب، السلطان عبد الحميد الثاني(آخر السلاطين العثمانيين الكبار)، دار القلم، ط2، دمشق،1996،ص 113.

(3) - رشاد، أوروبا في العصر الحاضر (1814- 1896)، (مصدر عثماني غير مترجم)، ص395.

(4) - منطقتان مسلمتان تقعان الآن ضمن حدود يوغوسلافيا وعاصمتهما بوسنة سراي، وتشكل البوسنة والهرسك جمهورية ذات حكم ذاتي داخل الإتحاد اليوغوسلافي .محمد حرب، مذكرات السلطان عبد الحميد، ترجمة وتقديم وتحقق وتعليق محمد حرب عبد الحميد، دار الأعضاء ، القاهرة، 1978،ص140.

1- البوسنة والهرسك قبل الفتح العثماني:

استوطنت أراضي "البوسنة" العديد من الأقوام والقبائل وعاشت في حالة من الصراع مع جيرانها لأسباب إقتصادية،ولم تستقر الأوضاع هناك حتى جاءت موجات "الآفار"[(1)] في النصف الأول من القرن السابع الذي عملوا على تدميرها وإشاعة الخراب فيها.

وفي الوقت الذي هاجر إلى المنطقة الكثير من (السلاف) كان "الصرب" و"الكروات" يسعون إلى تأسيس دولتهم حيث لم تكن "البوسنة" في حينها سوى منطقة صغيرة حول منابع نهر "البوسنة" التي بدأت فيها النواة الأولى لتنظيم الدولة حيث كانت خاضعة قبل هذا إلى "الكروات" تارة و"الصربيين" تارة أخرى، وإن السعي لإرساء قواعد دولة في "البوسنة" جاء نتيجة الإحتكاك بثقافات متقدمة منها "الرومانية" و"البيزنطية" فيما بعد. حيث كانت الإمبراطورية "الرومانية" قد تقدمت بمسافات طويلة في بناء إمبراطورتها وتأسيس مجالسها وأقامت سياقات متينة رصينة لدولة قوية متقدمة[(2)].

2- البوسنة والهرسك بعد الفتح العثماني:

جاءت حصيلة هذا التمازج الثقافي والازدهار مشاهدة القرن الرابع عشر تكوين دولة مستقلة كان لها تأثيرها القومي على كل الأحداث التي ستشهدها المنطقة في المستقبل[(3)].

تأسست دولة البوسنة في النصف الثاني من القرن الثاني عشر،بوصفها أقوى دول "البلقان" آنذاك،وفي عام(1463م) فقدت هذه الدولة استقلالها من جراء الضربات المتكررة التي وجهت إليها من قبل "العثمانيين"، ومن ثم سقطت بعدها

[(1)]- هم شعب من أصل مغولي نزحوا في القرن الرابع نحو أوروبا الوسطى والشرقية وسيطروا على جزء كبير منها وثبتوا أقدامهم فيها، وبعد انتهاء حكم(لانكو باردا) في إيطاليا عام(568م) أصبح الأفاريون أسياد جميع منطقة باتونيا وفي عام(582م) احتلوا منطقة (سريم) وفي تلك الفترة قاموا بتأسيس اتحاد بينهم وبين السلافين وأعلنوا الحرب ضد (فرانكا) و(البافاريين) و(لاتكو باردا) وفي نهاية القرن السادس وبداية القرن السابع جددوا الحرب ضد البيزنطيين وبقوا في صراعات مستمرة في المنطقة حتى تم القضاء عليهم كلياً من قبل (لودفيك الأكبر) عام(802 م). عبد الحميد ياسين، البوسنة والهرسك للفترة من (229ق.م- 1996) بين التدهور الحضاري للغرب والاستقلال والتقسيم، منشورات النايا، ط1، دمشق، 2007 ،ص 18.

[(2)] - المرجع نفسه، ص 19.

[(3)] - المرجع نفسه، ص 20.

"الهرسك" عام (1482م)[1]. وتقودنا الأحداث إلى أن التكالب على هذه المنطقة من جميع الجهات والقوميات والدول،لابد أن يكون ذا مغزى. وأعتقـد أن الثـروات الطبيعية ووجود المياه بكمية وافرة، ووقوعها بمحـاذاة البحـر، وكونهـا عقـدة مواصلات تربط جميع المناطق المجاورة لها، كل ذلـك جعلهـا محـط أنظـار الطامعين والأقوياء من جيرانها وستبقى هذه القاعدة ثابتة فـي كـل التطـورات التاريخية اللاحقة التي ستشهدها المنطقة[2]*.

لقد اصطدم العثمانيون بثقافة مغايرة لهم بشكل كامل وهي ثقافة لها جـذورها ومكوناتها عبر التاريخ. في حين جاء العثمانيون باندفاع للقبائل المقاتلـة وألويـة الإسلام ،وبسلوك الفاتح المكتسح في أوج اندفاعهم باتجاه أوروبا، نتج عـن هـذا الإصطدام تأثير سلبي تمثل برفض البعض من شعب "البوسنة" مـن المتمـسكين بعرقيتهم وديانتهم في حين وجدت قطاعات شعبية من التي عانت من فرق التفتيش المسيحية وأحكامها القاسية في تلك الفترة المظلمة من حكم الكنيسة فـي الغـرب ومن التمايز الطبقي والإقطاعي وظروفهم القاسية،وجدت لهم فـي هـذا (الـدين الجديد) دين المساواة وعدم التفرقة والعدل منقذاً لهم،على الرغم من أننا لا نـدعي أن العثمانيين كانوا يمثلون الإسلام بأحسن تمثيل ولكن يمكن القول إن هذا التمثيل الذي جاء به العثمانيون كان كافياً لكسب الكثير من القطاعات الشعبية وتـشجيعهم للانخراط في ألوية الحرس العثماني للذود عن الأتراك العثمانيين،ولربما كانت هذه الحالة بداية التطويع والإحتكاك الحقيقي بين البوسنيين والمسلمين العثمانيين[3].

بدأت طلائع الجيش العثماني وبوادر اكتساح العثمانيين للمنطقة فـي القـرن الرابع عشر، ومن أجل الدخول إلى موضوع الغزو العثماني لابد من الإشارة إلى نقطتين أساسيتين هما: النظام الإقطاعي وتأثيره على سـلطات الملـك الحـاكم. وتدخلات الكنيسة في جوانب الحياة السياسية،والثقافية العامة.ومن ناحية الدين فقد

---

(1) – ياسين ، مرجع سابق، ص 21.

(2) – المرجع نفسه، ص 22.

* - لا شك أن للموارد الإقتصادية الدور الرئيس في تنافس الدول على ممتلكات الشرق، ولكن هذا لا يعنى بأن للشرق سحره ورونقه فهما يشكلان بالإضافة إلى الدوافع الإقتصادية أسباباً للغزو. الباحث.

(3) – المرجع نفسه،ص 23.

عرفت "البوسنة" الإسلام قبل(600)عام[1].لذا فإن العثمانيين وجدوا الساحة مفتوحة أمامهم، والأجواء ممهدة سهلت بسبب تناحر مراكز القوى وفقدان الوحدة المركزية للسلطة أمام أي تهديد خارجي، مما أدى إلى سقوط "الهرسك" عام(1482م)،وبذلك دخلت المنطقة تحت الحكم العثماني الذي أتخذ عدة خطوات كان من شأنها توطيد سلطته وإرساء دعائم العثمانيين الذين بدؤوا بتشكيل حرسهم الذي كان لـــه تـــأثير فيما بعد في السيطرة على المنطقة ،وكان من أهم التطورات الثقافية المهمة بعــد دخولهم هو انتشار الإسلام في هذه المنطقة، ودخول سكان "البوسنة" و"الهرســك" بأعداد كبيرة فيه.ازدادت معدلات أرقام الداخلين إبان القــرنين الخــامس عــشر والسادس عشر بشكل واسع مما كان له الأثر الكبير فيمــا بعــد علــى مــستقبل المنطقة[2].ومن جهة أخرى اتخذ الأتراك العثمانيون "البوســنة" مركــزاً إداريــاً للباشوية التي ضمت ثمان مناطق إدارية مما جعلهــا ذات خــصوصية سياســية تاريخية ومركزاً للسلطات السياسية استُهدفت فيما بعد من قبل القــوى المجــاورة ووجِّهت الأطماع إليها في محاولة للإستيلاء عليها كما نشهد اليــوم فــي أزمــة "البوسنة" و"الهرسك" مع جيرانها،وكانت السمة الثالثة لتأثيرات الدخول العثماني في المنطقة دعم النظام الإقطاعي وتقويته وتحديداً بعد وفاة السلطان "سليمان القانوني" عام(1566م)[3].أما ما يخص النمسا فخلال القرن السادس عشر والــسابع عــشر كانت المنافس الأوروبي الرئيسي للإمبراطورية العثمانية[4].

3- البوسنة والهرسك بداية القرن التاسع عشر:

لقد تميزت سياسة كل من النمسا وروسيا في إطــار المــسألة الــشرقية بالتوسع العسكري على حساب ممتلكات الدولة العثمانية فــي "البلقــان" ومنــاطق "البحر المتوسط"،"والقوقاز"،فتحول النمساويون من القيام بدور الخط الدفاعي عــن أوروبا إلى الخطر العثمــاني الــذي هــدد عاصــمتهم "فينــا" مــرتين (1529م و 1683 م)، فشكلوا قوة ضاغطة لإبعاد التهديد العثماني عن "المجر" وإضعافه في

---

(1) – ابراهيم فرغلي، البوسنة والهرسك" وجه الإسلام المشرق في مكتب أوروبا"، مجلة العربي، العدد 610، أيلول،الكويت، 2009، ص86.

(2) – ياسين، مرجع سابق،ص 24.

(3) – الموسوعة العامة، معهد إصدار المعاجم والقواميس اليوغسلافية ، زغرب، 1978- 1980،ص 192.

(4) – مالكوم ياب، نشوء الشرق الأدنى الحديث 1792 – 1923، ترجمة : خالــد الجبلــي،الأهليــة للنــشر والتوزيع، ط1، دمشق، 1998، ص 63.

أقاليم "البوسنة" و"الهرسك" و"الصرب" عن طريق شن الحروب وعقد المعاهدات،هذا ما مكن النمساويين من اقتطاع إقليم "البوسنة" و"الهرسك" من الدولة العثمانية فيما بعد. بعدها غلب على موقف النمسا من الدولة العثمانية المصالح الاقتصادية التي أثرت فيها متطلبات المؤتمرات الدولية، فحاول حكام "فيينا" جاهدين إبعاد التحرشات الروسية "بالبلقان" عن منطقتين كانوا يعدونهما حيويتين بالنسبة لهم،هما مصب "نهر الدانوب" على "البحر الأسود" حيث تنتهي خطوط الملاحة النهرية لوسط أوروبا، وميناء "سالونيك" المنفذ البحري الرئيسي لمنتجات النمسا نحو الشرق.

شغلت حركة "البوسنة" الفتية[1] دوراً مهماً وفاعلاً في تأجيج الحركة الثورية بين صفوف الشباب بشكل خاص وبين البوسنيين من الفئات والطبقات الأخرى بشكل عام وكانت ذات طابع قومي وهو امتداد لبلورة الفكر القومي،ولكن هذه الحركة بلورت بشكل جيد.وكانت من نتائج التنظيمات الثورية ضمن إطار هذه الحركة التي لا يستبعد أن تكون من تأثيرات الحركات السياسية داخل الدولة العثمانية هذه الأفكار إلى داخل "البوسنة" و"الهرسك". حيث نرى في الوقت نفسه وجود أحزاب داخل الدولة العثمانية مثل "تركيا الفتاة" وغيرها تحاول إجراء إصلاحات على "الرجل المريض".وكانت حركة "البوسنة الفتية" تستند على طروحات"توحيد السلافين الجنوبيين"وكذلك "العداء لإمبراطورية النمسا –المجر" من هنا تكون ذات سمات فكرية مهمة جداً في تاريخ الفكر السياسي الوطني ليوغسلافيا بصورة عامة ولشعب "البوسنة" و"الهرسك" خاصةً.وقد استخدمت هذه الحملة وسائل وأساليب عنيفة ومسلحة مثل "الإرهاب والإغتيالات" آخرها إغتيال ولي عهد النمسا "فرانيا فردناد" عام(1914)،الذي كان من أهم الأسباب المباشرة والمعلنة لإندلاع الحرب العالمية الأولى(1914–1918)[2].

4- البوسنة و الهرسك في أحداث مؤتمر برلين:

إن تطور العلاقات الإقتصادية مع الدول المجاورة أدى إلى تقوية حركات التحرر في "البوسنة" و"الهرسك" خاصةً خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان من نتائجها ثورات لم تكن تجري على نطاق المنطقة فقط بل امتدت إلى

---

(1) – هي حركة ذات طابع قومي، تكونت من الفلاحين الصغار والطبقات المسحوقة من رقيق الأرض.

(2) – ياسين، مرجع سابق،ص 28. محمد الأرناؤوط، البوسنة بين الشرق والغرب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق،2005، ص 39ومابعد.

أبعد من ذلك بكثير،ففي "سان ستيفان" عقد مؤتمر السلام في شباط من عام (1878)، اضطرت فيه اللجنة للإعتراف بالحكم الذاتي" للبوسنة" و"الهرسك"،مما يدل على قوة ودفع الفكر السياسي القومي وتأثيراته،لكن مؤتمر القوى العظمى في "برلين" نقض هذه المقررات،وإعترف للإمبراطورية"النمساوية–المجرية"،بحقها في السيطرة على "البوسنة" و"الهرسك"، قوبل ذلك بمعارضة من السكان المسلمين.كذلك في دخول جيش الإمبراطورية "النمساوية – المجرية "إلى "البوسنة" و"الهرسك"، وفي مستهل عام(1909)، وُقِّع الاتفاق العثماني– النمساوي، وبه اعترف الباب العالي رسمياً بضم النمسا لإقليمي "البوسنة" و"الهرسك"[1].

5- البوسنة والهرسك في عهد الإتحاديين:

كانت النمسا تحتل "البوسنة" و"الهرسك" منذ معاهدة "برلين"،وتدير شؤونها إدارة مباشرة، من غير أن تلحقها بها بصورة رسمية، فكان من الطبيعي أن تتخوف من حدوث مشاكل تؤدي إلى إفلات الغنيمة من يديها، وأن تنزع إلى تحويل الحالة الراهنة إلى وضع قانوني، بغية إنهاء القضية بصورة رسمية قبل أن تجد الدولة العثمانية الفرصة لتنظيم شؤونها، ومضاعفة قواها،هذا ما حدث فعلاً خلال السنة الأولى من الإنقلاب ،فقد أعلنت النمسا إلحاق "البوسنة" و"الهرسك" بإمبراطوريتها رسمياً، إن هذه الحوادث السياسية كانت ضربة قاسية على الانقلاب الجديد، فأحدثت تأثيراً عميقاً وهياجاً شديداً في جميع أنحاء الدولة العثمانية[2]. زد على ذلك أن إلحاق "البوسنة" و"الهرسك" بالنمسا قد سبَّب هياجاً في العالم السلافي عامةً، وفي الشعب "الصربي" خاصةً، لأن تلك الأقطار كانت وما تزال سلافية، وكان "الصرب" يطمعون بها منذ مدة طويلة ،ومن المعلوم أن الأزمة السياسية التي تولّدت جراّء ذلك، كانت من أهم الأسباب التي أدّت إلى إشعال نيران الحرب العالمية، بعد خمس أعوام[3].

أظهر موضوع "البوسنة" و"الهرسك" التدهور الحضاري الأوروبي على جميع الأصعدة في معالجة القضايا الأساسية التي يعاني منها العالم بصورة عامة، وموضوع "البوسنة" و"الهرسك" بصورة خاصة. إن الحضارة الأوروبية التي تبدو

---

[1] – حسين لبيب، تاريخ المسألة الشرقية ، مجلة الهلال، مصر 1921،ص 102.انظر: احمد السيد سليمان، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة، القاهرة ، 1961، ص 42.

[2]– نوري، عثماني تاريخي، مصدر سابق، ص450.

[3] – ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، ط3، بيروت، 1965،ص 34.

ظاهرياً تعيش في أوج ذروتها من خلال امتلاكها للسطوة والقوة والتكنولوجيا وكأنها أعلى القمم وأكثرها تقدماً بالنسبة للمجتمعات المعاصرة، إلا أن هي ومنذ نشأتها الصناعية الأولى حملت مبررات دائمة لفنائها،لأن الحقب التاريخية لها تطورت من قوانين علمية دنيوية لا تمت بصلة إلى جذور روحية وأخلاقية متسامية، إلى مرحلة إستعمارية استغلت الأمم والشعوب ونهبت خيراتها.

وفي ختام هذا الفصل الذي كان محور الحديث فيه عن مؤتمر برلين عام (1878)- الذي كان أحد أسبابه قيام الحرب الروسية – العثمانية – وما استجد فيه من أحداث كانت الضربة القاضية للدولة العثمانية ابتداءً من احتلال بريطانية والنمسا لكل من "قبرص" والبوسنة والهرسك، ونهاية لاحتلال الولايات العربية التي كانت تتبع ولو اسمياً للدولة العثمانية.

أما عن العلاقات الدولية الأوروبية من قيام الأحلاف وعقد الاتفاقيات والوفاقات الودية بين تلك الدول فهي لم تكن تتمو إلا عن مصالح ومطامع استعمارية للحصول على قطعة من الكعكة العثمانية.

وفي النهاية إن مؤتمر برلين وما نتج عنه ما هو إلا دليل واضح على ضعف الدولة العثمانية،وتنازلها الكبير الذي حصل في المؤتمر ما هو أيضاً إلا بدايةً لانهيارها الوشيك على الرغم من تنازلها أكثر من نصف ممتلكاتها، وكل ذلك لكي لا تسقط وتبقى على قيد الحياة وبالنهاية الحفاظ على كرسي الإمبراطورية الذي كان هم اغلب سلاطين بني عثمان.

الفصل الثالث

مستجدات المسألة الشرقية بعد مؤتمر برلين وأثارها على السلطنة العثمانية

أولاً- مستجد التقارب الألماني - العثماني:

في الربع الأخير من القرن التاسع عشر،ظهر عامل جديد بالغ الأهمية كان من شأنه أن يزيد في تعقيدات المسألة الشرقية،وأن يعزز الصراع بين الدول الغربية عنيت بها سياسة القيصر الألماني "غليوم الثاني"[1]،التي كانت تعرف (بسياسة الزحف شرقاً).

لقد ظل "بسمارك" سنوات مع عدم التدخل في المسألة الشرقية، ولكن القيصر "غليوم الثاني" أحدث في السياسة الألمانية تبدلاً تاماً بالنسبة إلى الإمبراطورية العثمانية .وكان نفاذ ألمانيا إلى الإمبراطورية العثمانية يتخذ أشكالاً متعددة: عسكرياً واقتصادياً وثقافياً ونفسياً[2].

تألفت بين السلطان "عبد الحميد الثاني" والإمبراطور "غليوم الثاني" مودةً،ازدادت بمرور الأيام، فعول السلطان على "ألمانيا" تدريب جيشه، فضلاً عن إرساله كل عام عدداً كبيراً من الطلبة إليها،وبقي صديقاً للإمبراطور "غليوم" حتى نهاية حكمه[3].

1- بدايات التقارب الألماني- العثماني:

من البديهي القول أن سياسة ألمانيا في الشرق الأدنى كانت تثير مخاوف إنكلترا وفرنسا وروسيا[4]. وقد بدأت ألمانيا، بعد حرب السبعين، تسير في سبيل نهضة شاملة، وأخذت صناعتها وتجارتها تنموان نمواً هائلاً، فقد زاد إنتاجها من الأسلحة والمكنات والمنسوجات زيادة كبيرة، بحيث طغت كثيراً على حاجة الإستهلاك المحلي، ووجب عليها أن تفتش عن أسواق تصريف لها، ومن جهة

---

[1] - ويليم الثاني (Withelm II) أو ما يسمى غليوم الثاني، إمبراطور ألمانيا وقيصرها وملك بروسيا، حكم بين عامي (1888- 1918). اتبع بعد تخلصه من بسمارك عام(1890)، سياسة خارجية مهددة للإستقرار في أوروبا مما ورّط ألمانيا في مشكلات عديدة مع قواها الأخرى، عقد تحالفاً مع الدولة العثمانية والنمسا في الحرب العالمية الأولى، حتى أنه دعي في زمن الحرب العالمية الأولى أمير حرب (warlord) ولكنه في النهاية أسلم قيادة ألمانيا إلى جنرالاتها، ولاسيما لودندروف وهندنبرغ(Hindenberg)، وتخلى عن عرشه للأمير ماكسيميليان أمير بادن (Baden)آخر مستشار للإمبراطورية الألمانية، فاراً إلى هولندة.سهام هنداوي ، تاريخ دمشق في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف الدكتور محمود علي عامر، جامعة دمشق، 2007، ص 79.

[2] - زين ، الصراع الدولي في الشرق الأوسط ، مرجع سابق، ص 48.

[3] - أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق،ص 309.

[4] - زين،المرجع السابق، ص52.

ثانية زاد عدد أبنائها زيادة عظمى بلغت أكثر من(800) ألف نسمة سنوياً، منذ نشوب حرب السبعين ،وتكدست رؤوس الأموال وتضخمت أوجه البحث عن وسائل لتوظيفها خارج الأراضي الألمانية.

لذلك بدأت أفكار ساستها تتجه نحو أرض جديدة، علها تجد فيها ما يساعدها على حل هذه المعضلات. لكنها عندما ولجت هذا الباب،(باب الإستعمار)، وجدت أن الدول الإستعمارية العريقة، وفي مقدمتها إنكلترا وفرنسا قد سبقتها إلى احتكار جميع الممتلكات الصالحة للإستعمار، فوجهت أنظارها إلى الدولة العثمانية، واتبع الإمبراطور الألماني في سلوكه مع الدولة العثمانية خطة جديدة،ميزتها أنها لا تستدعي منه تكاليف حملة مسلحة، وفي الوقت نفسه لا تلقى معارضة مكشوفة من قبل أية دولة أوروبية، ذلك أن ألمانيا، لما رأت استحالة القيام بأعمال عسكرية، فضلت سياسة التغلغل السلمي المأمون النتائج.

وقد كان هناك أكثر من سبب يدعو إلى ميل السلطان "عبد الحميد" نحو الألمان،الذين لم يظهروا نحوه من العداء ما أظهره الإنكليز والدول الأخرى في قضايا" الأرمن" و"مقدونيا"،خاصة بعد أن اضطرته إنكلترا إلى التنازل لها عن جزيرة"قبرص" من وراء الكواليس أثناء انعقاد مؤتمر "برلين" كما رأينا[1].

2- التقارب الألماني – العثماني و دور اليهود فيه:

وجهت ألمانيا أنصارها كي يكون لها مركز خاص في الدولة العثمانية، وبخاصة في البلاد العربية ذات الموقع الإستراتيجي،الغنية بمواردها الأولية،التي يمكن أن تكون سوقاً رائجة للبضائع والمنتجات الألمانية. ولاستخدام هذا التقارب – إن حصل– ليكون قوة تستخدمها لمناوأة النفوذين البريطاني والفرنسي في المنطقة[2].وكان من مظاهر التقارب بين "اسطنبول" و "برلين" زيارة الإمبراطور للدولة العثمانية مرتين،أولاهما عام (1889)، وثانيهما عام (1898)، وقد عرفت سياسة التقارب بين الدولة العثمانية و ألمانيا باسم:(الاتجاه نحو الشرق)[3].

تفيد المصادر أن الألمان لم يسعوا المساعي الفرنسية أو البريطانية لأنهم لم يكونوا راغبين في دخول دائرة التنافس بعد، بل تطلعوا إلى كسب ود الدولة

[1] – توفيق برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني(1908– 1914)، دار طلاس للطباعة والنشر، ط1، دمشق، 1991، ص 49–50.

[2] – علي حسون، العرب والدولة العثمانية، دار الرؤية للنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 2006،ص 243.

[3] – نوري، أوروبا في العصر الحاضر، مصدر سابق، ص672.

العثمانية ولهذا فإن السلطان "عبد العزيز" و"عبد الحميد" عمدا إلى الاستفادة من الخبرات الألمانية العسكرية، لتدريب الجيش العثماني ودعمه بالأسلحة والذخيره، وحصول العثمانيين من ألمانيا على إمتياز الخط الحديدي إلى "بغداد" والخط الحديدي – الحجازي، فثارت تأثرة بريطانية وفرنسا، وعرفت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر بالتنافس الإستعماري[1].

في هذا الوقت بالذات، كانت الحركة الصهيونية قد بلغت – الحديثة منها– دور التكوين على يد الصحفي النمساوي " تيودور هرتزل"[2] ؛فاستغل فرصة التقارب بين العثمانيين والألمان،وبدأ بتبادل الرسائل مع القيصر الألماني عن طريق دوق أوروبي ، أقنعه "هرتزل" بأهمية الصهيونية لليهود والألمان على حد سواء، وذكر له أن اليهود سيكونون حاملي الثقافة الغربية في الشرق الأوسط إذا تدخلت ألمانيا للدفاع عنهم وطلب هرتزل مقابلة القيصر لكن الأخير اعتذر، واكتفى بالإطلاع على مقال "هرتزل" الذي حمل اسم: مؤتمر" بال"[3].

في الرسائل المتبادلة، عبرَّ القيصر عن اقتناعه بعودة الشعب اليهودي إلى الأرض المقدسة، وتمنى أن تحل البركة على "آسيا الصغرى"[4].زار الإمبراطور الألماني "غليوم الثاني" في خريف عام(1898)،"فلسطين" و"لبنان" و"سورية" قادماً

---

(1) – نوري، أوروبا في العصر الحاضر، مصدر سابق ،ص 673.

(2) – تيودور هرتزل Theodor Herzl(1860– 1904). درس هرتزل القانون في جامعة فينا، واشتغل عقب تخرجه بالصحافة والأدب. وعمل مراسلاً في باريس لجريدة الصحيفة الجديدة الحرة Neue Freie Presse النمساوية. وكان هرتزل متحمساً– مثله في ذلك مثل الكثيرين من كتاب عصره اليهود– لإنشاء وطن قومي لليهود. وقد استغل قضية الضابط اليهودي الفرنسي دريفوس (Alfred Dreyfus)، الذي اتهم بالخيانة وتسريب الأسرار العسكرية إلى الألمان، في تزكية دعوته. وتابع هرتزل بوصفه مراسلاً لجريدة الصحيفة الجديدة الحرة تلك المحاكمة ، ولقد رأى هرتزل مظاهر الازدراء والاحتقار لدريفوس بوصفه يهودياً متهماً بالخيانة، وسمع بأذنيه الصيحات المعادية لليهود تنادي "الموت لليهود". وشغلت الصحافة الفرنسية بقضية دريفوس سنوات طوالاً، واهتزت بسببها أجهزة الدولة على اختلاف مستوياتها . ولعب اليهود دوراً بارزاً في تصعيد الأزمات المتعاقبة التي أثارتها هذه القضية في الحياة السياسية في فرنسا، وأدخلوا في روع الشعب الفرنسي أن التهمة ملفقة ضد ضابط بريء، وأن مردها إلى ازدياد الحركة المعادية للسامية، وأنشأ في عام 1897 مجلة أسبوعية أسماها " العالم Dieweh")، وأصبحت الصحيفة الناطقة الرسمية باسم الحركة الصهيونية.انظر، عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت)، ص482.

(3) – مدينة في سويسرا.

(4) – حسون: العرب والدولة العثمانية، مرجع سابق،ص 244.

من"الأستانة" عاصمة الإمبراطورية العثمانية، أو الرجل المريض الذي كانت تتربص به دول الغرب العظمى آنذاك لتقتسم تركته،وسواءً أكان غازياً مثل "نابليون بونابرت"،أو"زائراً" من طبقة الأباطرة، أو ضيفاً للسلطان العثماني، ما كان له أن يعبث بمقدّرات هذه البلاد ولا بمصير أهلها، لولا أنها أسلمت قيادتها للوالي العثماني الذي لا يكترث بها؛ لأنها ليست بالنسبة له غير فسحة لمنصبه الذي ولاَّه إياه السلطان ومنحه به صكاً أبيضاً، وتفويضاً مطلقاً للتصرف بها وبما فيها وبمن فيها(1).

3- عوامل التقارب الألماني – العثماني:

أ- بالنسبة للدولة العثمانية:

لقد عانت من سياسة الدول الغربية كيانها، فبحثت عن تحالفٍ ينقذها من عزلتها الحاضرة، ويهيئ لها شروطاً ملائمة، ويكفل لها الحماية من جارتها القوية روسيا.وكان السلطان "عبد الحميد الثاني" يدرك الحاجة الماسة إلى حليف أوروبي قوي لمواجهة "بريطانية"، و"فرنسا"، و"روسيا" وقد أصبح من جراء سياستهم الإستعمارية في عزلة،فنظر إلى "ألمانيا" ملياً ووجدها قوة متعاظمة ، يمكن أن تمنع تنافساً دولياً،لأنها الأقل انتفاعاً من انحلال الإمبراطورية العثمانية وتجزئة ممتلكاتها، كما أنه كان يرى في القيصر النصير القوي والصديق المخلص الوحيد. فضلاً عن هذا فإن تركيز المصالح الإقتصادية الألمانية في كل من بر "الأناضول" و"العراق" كان بمثابة منح الحكومة الألمانية ذريعة للدفاع عن سلامة الدولة العثمانية، و ضمان استقلالها(2).

ب- بالنسبة لألمانيا:

أما بالنسبة لألمانيا فلم تكن المستعمرات التي استولت عليها في عهد "بسمارك" صالحة للإسكان، وقد كان عدد سكانها يتعاظم، لذلك فكر الألمان في الاتجاه إلى الدولة العثمانية لحل مشكلاتها الإقتصادية.لاسيما أن القوة الإنتاجية الصناعية في ألمانيا في تزايد وقد اعتقد السلطان "عبد الحميد الثاني" أن ألمانيا بقيادة القيصر "غليوم الثاني" ،لا ترغب في السيطرة والاحتلال بهدف الإستعمار مثل بريطانية وفرنسا،وقد نمت وعظمت بعد تحقيق وحدتها،وراحت تبحث عن

---

(1) – إبراهيم الأسود،الرحلة الإمبراطورية في المماليك العثمانية تقديم و إعداد: خيري الذهبي، آفاق ثقافية دمشقية العدد،(57) ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة ، دمشق،2008، ص 7.

(2) – زين،الصراع الدولي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 49-50.

مصالحها الحيوية فوجدتها عند الدولة العثمانية،واقتنع القيصر الألماني بضرورة تقوية العلاقات الألمانية – العثمانية لحل المشكلة الإقتصادية الألمانية،لاسيما أن تجارة ألمانيا في توسع، فوجدت سوقاً ضخماً ينتظرها في الدولة العثمانية.عندئذ سعى كل جانب إلى الآخر من منطلق مصالحه التي يعرفها جيداً [1] .

4- مظاهر التقارب الألماني- العثماني:

-المظهر الأول: زيارة الإمبراطور الألماني للدولة العثمانية:

بدأت الزيارة الملكية التي قام بها الإمبراطور "غليوم الثاني" و زوجته الإمبراطورة فيكتوريا إلى اسطنبول في اليوم الأول من شهر تشرين الثاني عام(1889).وبعد مرور تسع أعوام، وصل الإمبراطور وزوجته الإمبراطورة إلى ميناء "حيفا" في "فلسطين" يوم الثلاثاء 25 تشرين الأول عام(1898)، على متن اليخت الملكي "هوهنزولرن" (HOHENZOLLERN) وفي الظاهر كانت الغاية من الزيارة الملكية الحج إلى الأرض المقدسة،ودامت زيارة "فلسطين"حتى نهار السبت 3 تشرين الثاني عندما غادرت العائلة الملكية الأرض المقدسة إلى "بيروت".منها توجه الإمبراطور والإمبراطورة إلى دمشق التي بلغاها مساء السابع من تشرين الثاني .

وفي صباح اليوم التالي زار قبر "صلاح الدين"،وفي بناء البلدية وفي أثناء الوليمة ألقى خطابه الشهير رداً على كلمة ترحيبية ألقاها شاب مسلم، بعد أن عبر الإمبراطور عن عميق شكره للسلطان "عبد الحميد" على حسن ضيافته، وبعد أن شكر أهل "الشام" على ترحيبهم الودي، واستقبالهم الحار له، قال:((فليطمئن صاحب الجلالة السلطان "عبد الحميد خان الثاني"، وليطمئن معه الثلاثمة مليون مسلم في أقطار الدنيا،والذين تربطهم بالعاهل العثماني روابط وثيقة بصفته خليفة المسلمين،إلى أنهم سيجدون في إمبراطور ألمانيا الصديق الدائم لهم))[2].

كان خطاب الإمبراطور الألماني في دمشق الذروة للزيارة التي قام بها إلى الشرق الأدنى؛وكأن الغاية منها ألقاء هذا الخطاب البسيط في مبناه،الخطير في معناه.وتحليل العبارة الأخيرة التي وردت في خطابه تدل على ذكاء الإمبراطور وفطنته في التقرب إلى العرب واستمالتهم، فقد كان أسلوباً عاطفياً يمس وتراً

---

[1] – خالد زيادة، اكتشاف التقدم الأوروبي، منشورات دار الطليعة، بيروت، 1981،ص 36.

[2]– نوري، أوروبا في العصر الحاضر، مصدر سابق، ص754.

حساساً في أعماق قلوب الناس الذين كان يخاطبهم ،"وتر الدين". كما أنه كان أسلوباً شخصياً في التقرب مبنياً على صداقته الشخصية لخليفة المسلمين.

لم يكن هناك دولة من الدول العظمى المعنية بالمسألة الشرقية تكلمت باللغة التي تكلم بها قيصر ألمانيا. كانت سياسة "غليوم الثاني"، من جميع الوجوه سياسة إسلامية.والأسلوب الذي اتبعه في تقربه من العرب مبنياً على أسس نفسية صحيحة.فقد جاء بنفسه وخاطب الناس وجهاً إلى وجه.وكان هذا الأسلوب فعالاً في النفوس، فقد قام بعمل نادر غير مألوف بالفعل في الدبلوماسية الأوروبية، أنه لجأ إلى الأسلوب الذي يمس نفوس الناس مباشرة ،وقد اختار موضوعاً ذا محتوى عاطفي وقدم إلى السلطان وإلى رعاياه تعهداً بالحماية وبخالص الصداقة والود. وأعقب الزيارة قيام بنوك ألمانية ومراكز تجارية في مختلف أرجاء الدولة العثمانية[1].

ما يلفت النظر في تلك الرحلة،أنها كانت حصاة ألقيت في مستنقع السكون العثماني – اهتمام الناس الشديد بتلك الزيارة، يفوق المتوقع من زيارة عاهل لأراضي عاهل دولة أخرى؛أكانت النخبة مدركة للمأزق السياسي – العسكري – المصيري للدولة العثمانية من حصار وسن سكاكين الغرب لاقتسام الكعكة العثمانية، فهم رأوا في زيارة الإمبراطور الألماني منقذاً، وأملاً وحليفاً حيث لا حلفاء للدولة العثمانية.أو إنهم أبدوا كل ذلك الحب والإهتمام هرباً من ضجر أمة لم تعرف لقرون نصراً، أو فرحاً حقيقياً، وكل ما عرفته لقرون هو الغزو الخارجي، أو الداخلي، والدم الكثير المجاني الرخيص، دم أبناء يساقون لحروب لا يعرفون لها سبباً، وموت لا يفهمون له سبباً.

وصل الإمبراطور الألماني وزوجته إلى اسطنبول فاستقبلهما السلطان العثماني، وقدم الهدايا والأوسمة؛ ولكن شتان ما بين قيمة هدايا كل طرف، فهدايا الألماني رموز وأوسمة، وهدايا العثماني قيم مالية خارقة، وسيتكرر هذا الأمر في "حيفا" و"القدس" و"بيروت" و"دمشق"،وسيتكرر حتى أيام "الخديوي إسماعيل"، وشاه "إيران"،والسؤال: هذا الكرم ما معناه الحقيقي، أهو شكل من أشكال الإسترضاء، أم أنه الكرم، ولو كان الكرم، فلم لم يتبدَّ تجاه أبناء الشعب العاديين[2].

---

[1] – نوري، أوروبا في العصر الحاضر، مصدر سابق، ص760.

[2] – زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط ، مرجع سابق، ص 16–17.

رحب السلطان "عبد الحميد" بسياسة التقارب مع ألمانيا،وأرسلت الدولة العثمانية ضباطها للتحصيل العسكري والتدريب الحربي في ألمانيا،ثم بدأت بتجارة الأسلحة الحربية الألمانية وبيعها للعثمانيين[1].

- المظهر الثاني: مشروع سكة حديد بغداد:

لا ريب في أن أهم المشاريع السياسية- الإقتصادية التي نفذتها ألمانيا في أراضي الدولة العثمانية هي إنشاء طريق للمواصلات الحديدية بين أوروبا والشرق الأوسط حتى الخليج العربي.وقد أطلق على هذا المشروع اختصار طريق(ب.ب.ب [2]).

وقد كان تفكير السلطان "عبد الحميد" في هذا الأمر كالتالي: إن قيام ألمانيا بإنشاء خطوط سكك حديدية طويلة سيربط ألمانيا بالدولة العثمانية ربطاً قوياً مما يجعلها تقف مساندة للدولة العثمانية في مشاكلها السياسية والعسكرية ووجود سكك حديدية طويلة في الدولة من شأنه الدفاع عن أطرافها إذا لزم الأمر لسرعة إرسال الجنود في حالة تهديد إنكلترا – بعد أن استقرت في "مصر" – "للعراق"، "ولسوريا"، و"لسواحل الأناضول" وكما أن الحالة الإقتصادية للأهالي في الأماكن التي تمر بها هذه السكك الحديدية ستتحسن وترتفع بسرعة وسيسهل نقل الإنتاج الزراعي وسيقل سعره،مما يساعد في توطين المهاجرين الذين طردتهم الجيوش الروسية من منطقة "البلقان" العثمانية وهاجروا إلى" الأناضول"؛وعلى أية حال،فإن الفائدة لابد أن تعود على الدولة، التي ستقوم بهذه الخطوات، وفعلاً، قامت ألمانيا بمد سكة حديد بغداد – برلين (اكسبريس الشرق) بعد أن حصلت على إمتياز من السلطان "عبد الحميد" عام(1903)،وكان من المفروض إن يمتد هذا الخط إلى البصرة، ومنها إلى نقطة أخرى، على "الخليج"، من أجل السيطرة على نهري "دجلة" و"الفرات" ومدن "الخليج"، واستغلال ثرواتها الإقتصادية، ومن ثم بناء قواعد ألمانية، تشرف على المصالح البريطانية في "الخليج"، الذي يعد بوابة المحيطات الجنوبية[3].

---

(1) – الهاشمي،مماليك وعثمانيين، مرجع سابق،ص 244.

(2) – بمعنى أنه يبدأ ب (برلين – وبغداد– البصرة) كما يسمى هذا الخط أيضاً: خط سكة حديد بغداد . المرجع نفسه،ص 245.

(3) – إبراهيم الحيدري، صورة الشرق في عيون الغرب" دراسة للأطماع الأجنبية في العالم العربي" ، سلسلة بحوث اجتماعية \ 19\ ، دار الساقي، ط1، بيروت، 1996، ص70.

أ- أهداف المشروع:

على الرغم من أن امتيازات الخطوط الحديدية في الدولة العثمانية كانت قضية مشاريع تجارية حصلت عليها شركة أجنبية مختلفة فأنه ليس بوسع أحد أن يتغاضى عما كانت تنطوي عليه الإمتيازات من مغزى سياسي واستعماري، من جراء الصراع الدولي الذي نشأ بين الدول العظمى حول الإمبراطورية العثمانية.لكن عام(1888)، عندما أنشأت ألمانيا شركة كانت تعرف بشركة خط "الأناضول"الحديدي بغية ربط الخطوط الحديدية "البلقانية" بالولايات العثمانية- الآسيوية، وعندما تقدمت هذه الشركة عام(1898) بطلب امتياز لإنشاء خط قونية – حلب – الموصل – بغداد، كانت ردة الفعل البريطانية، في بادئ الأمر،عطف وتأييد.ولكن في الواقع وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى،كانت بريطانية تعارض، بشكل أو بآخر إتمام إنشاء خط بغداد الحديدي، لمنع وصول ألمانيا إلى "الخليج العربي" عبر طريق بري – وقد استمرت معارضتها حتى بعد صدور الأوامر العثمانية في 16 كانون الثاني عام(1902)، التي وافق السلطان "عبد الحميد" بموجبها على منح الإمتياز الذي وقع عليه نهائياً في اسطنبول في 5 آذار عام(1903)[1].

1ً- هدف الدولة العثمانية:

كان كل هدف السلطان "عبد الحميد الثاني" من وراء منح الإمتياز لألمانيا، أن يتيح لدولته انفتاحاً على هذا البلد بعد الوثبة السريعة التي جعلته إحدى الدول الكبرى، مع الاستفادة من الخبرات ورؤوس الأموال الألمانية، وتنفيذ إصلاحات يشعر بها رعايا الدولة وساسة أوروبا، ليدرك الجميع أن الدولة العثمانية دخلت عصر الإصلاحات و المشروعات الإنتاجية[2].

2ً- هدف ألمانيا:

أما ألمانيا فقد أرادت من وراء إنشاء هذا الخط ، الزحف باتجاه الشرق لتجسيد سياستها الإقتصادية،وزيادة نفوذها المالي في الدولة العثمانية،ومن ثم استغلال مواردها الطبيعية،وتحقيق أغراضها العسكرية،ذلك أن المشروع سيؤدي

---

[1] – نوري، أوروبا في العصر الحاضر ، مصدر سابق، ص830.

[2] – السيد محمد الدقن، سكة حديد الحجاز الحميدية، القاهرة، 1985، ص103.

إلى امتداد نفوذها امتداداً متصلاً عبر "البلقان" و"الأناضول" وأقاليم الشرق الأوسط وبذلك يتفوق النفوذ الألماني على أي نفوذ دولة أوروبية أخرى.

اضطربت أحوال بريطانية وفرنسا اللتين وجدتا في المشروع ضرباً مباشراً لمصالحهما، ولهذا جرت مفاوضات سياسية باكرة بين الدول الأوروبية، واتفقوا على اقتسام المشروع فيما بينهم[1].

ب- موقف الدول الأوروبية:

1- بريطانية:

لقد أثار فتح هذا الإمتياز لألمانيا ثائرة بريطانية التي أزعجها امتداد الخط من ساحل الخليج العربي،مما يعطي ألمانيا فرصة ذهبية للوصول إلى "البحر المتوسط"، الأمر الذي يعرض مصالح بريطانية للضرر الكبير،فتحركت لمواجهة ذلك، ولإغلاق الملاحة البحرية في وجه ألمانيا عقدت اتفاقية مع الشيخ "مبارك الصباح "(1896-1915) أمير "الكويت" بوصف هذا البلد الوحيد المناسب ليكون المحطة النهائية للخط الحديدي ،وقد تم توقيع الإتفاقية بين البلدين في 23 من شهر كانون الثاني عام(1889)[2].

وبعد عقد سلسلة من الإتفاقيات الإنكليزية -العثمانية من عام(1913)إلى حزيران(1914)، حصلت بريطانية على إمتيازات من شأنها أن تصون مكانتها في المنطقة صوناً تاماً، فوافقت الحكومة العثمانية على ألا تتدخل بشؤون "الكويت"،وألا تسمح بامتداد الخط الحديدي إلى منطقة الخليج العربي دون موافقة بريطانية. وبموجب إتفاقية بين بريطانية وألمانيا وقِّع عليها بالحروف الأولى في 15 حزيران(1914)،سحبت بريطانية معارضتها لإنشاء خط "بغداد" (شريطة أن ينتهي الخط في "البصرة" فلا يتعداها إلى منطقة "الخليج العربي") ووافقت الدولتان على سياسة " الباب المفتوح" في الدولة العثمانية الآسيوية[3].

2- روسيا:

وقد حُسمت القضية بين ألمانيا وروسيا باتفاقية 1911\8\9، التي تضمنت تخلي روسيا عن أي معارضة للألمان في إتمام خط حديد "بغداد" مقابل اعتراف ألمانيا بتخليها عن طلب أي إمتياز يتعلق بمد خطوط حديدية أو تلغرافية أو أية

---

[1] – نوري، أوروبا في العصر الحاضر،مصدر سابق، ص840.

[2] – الهاشمي، مماليك وعثمانيين، مرجع سابق،ص 246.

[3] – زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط، مرجع سابق،ص 57.

منافع برية في شمالي "إيران" التي تكون منطقة نفوذ لروسيا، ولها حق الرجحان فيها بإنشاء الخطوط الحديدية.كما اتفق الجانبان على قبول القيصر بوصل شبكة حديد الألمان الأناضولية المستقبلة بشبكة حديد "إيران" الروسية المستقبلة، على أن تموّل وصلة خانقين – "طهران" المتفرعة من خط "بغداد" برأسمال روسي – ألماني معاً[1].

3ً- فرنسا:

طلبت فرنسا من الدولة العثمانية منحها امتياز سكة حديد : دمشق – حلب – حماة – وإمتياز لإنشاء عدة موانئ، مع سكة حديد "حمص" و"بغداد" لربط "العراق" "بالبحر الأبيض المتوسط".وبموجب اتفاق سري، تعهدت فرنسا بأن تعد أواسط بر "الأناضول" والقسم الجنوبي منه، وشمالي "سورية" و"العراق" (بكلام آخر تلك المناطق التي سيمر فيها خط بغداد الحديدي، أو التي ستتأثر مباشرة من إنشائه) مناطق نفوذ ألمانية من حيث إن لها علاقة بإنشاء خطوط حديدية.ومقابل هذا اعترفت ألمانيا بشمالي بر"الأناضول" وبالجزء الأكبر من "سورية" (بما في ذلك فلسطين) كمناطق نفوذ فرنسية من حيث الغاية ذاتها،أي بناء خطوط حديدية[2].

جـ- أزمة الكويت:

1ً- بداية الأزمة:

هذه الأزمة التي هي جزء من الصراع الألماني- الإنكليزي على منطقة "الخليج العربي"، منها حاولت الدولة العثمانية السيطرة على قائم مقامية "الكويت" وقررت إرسال قوة عسكرية لهذا الغرض لكن بريطانية سبقتها وأرسلت إلى "الكويت" بارجة حربية ، وأعلنت أنها لن تسمح بدخول الجيش العثماني لها .رغم احتجاج الباب العالي وألمانيا. وترك الأمر معلقاً بعد ذلك[3].

إن إنكلترا خشيت من سيطرة الألمان على وادي "الرافدين" و"الخليج العربي"، ومن القضاء على نفوذها العريق في هذه المنطقة، وخافت أن يفلت من يديها زمام طريق "الهند"، بسبب مد الألمان لسكة حديد "بغداد"، فبادرت إلى عقد معاهدات مع شيوخ ساحل "الخليج العربي"، خاصةً مع أمير "الكويت" "مبارك الصباح"، الذي جعلت معاهدتها معه عام(1899) سريةً تعهد فيها " بأن لا يؤجر

---

(1) – برو، العرب والترك، مرجع سابق، ص 465. زين، مرجع سابق، ص 56.

(2) – زين،المرجع نفسه، ص 57.

(3) – الهاشمي، مماليك وعثمانيين،مرجع سابق،ص 247.

أو يتنازل بأي صورة عن أي جزء من أراضيه لحكومة غير الحكومة البريطانية"[1].وأما الذي هدفتْ إليه من هذه الخطوة فهو أن تقف مانعاً دون وصول سكة حديد "بغداد" حتى "الخليج العربي".وفي الحقيقة لما جاء "ستمرش(stmarshe) [2]" على رأس وفد عام(1900) إلى "الكويت"، وحاول شراء أرض في مينائها، واستئجار عشرين ميلاً مربعاً من الأرض حولها، لإقامة محطة للسكة الحديد في رأس الكاظمية،رفض أمير الكويت استقباله، ورفض طلبه أيضا، تنفيذاً للإتفاقية المعقودة بينه وبين الإنكليز. لكن السلطان "عبد الحميد" ومن ورائه قوة الدفع الألمانية، لم يغفر للأمير هذا السلوك فأوعز إلى والي "بغداد" بإرسال قوة عسكرية عثمانية تحملها سفينة حربية إلى ميناء "الكويت" لاحتلال المدينة عام(1901).غير أن الحكومة الإنكليزية كانت لها بالمرصاد، وسرعان ما ظهر طراد إنكليزي منع إنزال الجنود العثمانيين منها. كما تدخل الإنكليز ثانية عندما حاول السلطان دعوة أمير "الكويت" إلى "الآستانة" لاحتجازه فيها فمنعوا تنفيذ هذا الأمر.

ولما ظهر لألمانيا والدولة العثمانية، صعوبة إخضاع أمير "الكويت" لرغبتهما،وجعل مدينته منتهى الخط الحديدي، حورتا المخطط ،لكن الشيخ "مبارك الصباح" ادعى ملكيته على جميع الأراضي الواقعة شمال"الكويت" ،فسارع السلطان إلى إرسال طابور من الجند و أقام هناك نقطة عسكرية، فلم يسع الإنكليز إلا الاحتجاج، وإرسال قطعٍ من أسطولهم إلى "الخليج"، وتسليح الأمير "مبارك الصباح" الذي أخذ يستعد للحرب. فاضطر السلطان إلى الرضوخ هذه المرة أيضاً، واعترف بتبعية تلك المنطقة لأمير "الكويت"[3].

2ً- نهاية الأزمة:

بقيت المسألة معلقة طوال عهد السلطان "عبد الحميد الثاني"، إلى أن استلم الاتحاديون الحكم بعد انقلاب(1908). وكان الإنكليز وحلفاؤهم يتحينون كل فرصة لإثارة مشكلات الخط. وجاءت الفرصة المرتقبة عندما رأت الدولة العثمانية أن الأفضل لها أن تسوي مشكلاتها الثانوية مع بريطانية والدول العظمى، بعد تأزم مشكلاتها في "البلقان"، فبدأت المفاوضات بين الدولة العثمانية والحكومة الإنكليزية

---

(1) – برو، العرب والترك، مرجع سابق، ص 50.

(2) – قنصل ألمانيا في الآستانة.

(3) – برو، المرجع السابق، ص 51.

في مؤتمر" لندن" عام (1912)،انتهت باتفاقية (29 تموز 1913) التي اعترفت فيها الدولة العثمانية باستقلال "الكويت" الإداري، وبالكف عن التدخل في شؤونها ، بما في ذلك وراثة الإمارة، وعن كل عمل إداري كالاحتلال والأعمال العسكرية في جميع الأراضي العائدة للإمارة. كما تضمنت اعترافها بشرعية المعاهدة الإنكليزية- الكويتية المؤرخة 23 كانون ثاني (1899)، وتخلت عن كل مدعياتها في جزيرة "قطر" و"البحرين"[1].

أما فيما يتعلق بوصلة سكة حديد بغداد – البصرة فقد جاء فيها ما يلي: " في حالة اتفاق الدولة العثمانية مع حكومة صاحب الجلالة على تمديد خط حديد بغداد – البصرة، حتى "الكويت" أو إلى أي حد آخر ضمن المنطقة المستقلة، تتفق الحكومتان على التدابير التي يجب إتخاذها، فيما يختص بحماية هذا الخط والمحطات التي تقام عليه، وإقامة الدوائر الجمركية ومستودعات البضائع، أو أية مؤسسات أخرى لها علاقة به"،غير أن هذه الإتفاقية لم توقع لإستمرار الخلاف حول تمديد الخط. وأعيدت المفاوضات في أوائل عام(1914).

وفي9 آذار(1914) وقعت الإتفاقية مع التعديل الآتي بالنسبة للخط الحديدي:تمنح إحدى الشركات الإنكليزية إمتياز الوصلة الممتدة ما بين "البصرة" حتى ميناء "الكويت".

كما عقدت إنكلترا إتفاقية بتاريخ (15 حزيران 1914) تعهدت فيها بأن لا تتخذ أو تشجع أية محاولات تحول دون مد السكة الحديدية، أو صيانتها،أو مساهمة رؤوس الأموال، مهما كان مصدرها في تمويلها.وصرحت الحكومة في المادة الثانية من الإتفاقية بأنها سوف تضمن قبول عضوين إنكليزيين تعتمدهما الحكومة الإنكليزية كممثلين لحماية الأسهم البريطانية في مجلس إدارة شركة السكة.

كما اتفقت فرنسا وألمانيا بموجب معاهدة عقدت بين الطرفين في 15شباط (1914) على التقاء سكة حديد بغداد بسكة حديد شام – حماه وتمديداتها في "حلب"، وامتدادهما إلى" البحر المتوسط" حتى"الاسكندرونة"، بالنسبة لسكة حديد "بغداد"، وحتى "طرابلس الشام" بالنسبة لسكة حديد "الشام" – "حماة" وتمديداتها. لكن نشوب الحرب العالمية الأولى أوقف تنفيذ جميع ما ورد في هذه الإتفاقيات[2].

---

[1]- نوري،أوروبا في العصر الحاضر،مصدر سابق، ص850.

[2]- حسون، العرب والدولة العثمانية، مرجع سابق،ص 225.

ثانياً- مستجد حركة الجامعة الإسلامية:

قام السلطان "عبد الحميد الثاني"، وهو حاكم أكبر دولة إسلامية في ذلك الحين،وبحكم موقعه الديني كخليفة للمسلمين بالدعوة لاستنهاض الهمم،وجذب أفئدة المسلمين في كل أصقاع الأرض إلى شكل من الوحدة الإسلامية والتضامن للوقوف أمام موجات أعداء الإسلام الطامعة،وتركزت هذه الدعوة حول مصطلح الجامعة الإسلامية التي شكل فيها المحور الرئيسي عاملان هما: الخلافة الإسلامية، والحج إلى بيت الله الحرام.

وفي مجال سعي عبد الحميد لتحقيق فكرة الجامعة الإسلامية،أجرى الاتصالات مع قادة الدول الإسلامية في ذلك الحين،وقام بتشكيل الكتائب المسلحة التي شملت الأعراق المختلفة من "عرب"، و"ألبان"،و"شراكسة"، و"أكراد"،و"أتراك"، و"بربر" وغيرهم، للدفاع عن حمى الإسلام والخلافة الإسلامية[1].

1- دور جمال الدين الأفغاني في الجامعة الإسلامية:

وفي مجال الجامعة الإسلامية طرق السلطان "عبد الحميد" سبل الاستعانة "بجمال الدين الأفغاني" [2](عالم مشهور في قصر يلديز[3])، وكان "عبد الحميد" في تلك الأثناء راضياً كل الرضى عن "جمال الدين الأفغاني"،وتمر الأيام إذ بهذه العلاقة تنقلب رأساً على عقب. نفهم هذا مما ورد في مذكرات السلطان "عبد الحميد" إذ يقول: (وقعت في يدي خطة أعدها في وزارة الخارجية الإنكليزية كل من مهرج اسمه "جمال الدين الأفغاني" وانكليزي يدعى (بلند) قالا فيها بإقصاء الخلافة عن الأتراك، واقتراحاً على الإنكليز إعلان "الشريف حسين" أمير "مكة" خليفة على المسلمين. كنت أعرف "جمال الدين الأفغاني" هذا عن قرب. كان من

---

[1]- علي رشاد، حاضرده،أوروبا(1814-1896م)، دارسعادت،1324هـ، ص512.

[2] – جمال الدين الأفغاني: (1838 – 1897) من مواليد كابل في أفغانستان،سافر إلى الهند بعد إتمام علومه في أفغانستان، ثم توجه إلى الحجاز عام 1857، لأداء فريضة الحج،وفي عام(1871) توجه إلى مصر، ومكث فيها ثماني أعوام وكانت فترة مليئة بالنشاط السياسي والديني، وفي عام(1879) سافر إلى الآستانة حيث استقر في بلاط السلطان عبد الحميد الثاني لمدة خمس أعوام. وفي عام(1883)اتجه إلى أوروبا حيث برز في لندن وباريس وغيرها من المناطق بضرورة تنفيذ الوحدة الإسلامية ثم زارهما ثانية عام (1892). هاجم الاستعمار الإنكليزي بشكل بارز وفعال، وقد طاردته السلطات البريطانية في مصر وغيرها من المناطق التي زارها وعطلت مجلته ((العروة الوثقى)) وهي لا تزال في مهدها ووضعت العقبات في طريقه أينما سار. حسون، العرب والدولة العثمانية، مرجع سابق،ص 195.

[3] – هو مقر سلطة السلطان عبد الحميد الثاني وهو قصر مشهور بجماله في اسطنبول.

"مصر". وكان رجلاً خطراً.اقترح على ذات مرة – وهو يَدَّعي المُهدية – أن يثير جميع مسلمي "آسيا الوسطى". وكنت أعرف أنه غير قادر على هذا،وكان رجل الانكليز)[1] [*].

وقد حاول السلطان "عبد الحميد" أن يعمل "الأفغاني" معه لصالحه ولصالح الجامعة الإسلامية، إلا إن السلطان ارتاب فيه بعد ذلك، وخشي أن يكون "جمال" يعمل لصالح القوى الشيعية فتركه وأخذ حذره منه، بعد أن علم أنه شيعي وليس سنياً كما كان يزعم،وكان رأي "الأفغاني" في الجامعة الإسلامية قد خدع كثير من المسلمين، بأنهم ظنوا أنه يريد لهم وحدة إسلامية،لكن نشاطه على الحقيقة كان سيؤدي إلى إضعاف الوحدة الإسلامية، لأنه كان يريد عمل وحدة إسلامية أو خلافة إسلامية تضاهي وتنافس الخلافة العثمانية.

فكان يرى جامعة إسلامية غير مرتبطة بخلافة إسلامية، وأحياناً يؤيد أن تظل الخلافة في "آل عثمان" منفصلة عن الوحدة الإسلامية الجديدة، بينما يريد السلطان – لمصلحة الوحدة الإسلامية – أن تكون الجامعة الإسلامية تبعاً للخلافة الإسلامية العثمانية، حتى لا يحصل اختلاف وتفرق بين المسلمين وتضارب ينتج عنه خروج البلاد الإسلامية من تحت قبضة "الآستانة" ثم استيلاء انكلترا وفرنسا عليها، وكان "الأفغاني" أحياناً يرى أن تأخذ الدولة العثمانية سياسة اللامركزية، واستقلال ولايتها عنها استقلالاً ذاتياً لا علاقة لها "بالآستانة" إلا في الأمور المهمة فقط.وكانت بعض أرائه اكتفاء المسلمين باتحاد الاتجاه والهدف والشعور دون أي تفكير في وحدة إسلامية سياسية تنتظم فيها جميع البلاد الإسلامية وحكوماتها، وكل ذلك يؤدي إلى إضعاف الوحدة الإسلامية المتمثلة في الخلافة لا تقويتها،فمن هنا اختلاف بين الجامعة الإسلامية التي كان يدعو إليها السلطان "عبد الحميد"، والجامعة الإسلامية التي كان يدعو إليها "الأفغاني".ودعا الأفغاني السلطان إلى ضم العتبات المقدسة، ودعاه كذلك إلى تقسيم الدولة العثمانية إلى دويلات مستقلة

---

[1]– محمد حرب، مذكرات عبد الحميد، مرجع سابق، 1978، ص8–9. احمد سعيد نونو، التحفة الندية في الفتنة العرابية،الروضة الثقافية، ط1،القاهرة، 1999،ص 63–64.

[*] وفي هذا الكلام للسلطان عبد الحميد تناقض واضح فتارة يصف الأفغاني بالعالم المشهور وتارة أخرى يصفه بالخائن وانه رجل إنكليزي.

ذات نظام لا مركزي.فارتاب فيه السلطان فعدل عن إشراكه معه في مشروع الجامعة الإسلامية.بعد أن نجح "الأفغاني" في هذا المشروع نجاحاً أبهر السلطان نفسه، بإرساله رسائل إلى جميع ملوك المسلمين للانضمام للجامعة الإسلامية[1].

كان "جمال الدين الأفغاني" من أشد المتحمسين لفكرة الجامعة الإسلامية، وكان تبنيه لهذه الفكرة،أعطى لها دافعاً قوياً،لما تمتع به من مزايا فكرية وحركية شملت مختلف المجالات،سواء في الصحافة،أم في الندوات والحلقات التي كانت تجري في مكان أو مقهى قرب "الجامع الأزهر"، وبحضور عدد من علماء المسلمين من "مصر" أو بعض البلاد العربية، أو في أثناء تجواله من "الهند" شرقاً إلى العواصم الأوروبية غرباً، أو إبان استقراره في العاصمة العثمانية،ولقاءاته المتكررة هناك مع السلطان "عبد الحميد"،أو بعض رجالات القصر،أو العلماء والمفكرين والسياسيين[2].

وقد ظهر جلياً في كتابات" الأفغاني" أن هدفه الرئيسي هو توحيد جميع الشعوب الإسلامية تحت لواء حكومة إسلامية، يقوم على رأسها خليفة لا منازع في سلطته، كما كان الأمر في الأيام الأولى للإسلام.

وأغلب الظن أن السلطان "عبد الحميد" أراد أن يخدم سياسته في الجامعة الإسلامية باستضافة فيلسوف الإسلام، لكي يظهر للعالم الإسلامي أنه يرعى العلم والعلماء[3].

لقد حاول "عبد الحميد" أن يستغل دعوة "الأفغاني" للجامعة الإسلامية لتقوية سيطرته على الشعوب الإسلامية، لكن الأفغاني كان أذكى من أن يستغله "عبد الحميد".فقد اقترح عليه ما لم يكن يرضى به من جعل ولاياته العثمانية خديويات على غرار خديوية "مصر"، تبقى كلها خاضعة للخلافة، ويأتمر كل خديوي بأمر السلطان.وحين سأله "عبد الحميد": "وما أبقيت أيها السيد لتخت "آل عثمان"، أجابه جمال: "يبقى مولاي السلطان ملك أولئك الملوك. فإذا قويت هذه الخديويات فإنه سرعان ما تنتظم معها "إيران" و"أفغانستان" و"الهند"، ويصبح الإسلام قوة عتيدة يرهب الغرب جانبها وتهدأ ثائرته على الإسلام"[4].

---

(1) – سعيد نونو، مرجع سابق،ص 63-64.

(2) – حسون ، العرب والدولة العثمانية، مرجع سابق، ص 227.

(3) – الرافعي ،عصر اسماعيل، مرجع سابق، ص 156.

(4) – برو، العرب والترك، مرجع سابق، ص 74-75.

2- فكر السلطان عبد الحميد في الجامعة الإسلامية:

اتخذ العثمانيون أسلوباً – إلى جانب الأساليب الآنفة – لتأكيد نفوذهم في الولايات العربية ظهر بشكل خاص في عهد السلطان "عبد الحميد الثاني" ألا وهو تبنيه فكرة الجامعة الإسلامية.

أولاً: بوصفها أداة تضمن التفاف العالم العربي حول الخلافة العثمانية فتتأكد السيطرة العثمانية على الولايات العربية في وقت كانت الدولة العثمانية تفقد أملاكها في "البلقان" بسرعة فائقة.

ثانياً: أنه وهو المعروف باستبداده كان يبغى من تأييده لحركة الجامعة الإسلامية تأكيد هذا الاستبداد اعتقاداً منه أن فكرة الجامعة الإسلامية تعني الحكم الاستبدادي للخليفة فيطارد بذلك الحركة الدستورية التي أخذت تلح في الدولة العثمانية آنذاك*.

ثالثاً:كان يهدف من وراء الجامعة الإسلامية إلى اتخاذها أداة للضغط على الدول الأوروبية، إذ التفت حوله الشعوب الإسلامية العربية وغير العربية، الخارجة عن الإمبراطورية العثمانية والتي كانت تسيطر عليها الدول الأوروبية، وبالذات الشعوب العربية في "المغرب العربي" و"المسلمون" في "الهند" و"التتر" في روسيا القيصرية.وكان العالم الإسلامي يموج منذ آواخر القرن الثامن عشر بحركات بعث وإحياء دينية قوية، جاءت كرد فعل لحركة الإستغراب في الشرق الأدنى التي كانت تعني اتجاهاً علمانياً في حياة المجتمعات الإسلامية أو نتيجة لاعتداءات الدول الأوروبية على أجزاء من هذا العالم[1].

3- موقف بريطانية من فكرة الجامعة الإسلامية:

كان موقف "بريطانية" من الجامعة الإسلامية في بداية القرن العشرين التي حاولت التغلغل في جنوب "الجزيرة العربية" ومناطق قريبة متاخمة لعدن الميناء العالمي والإستراتيجي الخطير بين الشرق والغرب متخوفاً لاسيما في جنوب "الجزيرة العربية"،والأتراك من مواقعهم في دثينة[2]،مضوا يثيرون العرب في

---

*- هذه الأفكار غريبة صهيونية، تشويه سمعة السلطان عبد الحميد لرفضه بناء مستوطنات لليهود في فلسطين. الباحث

(1) – أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، مرجع سابق،ص 240-241.

(2) – إمارة في اليمن وتعتبر معقل الجامعة الإسلامية في جنوب الجزيرة العربية، وتبعد دثينة هذه مسافة (95) ميلاً عن عدن. سعيد نونو، مرجع سابق، ص 119.

الجنوب ضد الإنكليز مستخدمين عامل الدين،حتى إن الإنكليز أرسلوا كتيبة بريطانية وفرقة من المشاة الهنود للإقامة في جوار إمارة دثينة.كما أبدت حكومة الهند مخاوفها من أنه إذا ازداد ثقل الوجود العثماني في المنطقة،فإن ذلك سيؤدي بالتالي إلى زيادة حجم القوات البريطانية وإذا لم تواجه هذا التدخل العثماني فإن النتيجة ستكون رجحان كفة نشاط الجامعة الإسلامية في اليمن.

وتكراراً لما نادى به المقيم البريطاني في "عدن" من أن حركة الجامعة الإسلامية لها صدى كبيراً في جنوبي "الجزيرة العربية"، وأنها تشكل تهديداً خطيراً للإستعمار البريطاني في "عدن" وما حولها ؛فإن حكومة "الهند" – وتقديراً منها لميناء عدن الإستراتيجي الخطير بين الشرق والغرب – رأت أنه لا بد من مواجهة تغلغل حركة الجامعة الإسلامية في جنوب "الجزيرة العربية" بتدعيم الوجود البريطاني في "عدن"، كما أن معاهدات الحماية التي كانت بريطانية عقدتها مع شيوخ المنطقة تعطيها حق دفع الحاميات إلى أراضي قبائل جنوب "الجزيرة العربية". ولم يكن الغرض من إرسال تلك الحاميات البريطانية سوى مواجهة مخططات الجامعة الإسلامية[1].

وهكذا انحسر المد العثماني أو حركة الجامعة الإسلامية عن جنوب "الجزيرة العربية"، بعد أن تمكنت السياسة "البريطانية" المرنة من إثارة الفرقة بين "السلطات العثمانية" وبين "الزيديين" في "اليمن"، مما حقق المصلحة البريطانية على حساب المصالح الحقيقية للأمة الإسلامية[2].

4- تقييم فكرة الجامعة الإسلامية:

لقيت الفكرة نجاحاً لا بأس به، استمر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وانعكست آثارها كما سيتضح معنا في الحرب الطرابلسية – الإيطالية، وعند احتلال الفرنسيين "لتونس"، و"الإنكليز" "لمصر".وعندما نشبت الحرب بين العثمانيين و"اليونان" عام(1897) كان الإهتمام في العالم الإسلامي بما يجري واسعاً[3]،وليس كما كان الأمر فيما مضى، بسبب طرح السلطان "عبد الحميد" لهذه

---

(1) – جاد طه محمود، الجامعة الإسلامية والاستعمار البريطاني في جنوب الجزيرة العربية في ضوء الوثائق البريطانية، مجلة الدارة، السنة العاشرة، العدد الرابع، آذار، الرياض،1985، ص137.

(2) – المرجع نفسه، ص 150.

(3)- لمعرفة المزيد عن الحرب اليونانية – العثمانية، راجع : نوري، أوروبا في العصر الحاضر،مصدر سابق، ص 480. و أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص320 وما بعد.

الفكرة،وقد ابتهج المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها بانتصار العثمانيين،وازدادت ثقتهم بأنفسهم.

أما على المستوى الخارجي، فكان للفكرة تأثير في مسار حركة السياسة لدى بعض القادة في العالم بإبدائهم نوعاً من الاحترام والاهتمام و التقدير لجموع المسلمين، ليس فقط داخل الدولة العثمانية، بل على مستوى العالم الإسلامي والعالم ككل.وكمثال على هذا الإهتمام والإعتراف بأهمية الفكرة،زيارة الإمبراطور الألماني للدولة العثمانية، ولقاؤه مع خليفة المسلمين السلطان "عبد الحميد الثاني"، ثم قدومه إلى بلاد الشام، ووضع إكليل من الزهور على ضريح البطل المسلم محرر بيت المقدس من براثن الفرنجة(صلاح الدين الأيوبي[1]) ،وقد أمر بوضع مصباح من الفضة يُنار عند الضريح كهدية شخصية أثناء زيارته دمشق وفق برنامج الرحلة، و إلقاؤه لخطاب ذكر فيه الثلاثمئة مليون مسلم–آنذاك وقوله: إن هؤلاء المسلمين يجلّون السلطان "عبد الحميد" ،لأنه خليفة المسلمين،وهذا اعتراف بارز بأهمية الجامعة الإسلامية لدى الإمبراطور[2].

وكانت الجامعة الإسلامية قوّت من شوكة السلطان "عبد الحميد"، بوصفه ممثل المسلمين ورافع لواء الجامعة.ورأت أوروبا أن استطاع استغلال المشاعر الدينية عند رعاياه خاصة،وعند المسلمين عامة، وبواسطة هذا الإستغلال يستطيع أن يهدد النفوذ الأوروبي ليس في المناطق العثمانية فحسب وإنما في المناطق الإسلامية الخاضعة مباشرة للحكومات الأوروبية .وبالفعل فقد بدأ السلطان يهدد الدول الأوروبية بنصرة العالم الإسلامي لمنصب الخلافة، فالمسلمون في "ألبانيا" يهدد بهم النمسا، والمسلمون التتار والأكراد يهدد بهم روسيا، والمسلمون في الغرب يهدد بهم فرنسا، والمسلمون في الهند يهدد بهم إنكلترا،خاصةً وأن معظم الهنود المسلمين يدينون بالطاعة والولاء للخلافة الإسلامية[3]. والواقع أن السلطان "عبد الحميد" استطاع الإفادة من الجامعة الإسلامية،والأفكار التي انبثقت

---

[1] – هو الناصر محرر بيت المقدس بعد النصر في معركة حطين عام(1187م)، ضد الفرنجة" الصليبيين"، وتوفي عام (1193م). الأصفهاني" أبي عبدا لله محمد بن محمد بن حامد"حروب صلاح الدين وفتح بيت المقدس،وهو الكتاب المسمى " الفتح القسي في الفتح القدسي" ، دار المنار، القاهرة، ط1، 2004،ص29.

[2]- Suraiya Faroqhi, The Ottoman Empire and the World Around It , I.B. Tauris, London,2004,p114

[3] – محمود ثابت الشاذلي، المسألة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية (1299– 1923)، مكتبة وهبة، ط1،القاهرة ، 1989، ص 58.

عنها،ونظراً لما لمسه من مشاعر قد تفيده في الميادين السياسية والعسكرية،عمد إلى المضي بسياسته الإسلامية،بل أدى به لأمر للانتساب إلى الطرق الصوفية الإسلامية إرضاءً لنزعات بعض المسلمين وكسب تأييدهم[1].

كما جعلت هذه الفكرة الخوفَ يدب عند الغربيين الذين عملوا للوقوف ضدها وهدمها، باستثناء الألمان آنذاك.وتجلّى هذا الخوف لدى "الإنكليز" و"الفرنسيين"،بناء على ذلك، خشي الغرب من تحول النقمة – التي تغلي في صدور المسلمين وتتأجج؛ نتيجة تحريك عواطف الجماهير بهذه الفكرة وتحويلها إلى حركة جهادية شعبية. وبناء على هذا الوضع، توقف الاحتلال الغربي للبلاد العربية بعد احتلال "مصر"عام (1882) حتى نهاية العهد "الحميدي".

وأخيراً فقد أيقظت حركة الجامعة الإسلامية شعور التعاطف نحوها في العالم الإسلامي،متجليةً بالمطالبة بالوحدة الإسلامية بشكل لم يسبق له مثيل.والجدير بالذكر إن الجامعة الإسلامية كانت في حقيقة ذاتها أداة دينية لتقوية سلطة "عبد الحميد" السياسية في العالمين العربي والإسلامي، وبواسطتها استطاع أن يحتفظ بولاء العناصر الإسلامية غير التركية داخل الإمبراطورية العثمانية،يكسب إلى جانبه جميع المسلمين خارج حدودها ،واستمراراً لسياسة الجامعة الإسلامية بدأ بتنفيذ مشروع خط سكة حديد الحجاز ربيع عام(1901)الذي انتهى خريف عام (1908)[2].

وفي النهاية عندما قامت الحرب العالمية الأولى توقف العمل في الجامعة الإسلامية، ثم صرف النظر عنها نهائياً ، وصارت واحدة من الذكريات الجميلة التي لم يقدر لها أن تعيش طويلاً، تماماً مثل الخط الحديدي الحجازي[3] الذي سأتحدث عنه في الفقرة القادمة.

---

[1]– حسان حلاق،موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، (1897– 1909)، دار النهضة العربية، ط2، 1999، ص 270.

[2] – حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ، مرجع سابق، ص 268.

[3] – محمد وأبو جبل، بلاد الشام والعراق، مرجع سابق ،ص 90.

ثالثاً – مستجد الخط الحديدي الحجازي:

تعود فكرة إنشاء الخط الحديدي الحجازي إلى زمن أبعد من عهد السلطان "عبد الحميد" وذلك إلى عام(1864)،باقتراح المهندس الأمريكي"زامبل"،ألماني الأصل مد خط حديدي من "دمشق" إلى ساحل "البحر الأحمر" لكن وجود مشكلة لواء الكرك الذي لم تكن الدولة العثمانية قد سيطرت عليه حال دون تنفيذه.

وفي عام (1880)، قدم وزير الأشغال العثماني إلى حكومته مشروعاً يقضي بمد خط حديدي يصل إلى الأراضي المقدسة، لكن الصعوبات المالية حالت دون إتمام المشروع من ناحية ومن ناحية أخرى سهولة المواصلات البرية[1].وبقي المشروع في طي الكتمان، حتى أتى السلطان "عبد الحميد" ليرى فيه إصلاحاً عظيماً ويضعه موضع التنفيذ طالباً من المسلمين التبرع وجمع المال لمساندة المشروع[2].

1- أهمية سكة حديد الحجاز:

إن مسألة مد سكة حديد الحجاز كان حدثاً مهماً بالنسبة للعرب والمسلمين والدولة العثمانية،مما يدل على دهاء السلطان "عبد الحميد" في خلق هذه الفكرة، لكن هل نال رضى الجميع وقبولهم له ؟،الحق إن الصحف العربية رحبت به وحبرت المقالات الطوال في الإشادة بنفعه وبيان أهميته.

وقد بذل "عبد الحميد" كل ما في وسعه لتأمين تمويله، حتى انتهى به الأمر إلى إقرار التمويل من الأموال العثمانية وتبرعات المواطنين، وحسم نسب معينة من رواتب الموظفين، وإحداث طوابع جديدة باسمه، فرحب العرب والمسلمون وتبرعوا له.لكنه شكل في الوقت عينه مصدرَ قلق بين عرب "شبه الجزيرة" خاصةً عرب "الحجاز"،الذين لم تخدعهم هذه اللعبة ذات الواجهة الدينية،وعرفوا السر الكامن وراءها، ورغبة السلطان في تشديد سيطرته على بلادهم.

وهكذا فإن زهو السلطان "عبد الحميد" بنجاح المشروع وحركة الجامعة الإسلامية كان يظلله خوفه الدائم من عرب "شبه الجزيرة". لأن الخط الجديد كان ضربة قاضية على مصالح البدو القاطنين على طول امتداده، إذ كان من شأنه أن يحرم أصحاب الإبل مورداً رزقهم، ويحول دون مساهمتهم في نقل الحجاج، كما

---

[1]– الدقن،سكة حديد الحجاز الحميدية،مرجع سابق، ص75.خالد عمر كيكي،الحج الشامي والخط الحديدي الحجازي، مجلة العربي، الكويت،العدد612،تشرين الثاني،2009،ص 123.

[2]– الدقن،المرجع نفسه، ص76– 80.

يمنع عنهم الإتاوات والهدايا التي كانوا يتلقونها سنوياً، لقاء تركهم قوافل الحجاج تمر بسلام إلى الأراضي المقدسة.لذلك ما إن اقتربت أعمال البناء في الخط من مشارف "الحجاز" حتى بدأ البدو العرب بأعمال العنف والسطو على معداته[1].مع ذلك نُفِّذ المشروع وانتهى فيه العمل عام(1908)، عندما تم إيصاله إلى "المدينة المنورة"، وكان قد بُدئ فيه عام(1901)[2]، وبلغ طوله (1327كم)[3].

2- أسباب إنشاء الخط الحديدي الحجازي:

كما أشرتُ،واستمراراً لسياسة الجامعة الإسلامية بدأ السلطان بتنفيذ مشروع خط سكة حديد الحجاز،وأوصل "القسطنطينية" "بالمدينة المنورة"،مخترقاً سورية من الشمال إلى الجنوب،وكان ما أنفقه على هذا المشروع ثلاثة ملايين ليرة عثمانية[4]،جامعاً أكثر من ثلث المبلغ من تبرعات المسلمين في جميع أقطارهم.وكان من ضمن الأسباب المهمة لإنشاء هذا الخط هو استمالة عطف المسلمين في جميع أنحاء العالم وكسب صداقتهم،لما يترتب عليه من تيسير سبل أداء فريضة الحج،إذ أن السلطان كان يهدف من وراء إنشائه وصول جيشه بالسرعة اللازمة إلى" شبه الجزيرة العربية"والعودة منها، وكان من قبل مضطراً إلى نقلهم بالبحر بواسطة "قناة السويس".

إلا أنه مما لاشك فيه أن هذا المشروع الذي أشرف عليه "عزت باشا العابد"[5]، ونفذه مهندسون ألمان كان له وقع طيب و مؤثر في نفوس المسلمين. إن تنفيذ المشروع كان ضربة خبير في السياسة،فقد أثار الحماسة البالغة في جميع ديار الإسلام، وربما كان له أثر في تثبيت مكانة الخلافة أكثر من جميع خطط "عبد الحميد" الأخرى، بدليل ما ذكره سفير بريطانية في "الآستانة" بتقريره السنوي عام(1907) حيث قال:((يمكننا أن نقرر بأنه من بين حوادث الأعوام العشر الأخيرة على الأقل يوجد عنصران بارزان في الموقف السياسي العام،الأول هو خطة السلطان الماهرة التي استطاع بها أن يظهر أمام ثلاثمئة مليون مسلم في

---

[1] – برو، العرب والترك، مرجع سابق، ص 56.كيكي، الحج الشامي والخط الحديدي الحجازي، مرجع سابق، ص124.

[2] – برو، المرجع نفسه، ص 56.

[3] – العسلي، فن الحرب الإسلامي في العهد العثماني، مرجع سابق، ص 410.

[4] – في بعض المصادر تذكر ثلاثة ملايين ليرة عثمانية، ومصادر أخرى تذكر ثلاثين مليون ليرة عثمانية.

[5] – هو الأمين الخاص للسلطان عبد الحميد، وهو من أبناء الشام.

ثوب الخليفة – الذي هو الرئيس الروحي في الدين الإسلامي – وأن يقيم لهم البرهان على قوة شعوره الديني وغيرته الدينية ببناء سكة حديد الحجاز التي ستمهد الطريق في القريب العاجل أمام كل مسلم للقيام بفريضة الحج،وقد ترتب على هذه السياسة أنه أصبح حائزاً على خضوع رعاياه له خضوعاً أعمى بشكل لم يسبق له مثيل..))[1].

ويعطينا هذا التقرير فكرة عن أهمية المشروع على الصعيد الإسلامي، إلا أنه يجب أن لا يؤخذ على عواهنه خاصةً فيما يتعلق بخضوع المسلمين الأعمى للسلطان إذ أن العرب – المسلمين منهم بالدرجة الأولى – لم يخضعوا للإجراءات التعسفية التي كان يقوم بها السلطان، بل راحوا يطالبون بالإصلاح في الولايات العربية الواقعة تحت الحكم العثماني.كما أنهم بدأوا بإنشاء الجمعيات السرية والعلنية مطالبين بتحقيق العدالة و المساواة ، وكثيراً ما تعرض أشخاص منهم للعقوبة لقاء مطالبتهم بالإصلاحات التي نادوا بها أمثال "عبد الرحمن الكواكبي" وغيره[2].

وفي هذه الفترة تناولت أكثر الصحف العثمانية أهمية هذا المشروع وعددت فوائده وقالت معظمها عام(1908)،أن السكة الحديدية الحجازية إذا أمكن إيصالها إلى القطر اليمني كانت من خير المشروعات النافعة لبلاد العرب عامة وللدولة خاصة،وبذلك تكون الدولة قد وصلت بين أقصى بلادها في الجنوب وأقصاها في الشمال والغرب،وفي هذا من الفوائد الإقتصادية والسياسية ما لا ينكر قدره ومنفعته،لاسيما بعد أن صار "البحر الأحمر" مزدحماً بعدة دول أجنبية وقد كان من قبلُ بحيرة عثمانية.

إذاً لم يكن تنفيذ مشروع خط سكة حديد الحجاز – الشام لأسباب دينية فحسب، بقدر ما هي لأسباب سياسية وعسكرية ، يأتي في مقدمتها تسهيل عمليات نقل الفيالق العثمانية إلى المناطق العربية في حال نشوب حروب أو ثورات معادية للدولة العثمانية،وإن الإشراف الألماني على تنفيذ هذا المشروع، والمساهمة في إنجازه له ما يبرره من الناحية الإقتصادية والسياسية،فقد حرصت ألمانيا – ولفترة طويلة – على ممارسة نشاطها لإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة العربية

---

[1] – حلاق ،موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية،مرجع سابق، ص 272–273. أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، مرجع سابق، ص 243.

[2] – الكواكبي: كان مضطهداً من السلطان عبد الحميد الثاني.له كتابان (طبائع الاستبداد– أم القرى).

كي تنافس إنكلترا في هذا الميدان وبالرغم من أن السلطان "عبد الحميد" كان على علم بأهداف الألمان إلا أنه فضلهم على الإنكليز[1].وبرأيه أن هذه السكة((تقــرب المسلمين بعضهم من بعض و تعارفهم وتؤالفهم وتــوادهم وتوحــدهم وتحــسين أحوالهم بالتبادل على اختلاف أجناسهم و لغاتهم وبعد بلــدانهم...))[2]. إن فكــرة إنشاء الخط تؤكد أن السلطان "عبد الحميد الثاني" أهتم بقضايا المسلمين،لأنه مــن الصعب تصور الصعوبات التي كان الحجاج يواجهونها من أهمها:

1- طول المسافة وعديم توفر وسائل نقل غير الحيوانات (خيل وجمال).

2- طول غياب الحاج عن أهله وذوية.

3- مشكلات المياه ومشكلات الأمن وغيرها.وبهذا الخط الحديــدي تــزول الصعوبات كافة[3].

3- أزمة طابة:

أ- بداية الأزمة:

أما بشأن الخط الحديدي-الحجازي،فقد نشبت الأزمة بين الدولــة العثمانيــة والحكومة الإنكليزية، متمثلة بسلطة معتمدها في "مصر" اللورد "كرومر"[4]، حول قضية "طابة"، ذلك أن الدولة العثمانية،حينما اقترب في بناء الخط من نقطة تحاذي "خليج العقبة" عام(1906)، وقد رُسم بحيث يتفرع من الخط الرئيسي خط يمتد من معان حتى طابة كي يستقبل حجاج "مصر" وشمالي "إفريقية" و"المغرب العربي" – فقد حرصت على فرض رقابة شديدة حول هذه المنطقة باحتلال موقع "طابة" فــي رأس الخليج كي تأمن غائلة خطر انكليزي-مصري محتمل في المــستقبل علــى الخط لأن الدولة العثمانية لا تريد أن تكون سواحل الميناء في يد إدارتين مختلفتين مصرية وعثمانية.

---

[1] – حلاق،موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية،مرجع سابق،ص 274.كيكي، الحج الشامي والخط الحديدي الحجازي ،مرجع سابق،ص124.

[2] – مخطوط،أعظم المآثر السلطانية العثمانية السكة الحديدية الحجازية الــشامية ، إنــشاء محمــد عــارف الحسيني، دار الكتب الوطنية الظاهرية – دمشق،مصنفة تحت الرقم (1810)، (1318هــ)،ص2 حتى 7.

[3] – الدقن،سكة حديد الحجاز الحميدية، مرجع سابق، ص54.

[4] – كرومر:المعتمد البريطاني في مصر" أفلن بيرنج" (اللورد كرومر فيما بعد)، فقد شــغل هــذا الرجــل منصبه هذا ربع قرن من الزمان،وكان هو الملك غير المتوج لمصر،أما خديوي مصر، فكان مجرد رمــز لا حول له ولا قوة.اسماعيل احمد ياغي ، مصادر التاريخ الحديث ومناهج البحث فيه، مكتبة العبيكان، الرياض، 1999، ص 41.

الحقيقة أن السلطان العثماني أراد بهذه الحركة أن يبعد خطر الإنكليز عن الخط الحجازي، بفرض تعديل على الحدود المصرية –العثمانية في "شبه جزيرة سيناء" بحيث يكون خط الحدود الجديد هو الذي يمتد من العريش إلى "السويس" بدلاً من رفح إلى العقبة،على أن يترك" لمصر" القسم الجنوبي من "شبه جزيرة سيناء" بدءاً بخط يمتد من "جنوب طابة" إلى "جنوب السويس".وبناء على ذلك نقلت الحكومة العثمانية عمودي الحدود من رفح إلى العريش نحو الغرب بحيث تصبح المساحة التي تلحقها الدولة العثمانية من "شبه جزيرة سيناء" عبارة عن مثلث ضلعاه خط رفح – العقبة، والعريش – السويس وقاعدته خط طابة – السويس.

وقد ادعت حكومة "الآستانة" أن "شبه جزيرة سيناء" برمتها تابعة للأراضي الحجازية مباشرة، وأن تركها للحكومة المصرية لم يكن إلا لضرورة حراسة طريق "الحج"، الذي كان يذهب من "مصر" براً، ماراً بطور "سيناء" و"العقبة" ومدائن صالح.فلما أصبح المحمل المصري يسلك الطريق البحري من السويس، لم يبق لزوم لطريق البر، لذلك رأت الدولة أن تربط إدارته بولاية "الحجاز"، ولم يكد السلطان العثماني يحرك ساكناً في مسألة طابة حتى رأت الحكومة الإنكليزية أن أصابع الألمان الخفية هي التي تحركه أيضاً، وأنها تهدف إلى الضغط على الدول التي أقحمت نفسها في قضية "مراكش"، وهي إنكلترا وفرنسا وإسبانيا،كي تعزز موقفها من هذه المسألة، ويكون لها نصيب في الرأي، عندما توضع أية تسوية لها، كما رأت الحكومة الإنكليزية في أزمة طابة صدى في حوادث "الكويت" بين السلطان "عبد الحميد" وألمانيا وإنكلترا. وأن الصلة بين الحادثين وثيقة من حيث كونهما من نتائج التغلغل الألماني في المنطقة، بينما لم تعر الحكومة الألمانية مسألة "طابة" أي إهتمام بصورة رسمية، وكما حُسمت أزمة "الكويت" بما يتفق ورغبات إنكلترا،حسمت بعدها أزمة "طابة" بمظاهرات عسكرية حينما أرسل الإنكليز إلى مياه "طابة" مدرعة حربية لمنع الجيش العثماني من التوغل في "سيناء" ومنع "العثمانيين" من احتلالها[1].

ب- نهاية الأزمة:

ولما تأزمت المسألة أكثر من ذلك أرسلت "إنكلترا" أسطولها إلى المنطقة للقيام بمظاهرة بحرية، ورفعت إلى الباب العالي إنذاراً تدعوه إلى إجابة مطالبها

---

(1) – برو، العرب والترك، مرجع سابق، ص 45-55.

في عشرة أيام وهي:إخلاء "طابة"،وعودة عساكر رفح إلى حدودهم،وإعادة عمودي رفح إلى مكانهما.فلم يسع السلطان إلا الرضوخ أيضاً وسحب جنوده من "طابة" و"العريش"،والعودة إلى الحدود القديمة.

وأخيراً حاولت ألمانيا مد خط سكة حديد دمشق – الحجاز، غير أن الحرب العالمية الأولى، حالت دون إكماله، إذ استطاعت إنكلترا كسب "الحجاز" إلى جانبها، ضد "تركيا" العثمانية. وقد تم تمديد سكة الحديد إلى المدينة، بعد الحرب العالمية الأولى، بمساعدة المهندسين الأوروبيين[1]،وكانت هناك محاولات أخرى لمد سكة الحديد إلى "اليمن".وقد وضعت الخرائط اللازمة لذلك، كما تم مسح جزء كبير من ميدان العمل، إلا أن تلك المحاولات لم تتحقق[2].

رابعاً– مستجد الحركة الصهيونية:

الحركة الصهيونية سميت بهذا الاسم اشتقاقاً من صهيون و هو اسم جبل على المشارف الجنوبية "للقدس"، وقد أطلقت على منظمة إرهابية أسسها يهود روسيا بعد منتصف القرن التاسع عشر فسمي أعضاؤها ((عشاق صهيون)) و((أحباء صهيون)) انتمى إليها معظم يهود روسيا البارزين وقد قامت هذه المنظمة بالسعي لإستعمار "فلسطين" كوطن قومي لليهود، وما لبثت هذه المؤسسة أن أصبحت مؤسسة سياسية إستعمارية دولية ذات جهاز تنظيمي اتخذ مؤسسوها من اضطهاد اليهود ذريعة لتأسيس وطن قومي لهم في "فلسطين"[3].

الصهيونية وليدة النظام الإستعماري ،وأداة الإمبريالية الفعالة في تحقيق أطماعها الإقتصادية والسياسية في الوطن العربي، بل والشرق الآسيوي.لقد سعت القوى الإستعمارية بوسائلها كافة منذ ولادة الفكرة الصهيونية في بدايات القرن السابع عشر لإنجاز فكرة ما دعي بالوطن القومي الصهيوني،في منطقة تحقق المصالح المشتركة (الإستعمارية الصهيونية).كما خدمت ظروف التنافس

---

[1] – نسف الخط الممتد بين المدينة المنورة ومعان أثناء الثورة العربية الكبرى بأمر من لورنس ومازال هذا الخط لا يعمل حتى الآن.

[2] – الحيدري، صورة الشرق في عيون الغرب ، مرجع سابق،ص 71.

[3] – الهاشمي، مماليك وعثمانيين، مرجع سابق،ص 257.

الإستعماري والصراع الإمبريالي – فيما بعد – الصهيونية خدمات جلى في تنفيذ مخططات الوطن القومي الصهيوني في "فلسطين" العربية[1].

1- نشوء الحركة الصهيونية:

رغم تعدد الآراء وتباين الاتجاهات حول نشأة الصهيونية وتطورها،فإنها حركة حديثة أوروبية الأصول والنشأة،عاصرت عهود الإستعمار والإستغلال الحديثة[2].وهي مولد حركتين إحداهما سياسية وهي الصهيونية والأخرى عسكرية – سياسية هي حركة الإتحاد والترقي.كان لظهورهما من الناحية العملية دوراً مؤثراً ومباشراً في مستقبل "فلسطين" السياسي،حيث إن الحركة الأولى خططت للسيطرة عليها،بينما ساعدت الحركة الثانية – بطريقة أو بأخرى – في تحقيق غايات الحركة الصهيونية.وقد كان لنشاط الحركتين الأثر البارز في تحويل مجريات السياسة العثمانية والدولية وكان عام(1897) هو العام الذي ولدت فيه الحركة الصهيونية كمنظمة سياسية لها طابعها الخاص لإيجاد وطن قومي لليهود.

وكانت هذه الحركة تفضل" فلسطين" على سواها من مناطق مثل "أوغندا" و"الأرجنتين" بوصفها أرض الميعاد،بالرغم من أن قسماً كبيراً من اليهود قد عارضوا فكرة إنشاء وطن قومي لهم في" فلسطين" أوفي غيرها،إلا أن الحركة الصهيونية بقيادة زعيمها "تيودور هرتزل"،استطاعت الاتفاق مع دول الغرب الإستعماري على إنشاء الكيان اليهودي في "فلسطين" الذي يكرس تحقيق التطلعات الإستعمارية بوصف أن اليهود سيكونون رسلاً للحضارة الأوروبية في الشرق. من أجل ذلك كان "هرتزل" بين الأعوام(1896 – 1904) يجوب أوروبا و الدولة العثمانية للاتصال بأباطرتها وقياصرتها وسلاطينها لإقناعهم بأهمية مشروعه من الناحية الحضارية والسياسية والإقتصادية، وقد اتسمت مواقفهم بين القبول والرفض.ويمكن القول أن التطورات الدولية قد أسهمت إسهاماً مهماً في تطور الحركة الصهيونية فكان عام(1905)هو عام التشبث الصهيوني "بفلسطين"، تكرس

---

(1) – سمر بهلوان، محمد حبيب صالح، القضية الفلسطينية، منشورات جامعة دمشق، مطبعة الداودي، دمشق، 1998، ص 3.

(2) – عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي،مرجع سابق،ص 473.سلام مراد،اليهود بين السامية واللاسامية، مجلة بناة الأجيال، العدد 51، دمشق، ربيع 2004، ص 146-149.

ذلك عملياً بمقررات مؤتمر" كامبل بانرمان" عام(1907) لضرورة جعل "فلسطين" قاعدة إستعمارية للغرب بزرع الشعب اليهودي فيها[1].

كانت "فلسطين"، وهي القسم الجنوبي الغربي من "بلاد الشام"،جزءاً من الدولة العثمانية،حاول اليهود عدة مرات مع السلطان "عبد الحميد"؛ أن يسمح لهم بالهجرة إليها،وإنشاء بعض القرى على شكل مستعمرات، لكن محاولاتهم باءت بالفشل، وكانت تُرفض بشكل مستمر، وكان قد عُرض على اليهود بعض الأراضي من قبل بعض الدول، لكنهم رفضوا هذه العروض.وقد ظلت" فلسطين" عربية إسلامية منذ الفتح الإسلامي إلى الحكم العثماني الذي كان تفككه في بداية القرن العشرين قد شجع الدبلوماسية الأوروبية، القائمة على أهداف إستعمارية،على مضاعفة مناوراتها للسيطرة على أقاليم الإمبراطورية العثمانية،وإدخالها ضمن دائرة نفوذ الإستعمار الأوروبي[2]. وكان الأمل في إقامة وطن قومي لهم – أو بصورة أدق ليهود روسيا – في "الأرجنتين"، لكن تدخل "تيودور هرتزل" في المسألة اليهودية، جعل أمر التخطيط للحصول على وطن قومي ليس منحصراً في نطاق اليهود الروس، بل تعداهم إلى كافة اليهود، وأصبح الوطن الذي ينشدونه لا "الأرجنتين"، بل "فلسطين"[3].ويرى كثير من السياسيين والأدباء والباحثين أن الصهيونية لها أنشطة خفية، تحقق بها أغراضها لصالح اليهود، وأن لها يد في كثير من الأحداث العالمية عن طريق الرشوة ووسائل أخرى خبيثة[4]. لقد عملت الصهيونية على إفساد العالم بنطاق واسع، في شتى المجالات بخطط محكمة للسيطرة على العالم، وقد ثَبُتَ أن عدة أحداث عالمية كان خلفها أيدٍ يهوديةٍ، كالحرب العالمية الأولى، والثورة الفرنسية، وقلب النظام الملكي إلى النظام الجمهوري في بلدان أوروبية أخرى. وأخطر هذه الأحداث إنشاء دولة صهيونية في "فلسطين"[5].

---

(1) – حلاق ، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، مرجع سابق، ص 8-9.

(2) – علي أبو الحسن، فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني في منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية، دار الحكمة، بيروت، 1990، ص 13.

(3) – حسون،العرب والدولة العثمانية،مرجع سابق، ص 261. انظر: كتاب الرحلة الإمبراطورية لإبراهيم الأسود، فصل الإمبراطور في حيفا،ص48. وراجع موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية الجزء السادس للدكتور عبد الوهاب المسيري.

(4) – نونو، التحفة الندية، مرجع سابق، ص 201.

(5) – المرجع نفسه، ص 202.

2- موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية:

بالرغم من الموقف العثماني الرافض للهجرة اليهودية غير أن المحاولات الصهيونية استمرت لإقناع الحاكم العثماني بضرورة الموافقة الرسمية على إنشاء المستعمرات ورفع قيود الهجرة [1].مع العلم أن السلطان "عبد الحميد" أعطى اليهود الكثير من الحريات، كما قال:((لا يمنع النصارى و اليهود من إجراء رسوم أديانهم واتساع بطارقتهم و كواهنهم فيما يتعلق بمذاهبهم))[2].ومن الجدير بالملاحظة أنه رغم هذا الرفض للسلطان "عبد الحميد"،فإنه من جهة أخرى، وعن طريق السفارات الأجنبية – لاسيما الألمانية –من خلال أساليب تدخل عديدة شرعية وغير شرعية،كان اليهود ينفذون مخطط الهجرة، والإستيطان والنشاطات الإقتصادية والسياسية والثقافية،هذا ما يتضح من رسالة لسفير السلطنة العثمانية في "برلين" إبان 17 آب(1900) ذكر فيها: ((ليس من مجال للأوهام حول الصهاينة على الرغم من العموميات الواردة في خطبهم فإن الصهاينة يسعون لإنشاء دولة يهودية كبرى في "فلسطين"،سوف تتسع لاحقاً على حساب الأقطار المحيطة))،فهم على الرغم من انحطاط المسلمين لم يستطيعوا شراء "فلسطين" بأموالهم[3].

والجدير بالذكر أن موقف الدولة العثمانية كان يتميز بطابع خاص من النشاط الصهيوني والدولي على السواء، فقد أصر السلطان العثماني على رفض المشروع الصهيوني سواء في مباحثاته مع "هرتزل" أو مع الوسطاء الأوروبيين لأن (القدس مقدسة مثل مكة)[4].ومع ذلك كانت الحركة الصهيونية، والقوى الدولية، والماسونية،السبب في سقوط حكم السلطان" عبد الحميد" لعدم تساهله معهم حول الهجرة إلى "فلسطين"، ولو قبل السلطان "عبد الحميد" الرشوة التي قدمها تيودور

---

(1)-N.Mandel; Turks, Arabs and Jewish immigration into Palestine(1882-1914), p.80.look: E.Golomb; The History of Jewish Self-Defence in Palestine 1878 – 1921, ,pp.11,13

(2) – مخطوط: سلاطين آل عثمان،جـ23 الخاص بالسلطان عبد الحميد الثاني،مصنفة تحت الرقم 10704، المكتبة الظاهرية – دمشق .

(3) – شيريب سبيريد وفيتش، حكومة العالم الخفية، ترجمة مأمون سعيد، تحرير وتقديم أحمد راتب عرموش، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط14،بيروت، 2005 ،ص 121.فاضل بيات،دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني" رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية،دار المدار الإسلامي،ط1، بيروت،2002،ص 452-453.

(4) – حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، مرجع سابق،ص 280.

"هرتزل" لما سقط حكمه[1].وتؤكد الوثيقة السلطانية الحميدية المرسلة إلى الشيخ "محمود أبو الشامات" – التي ثبتت صحتها – بأن السلطان ما خلع عن العرش إلا أنه رفض عرض (150) مليون ليرة ذهبية مقابل إنشاء وطن قومي لليهود[2] .

لقد ضاعفت الحركة الصهيونية جهودها متعاونة مع الدونمة[3]،والماسونية، والقوى الدولية، وجمعية الإتحاد والترقي، بهدف خلع السلطان "عبد الحميد الثاني" عن العرش،لأنها رأت أن أهدافها وتطلعاتها ومطالبها لن تتحقق طالما بقي هذا السلطان – المعادي للصهيونية وللهجرة اليهودية إلى "فلسطين" – في الحكم. من أجل ذلك تضافرت جميع الجهود لخلعه و إزاحته عن سدة السلطنة. وبالفعل فقد نجحت المؤامرة الصهيونية – الدولية – المحلية في خلع السلطان "عبد الحميد الثاني" عن العرش عام(1909)، وتحققت أولى أهداف الحركة الصهيونية ، بالسماح لليهود بهجرات واسعة إلى الأراضي المقدسة في "فلسطين"[4].ووضَّح السلطان "عبد الحميد الثاني" الأسباب التي دعته إلى الوقوف في وجه الهجرة اليهودية بقوله في مذكراته :((إنه كان لا بد من إشغال الأراضي الخالية من السكان في داخل إمبراطوريتنا،و كان علينا أن نتبع طريقة تهجير مناسبة، ولكننا لم نجد أن هجرة اليهود مناسبة،لأننا لا نريد أن نزرع في أرضنا سكاناً لا ينتمون إلى ديننا نفسه وعاداتنا حتى لا نمكنهم من السيطرة على الحكم، ولذلك نقبل أن

---

[1]– مصطفى طوران، أسرار الانقلاب العثماني، ترجمة كمال خوجه، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،ط1، 1977، ط2، 1978، ط3، 1980،ص65.

[2] – حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، مرجع سابق،ص 285.

[3] – كلمة تركية تعني العودة إي الذين غيروا دينهم من اليهودية إلى الإسلام تمييزاً لهم عن المسلمين الأصلاء.وكانت مهمة هذه الطائفة زرع الفيروسات الغربية وتنشيطها،ونشرها في جميع أطر الدولة وتنظيماتها السياسية والعسكرية والثقافية،وقد أدخلوا في الجيش كثيراً من عناصرهم وأغووا عدداً من الضالين والحاقدين والأغرار،ولقد عرفت بها جماعة من اليهود الذين أسلموا ظاهراً وسكنوا منطقة العرب من آسيا الصغرى،والذين أسهموا إسهاماً كبيراً وفعالاً في تفويض أركان الدولة العثمانية والخلافة الإسلامية.يرجع تاريخ يهود الدونمة يرجع إلى شخص من بينهم يدعى سباتاي، وقصة ((سباتاي)) هذا ترجع إلى الزمن الذي تعرض فيه اليهود للاضطهاد في الأندلس وروسيا وتشرد الكثير منهم هرباً من محاكم التفتيش. للمراجعة: الشاذلي.الدولة العثمانية دولة مفترى عليها،مرجع سابق،ص 146.محمد علي قطب، يهود الدونمة " أصلهم، نشأتهم' دورهم في الانقلاب العثماني،خطرهم على أمة الإسلام،دار القلم، بيروت،(د.ت)،ص 10–11. لطف الله حيدر،الصهيونية وفلسطين" دراسة تاريخية"،منشورات وزارة الثقافة، ط1،دمشق، 2002،ص 110.

[4] – حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، المرجع السابق ،ص 6.

يكون المهاجرون من الدين نفسه والإيمان وواجبنا يحتم علينا تقوية العنصر التركي المسلم، وتشجيع هجرة المسلمين إلى "البوسنة" و"الهرسك" و"بلغاريا" و العمل لاستيطانهم فيها..)) *.

هذه السياسة التي انتهجها السلطان "عبد الحميد" بشأن "فلسطين" وهجرة اليهود اليها،شجعت الكثير من الزعماء والكتاب الذين اكدوا ضرورة الحفاظ على الدولة العثمانية مثلما نشر الزعيم المصري "مصطفى كامل"(1874-1908)(1)عام(1898) كتاباً بعنوان (المسألة الشرقية) أكد فيه ضرورة الحفاظ على الدولة العثمانية ودعا إلى تأييدها والالتفاف حول رايتها،لأنها هي الدولة الوحيدة التي يمكن أن تحارب الإستعمار البريطاني في "مصر" وبقية المناطق الإسلامية والعربية وذكر ((أن بقاء الدولة العلية ضروري للنوع البشري، وإن في بقاء سلطانها سلامة أمم الغرب وأمم الشرق))(2).

3- هرتزل والصهيونية:

بقيت الحركة الصهيونية مفتقرةً إلى التنظيم والتخطيط حتى تطورت إلى حركة سياسية على يد "تيودور هرتزل"،الذي صاغ الأفكار الصهيونية في حركة سياسية ذات طابع عالمي، وأصبح المنظم الفعلي لها. وفي 29 آب(1897) سعى إلى عقد المؤتمر الصهيوني الأول بمدينة بال (Basel) في سويسرة. الذي حضره نحو من مئتي عضو من أنحاء العالم لوضع أول ميثاق للحركة، وقد خطب "هرتزل" في المؤتمر قائلاً:" إننا اجتمعنا هنا لكي نضع الحجر الأساسي للمأوى الذي سيضم إليه الشعب اليهودي وأن العالم كانت معلوماته دائماً غير صحيحة عن الشعب اليهودي. وإن الشعور بوجوب اتحادنا، ذلك الشعور الذي دفعنا إليه سائر البشر في مراحل عدة وبحرارة ، كان في طريقه إلى التحلل حينما قامت في وجهنا أسلحة الاضطهاد العنصري تطاردنا. وقد بث فينا هذا الاضطهاد القوة من جديد.إن الصهيونية هي عودة اليهود إلى حظيرة الفكرة اليهودية المحضة حتى قبل أن يحققوا عودتهم إلى أرض الميعاد،ونحن الصهيونيين نعمل على إحياء روح

---

* – وهذا ما نراه اليوم حيث تعمل إسرائيل على طرد العرب من سكان القدس وتهجيرهم إلى خارج فلسطين.الباحث.

(1) – محامياً، كرس حياته للدفاع عن قضايا وطنه، عمل في الصحافة، وأصدر صحيفة اللواء،وأسس الحزب الوطني عام(1907) لقيادة الحركة الوطنية في مصر .

(2) – القاهرة، 1898، ص13. وصفحات متفرقة من الكتاب.

الشعب اليهودي وبث الحماس فيه كي يمد كل يد المساعدة للأخر وعلينا أن ننشئ حالاً والآن هيئة منظمة، وهذه الهيئة تصبح دائمة كان الشعب اليهودي مفتقراً إليها إلى اليوم"(1).

4- موقف بعض الدول الأوروبية من الحركة الصهيونية:

أ- بريطانية:

خلال القرن التاسع عشر، دعا عدد من ساسة الإنكليز وقسيسيهم وكتابهم إلى تبني فكرة الوطن اليهودي في "فلسطين"(2)،واستمر النشاط الصهيوني – البريطاني،وتزايد نتيجة لشراء بريطانية أسهم "قناة السويس" عام(1875)،وبالدليل القاطع فأن أموال هذه الصفقة لم تكن أموالاً بريطانيةً بقدر ما كانت يهوديةً،لأن عملية الشراء تمت بواسطة "دزرائيلي"(3)،وبأموال عائلة "روتشيلد اليهودية" أيضاً، وقد اعترفت "دزرائيلي" بأن الهدف من هذه العملية لم يكن السيطرة على "مصر" فحسب بل على "فلسطين" أيضاً، وفي عام(1880)، صرح بأن من يملك "فلسطين" يمكنه أن يهدد منطقة القناة(4).

لكن إنكلترا فشلت في تحقيق ذلك واتجهت فيما بعد اتجاهاً جديداً للتعاون مع الحركة الصهيونية لإنشاء الدولة اليهودية في "فلسطين". وبلغ التدخل الدولي في شؤون الدولة العثمانية الوصول إلى اتفاقية برلين التي عقدت بينها وبين الحكومة العثمانية لإقرار بند خاص باليهود والنصارى.وكانت إنكلترا قد أعلنت حمايتها لليهود في "فلسطين" منذ عام(1838) بوصفهم رعايا بريطانيين*.قد أوفدت إلى أراضي الدولة العثمانية بعثات أوروبية – إنكليزية وألمانية– ادعت البحث عن الآثار التاريخية ، بينما كان هدفها التنقيب عن البترول، مع علم السلطان بأهداف هذه البعثات الإنكليزية والألمانية.بدليل قوله:((بأنني كنت سأوافق على التنقيب

---

(1) عمر، تاريخ المشرق العربي،مرجع سابق،ص482–483.انظر: فاضل بيات،مرجع سابق، ص 457–462.

(2) – عمر، المرجع نفسه،ص 477.

(3) – رئيس الوزراء البريطاني.

(4) – حلاق ، موقف دور اليهود و القوى الدولية،مرجع سابق، ص 285.

*– إذا لقد كان موقف بريطانية من الحركة الصهيونية موقفاً داعما لها وقد توجت هذا الدعم بوعد بلفور المشئوم عام(1917) واستمرت الرعاية حتى عام(1948)، لتنتقل الوصاية والرعاية إلى الولايات المتحدة الأمريكية،والتي لم تبخل عن دعم إسرائيل سياسياً وعسكرياً. الباحث.

عن البترول بشرط مصارحتي بذلك،ولكن أن يأتوني كجواسيس فهذا ما لم أرضه أبداً))[1].

ب- موقف فرنسا:

يعتقد البعض أن حملة "بونابرت" على "مصر" في عام(1798)، كانت فاتحة التطلع الصهيوني نحو إستعمار "فلسطين"، ويستندون في ذلك على الرواية الشائعة بأن "بونابرت" قد أصدر عام(1799)، بياناً رسمياً يدعو فيه يهود "آسيا" و"أفريقية" أن يهرعوا تحت رايته إلى دخول "أورشليم" وإعادة بناء الهيكل. ولكن مهما قيل بشأن هذا النداء وانعدام أثره من الناحية الفعلية، فقد ظلت الدعاية اليهودية تشير إليه بمثابة الإعتراف الأوروبي بحقوق اليهود في الأرض المقدسة، وبداية التعاون بين الحكومات الأوروبية واليهود على حساب العرب[2].

جـ - موقف ألمانيا:

ولما كانت الصهيونية قد وضعت ضمن برنامجها كسب تأييد الحكومات من أجل تحقيق أهدافها، فقد ولى "هرتزل" وجهه شطر ألمانيا، إذ أنه إلى جانب ميوله الألمانية كان متأثراً بالمركز الذي أحرزته ألمانيا في الشؤون الدولية بعد عام (1870).ومع تزايد النشاط الصهيوني ودور "هرتزل" الذي أصدر كتابه "الدولة اليهودية" وذيوع نبأ انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول عام(1897)،حاول إقناع الإمبراطور "غليوم الثاني" إمبراطور ألمانيا الذي كان يريد غزو الدولة العثمانية إقتصادياً، فجرت اتصالات مع العثمانيين ومع السلطان "عبد الحميد الثاني"[3].

وكانت ألمانيا قد أصبحت صاحبة النفوذ الأعلى لدى حكومة الباب العالي. وأخذ "هرتزل" يسعى لمقابلة الإمبراطور الألماني حتى أتيحت له الفرصة في اسطنبول إبان 18 تشرين الأول(1889)،عندما كان الإمبراطور في طريقه إلى "فلسطين".وتقرر اللقاء داخل "القدس" في 2 تشرين الثاني(1889)، فحاول "هرتزل" إقناعه بالتوسط للحصول من السلطان العثماني على تصريح بإقامة شركة يهودية (تحت حماية ألمانيا) على أساس أن الإستعمار اليهودي في "فلسطين" لن يفيد أحداً بقدر ما يفيد ألمانيا.وقد اتسمت المقابلة بطابع ودي على عكس المقابلة الثانية في

---

[1] – حرب، مذكرات السلطان عبد الحميد، مرجع سابق، ص42.

[2] – محمد حسنين هيكل،المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، دار الشروق، ط1، القاهرة ،1996، ص 28–30.عمر، تاريخ المشرق العربي، مرجع سابق، ص 475.

[3] – البيطار، القدس في العهد العثماني، مرجع سابق، ص 133

"بيت المقدس" إذ كان فيها الإمبراطور أكثر تحفظاً، وقد تبين أن مشروعات "هرتزل" بالنسبة لفلسطين كانت تتجاوز القدرة الألمانية[1].

إنَّ القضية الفلسطينية التي نشأت منذ أكثر من مئة عام، وبالتحديد منذ نشوء الحركة الصهيونية عام(1897)، ما تزال الشغل الشاغل لكل فلسطيني،وعربي، ومسلم.ولا مبالغة في القول إن هذه القضية باتت دوليةً تمثل مفصلاً أساسياً لكل قضايا المنطقة العربية وتفرعاتها،التي ارتبطت بالقضايا الإقليمية والدولية[2].

وفي النهاية كان للصهاينة ما أرادت حينما تبنت الدول الإستعمارية كافة مخططتها الإستيطانية،وعملت على تنفيذه بإصدار وعد بلفور(1917)،وانتداب بريطانية على" فلسطين" لتشرف على تنمية الوليد (الكيان الصهيوني) داخل "فلسطين العربية"، لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع العربي – الصهيوني،ولتشكل القضية الفلسطينية قضية من أهم قضايا العالم المعاصر.

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى كانت الدولة العثمانية قد تفككت، وزال سلطانها، وبدأت دول الوفاق تتقاسم فيما بينها الأقاليم العربية التي كانت تحت سلطة الدولة العثمانية، وبدأت بذلك مرحلة جديدة في المسار السياسي والتاريخي "لفلسطين العربية"،التي تعرضت لمؤامرة إستعمارية – صهيونية تحت غطاء المشاريع البريطانية،التي مكنت دعاة الصهيونية من تحقيق هدفهم باحتلال "فلسطين"، وإعلان قيام الكيان الإسرائيلي على أرض "فلسطين"[3].

وفي الحقيقة كانت ظروف المنطقة العربية ومناخها ملائمة لأن تحصل الدول الإستعمارية على مآربها،لاسيما أن الإمبراطورية العثمانية كانت قد وصلت في القرن التاسع عشر إلى آخر مراحل الضعف والتمزق والإنهيار، وأصبحت محور النزاع والصراع الأساسي بين العديد من الدول الأوروبية الإستعمارية في تلك الفترة. وأطلقوا عليها اسم (المسألة الشرقية)،وجاءت الصهيونية تلبية للمسألة الشرقية ومشروعاً من المشروعات الإمبريالية الإستعمارية، وجزءاً من ترتيباتها للخارطة العالمية عامةً وللوطن العربي خاصةً[4].

---

[1] –عمر، تاريخ المشرق العربي،مرجع سابق،ص485. حيدر،الصهيونية وفلسطين،مرجع سابق،ص 109.

[2] – حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ، مرجع سابق،ص 7. طوران، أسرار الانقلاب العثماني،مرجع سابق، ص 16–17.

[3] – أبو الحسن، فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني،مرجع سابق، ص 13.

[4] – بهلوان وصالح، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 49–60.

سادساً- مستجد جمعية الإتحاد و الترقي وبداية حكمها:

كان للعوامل الداخلية والخارجية على حد سواء الدور الكبير بنشوء الـوعي القومي في منطقة المشرق العربي، فالثورات الداخليـة والمـؤثرات الخارجيـة كالحملة الفرنسية على "مصر" ونظام الإمتيازات والإرساليات والبعثات التبشيرية، عملت مجتمعةً على تغذية الروح القومية في المنطقة، وبالتالي تبلور هذه الـروح عبر ما سميت بالأحزاب السياسية أو الجمعيات والصحف، وظهـور شخـصيات فكرية سياسية نضالية في تلك المرحلة قادت جماهير الأمة العربية فـي حركـة نضالها التحريرية مع بدايات القرن العشرين[1].

1- بداية نشوئها:

نتيجة للظروف السياسية آنفة الذكر التي مرت بـالبلاد، ونتيجـة للـسياسة الإستبدادية المنفردة من قبل السلطان "عبد الحميد الثاني"،وعملية تعليق الدسـتور وتأجيل مجلس المبعوثان تشكلت جمعية سرية في "اسطنبول" نواتها جمعية تركيـة الفتاة أطلقت على نفسها اسم "حزب الإتحاد والترقي" أو " جمعية الإتحاد والترقي"، كانت الإنطلاقية الفعلية لها عام (1889) على يد مجموعة من طلبـة المدرسـة الطبية العسكرية في اسطنبول[2].أنشئت فروع لها في جميع أنحاء البلاد العثمانيـة (مصر، بلاد الشام، وحتى أوروبا) وتجسدت دعوتها بإنشاء صحف متعددة لنـشر أفكارها في كل من "مصر" وأوروبا و"سلانيك"[3] تجاوز عددها الأربعين جريـدةً تحت أسماء مختلفة، لكن لم يصمد منها إلا ثلاث فقط[4].

لقد كان انتشار هذه الجمعية كبيراً وسريعاً حيث انطلقت من المدرسة الطبية العسكرية إلى المدارس الحكومية العالية الأخرى الموجودة في "الآستانة" فـشملت الكلية العسكرية، والمدرسة البيطرية،وكلية الإدارة الملكية،والكلية البحرية،ومدرسة المدفعية والهندسة[5].

---

(1) – عمر، تاريخ المشرق العربي، مرجع سابق، ص 403 إلى 433.

(2) – يحيى، العالم العربي الحديث،مرجع سابق،ص 421- 422. عامر،الإمبراطوريـة العثمانيـة، مرجـع سابق، ص 349-350.

(3) – سلانيك: مرفأ في شمال اليونان (مقدونيا) كان قديماً يسمى تسالونيكي وإليه ينـسب مـصطفى كمـال أتاتورك من سالونيك مؤسس تركيا الحديثة. المنجد في الأعلام، ص 309.

(4) – العظمة، مرآة الشام، مرجع سابق، ص 362- 363.

(5)– يحيى، المرجع السابق،ص 422.

2- أهدافها وبرنامجها السياسي:

كان من أهم أهدافها القضاء على الحكم الإستبدادي وتسلط السلاطين العثمانيين، والعمل على إقامة الحكم في الدولة العثمانية على أساس دستوري يضمن للأمة حريتها وحقوقها ويفتح أمامها الآفاق ويزيل عنها الجهل والتخلف عن ركب الحضارة الأوروبية[1].

وكان بعض الشباب العرب مستتيروهم مندمجين في هذه الدعوة،منهم من كان منتسباً إلى تلك الجمعية بوصفها سياسية عثمانية، وقد اشترك أولئك بالحركة الدستورية، وساهم النواب العرب بإنشاء منظمات حكومية ونيابية في البلاد مع رجال الدولة العثمانيين المستتيرين.

لقد ذاق هؤلاء طعم الخيبة، كما حصل مع مجموعة شباب تركيا الجديدة إثر تعليق الدستور من قبل السلطان "عبد الحميد الثاني" وإيقاف أعمال المجلس النيابي، إلا أنهم ما لبثوا أن استبشروا خيراً بعد إعلان الدستور للمرة الثانية (1908) وتأملوا خيراً من الدولة العثمانية والإتحاديين. ولكن سرعان ما خابت آمالهم للمرة الثانية بسبب السياسة العنصرية التي اتبعها الإتحاديون في الدولة، وفرضهم للغة التركية، وتبنيهم للطورانية[2]التركية وهي التي تؤكد الأصل الطوراني للأتراك،و تنص على أن السبيل الوحيد لإحياء العرق التركي هو الإتحاد مع جميع طورانيي الأصل مع العلم أن أكثرهم يخضع للحكم الروسي، والغاية الأساسية هي مهاجمة الجامعة السلافية وخطط روسيا في دعمها وكذلك الحركة القومية العربية التي بدأت بالنهوض في البلاد العربية.انضم لهذه الجمعية كما أسلفت بعض الأحرار العرب بوصفهم مواطنين عثمانيين لا قوميين عرب،ودخلها أيضاً أعضاء من قوميات أخرى من "يهود"، و"مسيحيين"[3].

---

[1]- رافق، العرب والعثمانيون، مرجع سابق،ص 533- 543. محمد عزة دروزة،، حول الحركة العربية الحديثة تاريخ ومذكرات، ستة أجزاء، ج1، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1949، ص 20- 21.
هند فتال ورفيق سكري،تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، طرابلس، ط1، لبنان، 1988،ص 167

[2] - الطورانية: أشهر دعاتها ضايحوك ألب غاني ويوسف آقشورا اللذان قدما من روسيا وكثير من الأدباء والمفكرين، وهم يقولون أنهم ترك أولاً ثم مسلمون ثانياً.شكيب أرسلان، حاضر العالم الإسلامي، مجلدين، المجلد الأول، القاهرة، 1933، ص 158- 159.

[3]- رافق، العرب والعثمانيون، المرجع السابق، ص 534- 535. دروزة، المرجع السابق، ج1، ص 21.

لقد تأسس فرع "دمشق" لحزب الإتحاد والترقي عام (1906) أي في الوقت نفسه الذي تشكل في "سالونيك"، ولقد كان لهذا الفرع الدور الكبير في الضغط على الوالي في "دمشق" "شكري باشا" (وهو أحد وزراء الدولة العثمانية) بعد الإنقلاب في تموز (1908) للقيام بطرد عدد من كبار الأعيان الدينيين العلمانيين الذين عملوا في إدارة الولاية ممن كانوا موالين للسلطان "عبد الحميد الثاني"، ومن بينهم رئيس المجلس الإداري للولاية "محمد فوزي باشا العظم"[(1)] ونقيب الأشراف و"المفتي الحنفي" وأحد القضاة في المحكمة الشرعية وقواد كثيرين من الألوية.كما فقدت عائلات "كآل البكري" روابطها المهمة مع الحكومة المركزية، عندما طردت الجمعية أمين سر السلطان "عبد الحميد الثاني الدمشقي" "عزت باشا العابد"[(2)].

لكن كان لهذه الجمعية وما مارسته في النهاية من تمييز ضد العرب دوراً في إيقاظ الوعي القومي لدى العرب وخاصةً الطلاب العسكريين الدارسين في "الآستانة"، هؤلاء الذين أصبحوا فيما بعد النواة الحقيقية للحركة العربية القومية التي قادت البلاد للتحرر.

3- السلطان عبد الحميد الثاني وجمعية الإتحاد و الترقي:

لقد قام حزب الإتحاد والترقي بمعارضة حكم "عبد الحميد"للتخلص منه،الذي اكتشف عام(1897)،هذا الجهاز السري نفى العديد منهم،ففر بعضهم إلى "باريس"، وأرسل السلطان مدير الأمن العام الفريق أول "أحمد جلال الدين باشا" إلى "باريس"،لاستمالة أعضاء المعارضة من الإتحاديين فنجح في استمالة أكثرهم، ومنحهم "عبد الحميد" مناصب كبيرة في الدولة، إلا أن المعارضين، ظلوا على معارضتهم ففي مؤتمر "باريس" الذي عقد بين 4 – 9 شباط(1902)، للأحرار العثمانيين،حضرته كل العناصر المعارضة لحكم "عبد الحميد" وعلى رأسهم الإتحاد والترقي، وكان من قراراته " تقسيم الدولة العثمانية إلى حكومات مستقلة استقلالاً ذاتياً على أساس عرقي وقومي، وطالب المؤتمرون من الدول الأوروبية التدخل لإنهاء حكمه.

---

(1) – محمد فوزي باشا العظم: (1880– 1919) كان يحسن التركية والفرنسية، عين مترجماً في ديوان الأمور الخارجية، ثم منشئاً في ديوان مجلس الشورى، وهو والد السياسي السوري.محمد عبد اللطيف صالح الفرفور، أعلام دمشق في القرن الرابع عشر، دار الملاح،ودار حسان، ط1، دمشق، 1987،ص 222.

(2)– فيليب خوري،أعيان المدن والقومية العربية، سياسة دمشق،(1860– 1920)، بيروت، 1993، ط1، ص 95– 96.

في عام(1908)، اضطر السلطان عبد الحميد إلى إعلان المشروطية (الثانية)، وتولت جمعية الإتحاد والترقي الحكم، وأعلنت تمثلها لمبادئ الثورة الفرنسية(الحرية، و،العدالة، والمساواة، والأخوة)[1].

وفي نهاية هذا الفصل نقول: إن ازدياد الوعي القومي لدى الشعوب العربية في تلك المرحلة كان ضرورةً حتميةً لإنجاح عمل هذه الجمعيات السالفة الذكر، ولفهم أفكار وطموحات الكثير من المفكرين العرب الذين ظهروا في تلك المرحلة.

لكن هذا الأمر لم يكن قد تحقق بعد في المنطقة، بسبب سيطرة فكرة الوحدة المصيرية ما بين الدولة العثمانية بوصفها إطاراً يحوي الشعوب الإسلامية كلها تحت جناحيه وما بين الشعوب العربية التي تدين بأغلبها بهذه الرابطة الدينية، لكن ما أن تبلورت هذه الفكرة وتطورت حتى أثمرت ثورة عارمة في المنطقة قادها "الشريف حسين"في بدايات القرن العشرين.

فضلاً عن ذلك كله فإن للعصر ظروفه وللأمة ظروفها، هذه الظروف وتلك المستجدات دفعت الأتراك الطورانيين إلى بلورة قوميتهم، ولم يكن الأتراك الجدد أكثر تطلعاً من العرب إلى بلورة قوميتهم، ومن الخطأ تجاهل مستجدات العصر، ولا مبالغة أن العرب لم يكونوا يقصدون بحركتهم الانفصال عن "الأتراك"، لولا تشدد الأتراك الجدد ومحاولتهم إعادة الهيمنة على شعوب تمتلك تراثاً أصيلاً ولديها نسيج قومي متماسك، عجزت الشعوب الغربية عن تقطيعه أو تمزيقه.

إن العرب كغيرهم من الشعوب لهم تطلعاتهم وآمالهم، ولهذا فكروا بالإنفصال عن الدولة العثمانية بعدما عجزوا عن إقامة تفاهم عادل مع أعضاء جمعية الإتحاد والترقي.

لم يكفّر العرب الترك يوماً، والعرب الأصالة فيهم والرسول منهم وإذا كان الأتراك قد تخلوا عنهم، فلأتراك ظروفهم، وللعرب ظروف فالتاريخ المشترك ما بين العرب والترك ممزوج بعرق الشعبين.

[1] – عامر، الإمبراطورية.العثمانية، مرجع سابق، ص 365-366.

الفصل الرابع

انعكاسات مؤتمر برلين على الوطن العربي

(1881–1918)

أولاً- التنافس الاستعماري واحتلال فرنسا لتونس 1881:

1- تونس قبيل الاحتلال الفرنسي:

مرعلى "تونس" خاصة في العصر الإسلامي حكومات مختلفة، كان آخرها "الحفصيون" الذين حكموا من عام (1228 – 1574م)، وظلوا في حكم البلاد حتى النصف الثاني من القرن السادس عشر عندما استولى عليها "العثمانيون" عام (1573م)[1].

انتخب القادة العسكريون في "تونس" حاكماً منهم أطلقوا عليه لقب "باي"، استطاع الإمساك بحكم ولاية "تونس" بيده، بينما لم يبق للوالي العثماني إلا الاسم فقط.وبرزت في "تونس" أسرتان حاكمتان: الأولى أسسها الاسطة "مراد"،توارث أفرادها الحكم حتى عام(1705)،والثانية الأسرة "الحسينية" التي أسسها الوالي العثماني "حسين علي باشا"،والتي بقيت تحكم حتى عام(1957)، حين أعلن النظام الجمهوري، وبناء على ذلك كانت "تونس" تابعة اسمياً للدولة العثمانية، ويستقل بحكمها الفعلي حكام محليون يطلق عليهم اسم البايات الذين تشبه سلطتهم سلطة الملوك لأنهم يتناقلون السلطة وراثياً.وكان لموقع "تونس" أهمية كبيرة من حيث تأثيرها على طرق الملاحة والمواصلات بين حوضي "البحر المتوسط" الشرقي والغربي، لذلك أصبحت هدفاً للطامعين المستعمرين ولاسيما فرنسا[2].

2- **علاقات الدول الأجنبية بتونس قبيل الاحتلال:**

أ- علاقتها بالدولة العثمانية:

كانت علاقة "تونس" مع الدولة العثمانية مستقرة إلى حد ما منذ أن تولت الأسرة "الحسينية" إدارتها ،ولم تكن الدولة العثمانية مدركة أهمية "تونس"،هذا ما تؤكده الفرمانات السلطانية وقد آثرت الدولة العثمانية على إطلاق حرية التصرف للباي،وتفويضه تفويضاً مطلقاً في الشؤون الداخلية شريطة المحافظة على رعايا السلطان، والإلتزام بالحقوق المقررة للباب العالي وفي مقدمتها إعانة الدولة العثمانية في حالة الحرب وذكر اسم السلطان في الخطبة وعلى السكة المستخدمة، ورفع علم الدولة العثمانية،بالإضافة إلى ما جرت العادة على تقديمه من هدايا ومجاملات في المناسبة المختلفة، وإلتزام أفراد الأسرة "الحسينية" نوعاً ما بتقديم

---

[1] – الهاشمي، العصر الحديث، مرجع سابق، ص 299.

[2] – المرجع نفسه ، ص 311.

بعض المساعدات الحربية للدولة العثمانية ولاسيما في حرب "القـرم"(1853 – 1856م).أما في بعض الأمور الأخرى،فإن "أحمد بـاي" (1838–1855م)[1] لم يلتزم بالتنظيمات الخيرية التي اعتمدتها الدولة العثمانية عام (1838)،وحينما تولى الباي "محمد الصادق" العرش(1859–1883م) سعى للحصول على فرمان من الباب العالي لإمتيازات واضحة، وفعلاً فقد صدر فرمان في عام(1871)، يؤكد هذه العلاقات ويمنح "تونس" إمتيازات أشبه بالاستقلال.

ب- علاقتها بأوروبا:

توافد الأوروبيون على "تونس" بشكل ملحوظ منذ أن عقد "فرانسوا الأول"[2]، معاهدة مع "سليمان القانوني" عام (1535م)، وحصلت فرنسا بموجبها على إمتيازات الإقامة والتجارة وغيرها.ولم يكن بالإمكان رؤية خطرها على الولايات العربية آنذاك، بسبب قوة الدولة العثمانية، وبتقدم أوروبا صناعياً وتقنياً وبتراجع الدولة العثمانية إدارياً وإقتصادياً غدت تبدو قيوداً على السلطة القائمة في هذه الولاية أو تلك.كذلك لم تلبث هذه الإمتيازات أن منحت لرعايا الدول الأوروبية تدريجياً بحيث لم تبق دولة أوروبية لم تنل إمتيازات مثل فرنسا، وفيما بعد عدت هذه الدول أن الإمتيازات حق من حقوق رعاياها.وبضعف السلطة العثمانية في "تونس"، تطلع بعض أفراد الأسرة "الحسينية" إلى الظهور كحكام مستقلين، فاندفعوا إلى عقد المعاهدات مع الدول الأوروبية بمعزل عن الدولة العثمانية. وهكذا كونت "تونس" علاقتها مع الدولة الأوروبية[3].

هذا وقد تطلع الفرنسيون إلى "تونس" إبان الستينيات من القرن التاسع عشر لعوامل عدة،من أهمها ترسيخ قواعد إمبراطورية فرنسية في شمال "إفريقية" لاسيما بعد إقامة الإيطاليين لوحدتهم و تطلعهم إلى "تونس" لقربها من جزيرة "صقلية".ولأن "تونس" حسب التعبير الإيطالي"عنبر روما"، وكان على فرنسا التصدي للأطماع الإيطالية.وإنكلترا تطلعت هي الأخرى إليها ولاسيما بعد تزايد جالياتها في "مالطا"،وقيام الجالية الإنكليزية في "تونس" بنشاط واسع بأعمال المياه والغاز والسكك الحديدية وغيرها. وإذا كانت فرنسا تسعى إلى تقوية شعور

---

[1] – يعد من أكثر الحكام اهتماماً بإصلاح الدولة و المجتمع زار فرنسا ودهش بقصر فرساي وما إن عاد إلى بلاده حتى أمر بإنشاء قصر مشابه له سماه المحمدية. عامر، المغرب المعاصر،مرجع سابق، ص 82.

[2] – ملك فرنسا له علاقات جيدة مع السلطان العثماني سليمان القانوني .

[3] – عامر ، تاريخ الإمبراطورية العثمانية، مرجع سابق، ص 94.

الإستقلالية لدى بايات "تونس"، فإن إنكلترا تميل إلى تقوية الصلة بين "تونس" والدولة العثمانية لأسباب كثيرة، لا مجال هنا لذكرها وتوضيحها، وبتعبير آخر يمكننا القول: كانت العلاقات الأوروبية مع "تونس" مقتصرة على فرنسا وإنكلترا لأسباب تتعلق بالدرجة الأولى بالمصالح الإستراتيجية.

فمن جهة إنكلترا: كانت سياستها قائمة على المحافظة على الوضع الراهن، وهو اتجاه اتسمت به السياسة الإنكليزية تجاه الدول عامة والدولة العثمانية خاصةً، ولم يكن الإنكليز راغبين بالحياد عن هذه السياسة إلا بعد الحصول على بديل،وقد طالبت إنكلترا فرنسا بعدم التوسع نحو "تونس"[1] .

أما إيطاليا: فقد تطلعت إلى "تونس" منذ توحدها و تخلصها من النفوذ الفرنسي(1870م)، فهي منذ ذلك الحين عدتْ نفسها وريثة "روما" القديمة، وحلمت بالسيادة على "البحر المتوسط"، يضاف إلى ذلك أن شمال "إفريقية" عامة، و"تونس" خاصة، يبدوان مجالاً خصباً لامتصاص حركات الهجرة الإيطالية، فاستمرت إيطاليا في العمل على تقوية مركزها داخل "تونس"، وفي الوقت نفسه منعها فرنسا من تقوية نفوذها هناك، مع حدوث تقارب إنكليزي- إيطالي، إلا أن مستجدات جديدة حالت دون استمراره،فمن ناحية حان الوقت لتصفية "المسألة التونسية"، ومن ناحية ثانية ظهور تبدل في السياسة البريطانية إزاء مسألة المحافظة على الدولة العثمانية،ومن ناحية ثالثة الظروف الدولية التي فرضت على ألمانيا وإنكلترا الإتفاق على ما يسمى ((بمنحهما)) "تونس" إلى فرنسا عام(1878م).(أي في مؤتمر برلين).وانسحاب إنكلترا من اللعبة التونسية،جدد التنافس بين فرنسا وإيطاليا،وأسفر عن خروج إنكلترا لكي تحرج الموقف الإيطالي، وتخوفها من الدخول في مغامرات مع الدول الكبرى لا تعرف مداها، فهي في نظر أوروبا دولة ضعيفة، ووحدتها حديثة العهد ومعرضة للتفرقة والإنقسام، وعدم ثقتها بإنكلترا ولاسيما بعدما تضاعف الخطر الروسي على الدولة العثمانية.ومن ثم توتر العلاقات بين إنكلترا وروسيا ، وتعهد "بسمارك" بإقناع الدول بعد عقد مؤتمر دولي لتسوية المشكلة واشتراط فرنسا حضور المؤتمر في حال عدم بحث قضايا "مصر"،و"سورية"، و"تونس" في المؤتمر[2].

---

[1] –عامر،الإمبراطورية،مرجع سابق، ص 95.

[2] – عامر، تاريخ المغرب المعاصر، مرجع سابق،ص 96. عبد المجيد المطوي، تونس وفرنسا في القرن التاسع عشر، كتاب البعث \ 17\، ط1، 1957، ص 10.

هذا التبدل للسياسة الإنكليزية إزاء الدولة العثمانية ، كــان يعنـــي بالتـــالي تبـــدلاً لسياستها في "تونس"،وحسب رأي وزير الخارجية الإنكليزي ورجال الحــرب أن "قبرص" هي مفتاح غربي "آسيا" و"جبل طارق"،وقبـــل قيـــام إنكلتـــرا بـــاحتلال "قبرص"، أعلم وزير الخارجية الفرنسي استعداد بريطانية الإعتـــراف بمـــصالح فرنسا في "البحر المتوسط"، وموافقتها على حرية التصرف الفرنسي في "تونس".

أما من جهة فرنسا، فلا شك أن "المسألة التونسية"، بدأت تدخل فـــي إطـــار السياسة الفرنسية منذ احتلال فرنسا "للجزائر" عام(1830م).

أما ألمانيا فلم تكن طامعة في الإستيلاء على "تونس" ولم تكـــن قـــد قـــررت النزول إلى الميدان الإستعماري بعدُ،لكنها حاولت الإفادة من هذه المـــشكلة كـــي توجه أنظار فرنسا صوب الخارج بعيداً عن "الألزاس" و"اللورين" وتجعلها تحصل على تعويض ينسيها نكبتها الأوروبية ويجعلها تتنافس مع "إيطاليا" فيمكن لألمانيـــا أن تأمن بذلك من فرنسا ومن إيطاليا،وحينما تأزم الموقف في "البلقـــان" وافقـــت ألمانيا على أن تحصل بريطانية على جزيرة "قبرص" قاعدةً أماميةً لها في "البحر المتوسط" تدافع عن خطوط مواصلاتها فيه وتمنع عن طريقهـــا خـــروج القـــوات الروسية من المضائق وتبعد بها بريطانية أطماع فرنسا في "تونس"[1].

وبذلك اكتملت خطوط سياسة "بسمارك" لوضع الدول الأوروبية كل واحـــدة في مواجهة الأخرى بشكل يسمح بالوصول إلى توازن دولي ولا تتمكن فيـــه أيـــة دولة أوروبية من تغير موقفها مادام هنا الموقف الذي ارتبط بمـــصالحها الفعليـــة ولكن يسمح لألمانيا وحدها أن تحصل على حرية العمل والاســـتمرار فـــي بنـــاء بلادها وفرض نفوذها وتفوقها على القارة الأوروبية نفسها، وقد تمكنت ألمانية من تنفيذ هذه السياسة في مؤتمر "برلين" الذي انعقد عـــام(1878)، لبحـــث الموقـــف الدولي الناتج عن حرب "البلقان" والحرب العثمانية- الروسية ،وخرجت إنكلتـــرا من هذا المؤتمر،وقد أعلنت موافقة الدولة العثمانية على احتلالها "لقبـــرص" أمـــا فرنسا فقد أعلنت دهشتها من هذه التسوية لأنها قد وجدت ألمانيا توجـــه أنظارهـــا صوب "تونس" كمنطقة نفوذ توسع لها وقد تمت هذه التسوية دون معرفة إيطاليـــا ودون محاولة استرضائها[2].

---

[1] - حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، مرجع سابق ،ص 43.

[2] - عامر، المغرب المعاصر، مرجع سابق ، ص4 .جلال يحيى: المغرب العربـــي والإســـتعمار، الـــدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966، ص 41- 42.

3- الإعداد الدبلوماسي لاحتلال تونس(1878 – 1881):

كانت السياسة البريطانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر هي الدفاع عن سلامة الدولة العثمانية،لذلك تدخلت ضد "محمد علـــي" عــام(1840)،وضــد روسيا في حرب "القرم"(1853-1856)،لكن افتتاح "قناة السويس" عــام(1869)، وفشل سياسة الإصلاحات في الدولة العثمانية، وإفلاسها عام(1875) دفع الإنكليز إلى إعادة النظر في سياستهم على ضوء مصالحهم. وأعلن ســفير إنكلتــرا فــي "برلين" أن بلاده تخلت كلياً عن سياستها التقليدية وأنه حان الوقــت للــدفاع عــن المصالح البريطانية بتسوية أرضية جديدة،وشجع "بسمارك" إنكلترا على احــتلال "مصر"،تلك الطامعة في أكثر من هذا، مثل احتلال جزيرة"قبرص" في "المتوســط" الشرقي تجعل منها قاعدة عسكرية[1].

استغلت إنكلترا الأزمة الشرقية عام(1875) فحصلت من الدولــة العثمانيــة على جزيرة "قبــرص" ليتخــذها الأســطول البريطــاني قاعــدة للــدفاع عــن المضائق.وسعت إنكلترا لحرمان الروس من المكاسب التي حققوها في "البلقــان"، ومن أجل هذا سعت لكسب تأييد الدول الأوروبيــة،فــي فــي آذار عــام(1878) عرضت إنكلترا على إيطاليا تبادل وجهات النظر حــول المــصالح الإنكليزيــة- الإيطالية في حوض "البحر المتوســط"، وحــول مــسائل "مــصر"، و"تــونس"، و"طرابلس".وكان أمام "إيطاليا" فرصة ثمينة لتحصل على موافقة بريطانية علــى احتلالها "تونس".وقام رئيس وزراء النمسا بمحاولة لتحويل أنظــار إيطاليــا عــن "البلقان"، وعن الأراضي الإيطالية التي ما تزال خاضعة للنمسا – وقــد عــرض عليها "تونس".

وفي عام(1877)،نصح "بسمارك" إيطاليا بالتفاهم مع النمسا حول تعويضات مقابل ضم النمسا "للبوسنة" و"الهرسك"، – وبارك سلفاً ضم "تونس"أو "طــرابلس" أو"ألبانيا".لكن وضع الحكومة الإيطالية الــضعيف برلمانيــاً،والوضــع الــداخلي المضطرب في إيطاليا،والجيش الإيطالي الضعيف، والوضع المالي السيئ، كل هذا دفع – إيطاليا إلى التزام سياسة الحذر والإمتناع عن التورط بأية التزامــات قــد تؤدي إلى مخاطر.

---

[1] – محمد رفعت بك،التيارات السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط ، لجنة البيان العربــي،القــاهرة، 1949، ص 183-184. فارس،المغرب الحديث، مرجع سابق،ص 362.

أدى هذا إلى تحول الأنظار نحو فرنسا.التي كانت "إنكلترا" بحاجة إلى دعمها لها ضد الروس لإجبارهم على التخلي عن معاهدة "سان استفانو"،وكان على إنكلترا أن تقدم لفرنسا تعويضاً ثمناً لسكوتها عن احتلال "قبرص"، كما كانت ترغب في أبعادها عن" مصر".وكانت إنكلترا تدرك أن "تونس" ستسقط يوماً ما في يد فرنسا أو إيطاليا،ومن مصلحة إنكلترا أن تكون فرنسا لا إيطاليا في "تونس" لأنها لم تكن تريد أن تتحكم دولة واحدة في المضيق "الصقلي".وفي 6 تموز عام(1878)،أي قبل انتهاء مؤتمر "برلين" بأسبوع علمت فرنسا لأول مرة بموضوع "قبرص"[1].أبدى وزير خارجية فرنسا لزميله البريطاني دهشته واستياءه، لكنه بسبب عزلة فرنسا، قبل أن يناقش مع الوزير البريطاني مسألة توازن – جديد في "المتوسط". وأثناء ذلك عرض الوزير البريطاني على زميله الفرنسي "تونس" " خذوا "تونس" إذا رغبتم فأن إنكلترا لن تقاومكم فيها وستحترم قراركم[2]" وفي مقابلة أخرى قال: " أنكم لا تستطيعون أن تتركوا قرطاجة بأيدي البرابرة[3]" .

وبعد انتهاء مؤتمر "برلين" حرص الوزير الفرنسي الحصول على تأكيد رسمي إنكليزي يعطي فرنسا كرتاً أبيضاً في "تونس".وقد حصل على هذا التأكيد في آب عام(1878). وشجع "بسمارك" بدوره فرنسا على أخذ "تونس" ليحول أنظارها عن "الألزاس" و"اللورين" وليوقعها في مشاكل مع إيطاليا وقال:"أني اعتقد أن الكمثرى التونسية قد نضجت، وأنه حان الوقت لتقطفوها.إن هذه الثمرة الإفريقية يمكن أن تفسد أو أن يسرقها أحد آخر، إذا تركتموها وقتاً طويلاً على الشجرة ...." [4].

4- موقف الدول الأوروبية من المسألة التونسية:

أ- ألمانيا:

بعد أن ألحقت ألمانيا "الألزاس" و"اللورين" بإمبراطوريتها صرفت نظرها للإحتفاظ بهما مع إبعاد فرنسا عن فكرة الأخذ بالثأر. ورأى" بسمارك" أن يفسح المجال أمام قادة فرنسا في بسط النفوذ خارج أوروبا محتفظاً بالوضع الذي نتج في أوروبا عن حرب(1870م) وقد عمل على توجيه الدول نحو الشرق وكان لا يمانع

---

(1) – فارس، تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، مرجع سابق،ص 362.

(2) - صفوة، مؤتمر برلين، مرجع سابق، ص43.

(3) - المرجع نفسه، ص 45.

(4) – فارس،المرجع السابق،ص364.

من أن يمتد نفوذ فرنسا إلى "تونس" ونفوذ إنكلترا إلى "مصر"[1].ولكي ينجح مؤتمر "برلين"، أوعز للساسة الفرنسيين بضرورة السيطرة على "تونس"،ولما وقعت معاهدة "باردو" كان أول من هنأ فرنسا وأول من أمر نائبه في "تونس" بإتباع السياسة الفرنسية. وقد اعتمدت "باريس" كثيراً على "برلين" فيما أرادت الدولة العثمانية استخدام القوة قصد استعادة الولاية المنكوبة،فمنع" بسمارك" الباب العالي من التدخل في خصومة مع "فرنسا" فاضطر للتنازل[2].

ب- روسيا:

لم تقم روسيا بدور ايجابي في المسألة التونسية وأن أثرت بطريق غير مباشر على "مصر" و"تونس"بعد أن هزمت الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليها[3].

جـ- إنكلترا:

كانت إنكلترا من الطامعين في "تونس" وتقدر الضرر البالغ الذي ينشأ عن إستيلاء فرنسا على "ميناء بنزرت" فهو يزيد من سيطرة فرنسا البحرية في "البحر المتوسط" وهو يقربها من "خليج السويس" وما وراء "خليج السويس". إلا أن هذه النظرة الإنكليزية لم تلبث أن تحولت إلى نظرة من نوع ثان فإن إنكلترا استولت على "قبرص" وفق معاهدة سرية مع الدولة العثمانية. ولما انعقد مؤتمر "برلين" كان لها ورقة تلعب بها على المنضدة، هي "المسألة التونسية"[4].لقد اجتمع وزير الخارجية الإنكليزي بوزير الخارجية الفرنسي في أروقة المؤتمر وقال له:" إنكم لا تستطيعون أن تتركوا "تونس" بين أيدي البرابرة" أن إنكلترا يسرها الآن أن تكون "تونس" تحت فرنسا إذا كانت فداء "قبرص"، وإذا كانت تسهِّل سبيل السيطرة الإنكليزية على "مصر".وقد قال وزير الخارجية الفرنسي: إن فرنسا لا يخطر لها أن تتكلف المصاريف الباهظة في تلك الفترة لجعل "بنزرت" ميناءً حربياً. بل كل ما تريده هو جعلها ميناءً تجارياً. وقد قيل أن إنكلترا سهلت لفرنسا احتلال "تونس" على أمل أن تخرجها منها بعد مدة قصيرة لتحل محلها[5].

---

[1] – المطوي، تونس وفرنسا، مرجع سابق، ص 64.

[2] – المرجع نفسه ،ص 65.

[3] – المرجع نفسه ص 67.

[4] – المرجع نفسه،ص 68.

[5] – محمد بيرم التونسي،صوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار،المطبعة الإعلامية ،ج1، ط1، مصر، 1884،ص 132-133.

د- إيطاليا:

كانت إيطاليا منذ زمن بعيد تحلم باستعادة أملاك الإمبراطورية "الرومانية" القديمة وترغب في أن تشغل دوراً مهماً في "البحر المتوسط" وهذا لا يأتي إلا بالإستيلاء على "تونس" القريبة من "صقلية".وفي القرن التاسع عشر ظهرت مطامع إيطاليا القوية في "تونس". فاندفع الإيطاليون إليها حتى مهدوا للإستعمار السياسي بالإستعمار الإقتصادي واصطدمت إيطاليا بالمطامع الفرنسية فشنتها في "تونس" حرب ضد فرنسا. وقد جندت إيطاليا كل قواها في سبيل تحقيق مطامعها[1].

هـ- الدولة العثمانية:

كانت الدولة العثمانية تصنف "تونس" ولايةً عثمانيةً منذ احتلها "خير الدين بربروسا" وتعدُّ أن ولاة "تونس" يُقَلَّدون منصبهم من الباب العالي،رغم تمتع هذه الولاية باستقلالها الذاتي،ولما فرضت الحماية الفرنسية على "تونس" كان المتوقع طبعاً أن تقوم الدولة العثمانية بكل جهودها لإستعادة نفوذها في "تونس"،هذا ما حدث، فقد قامت بجهودها الدبلوماسية لدى الدول الموقعة على معاهدة "برلين" لكنها لم تجد نصيراً لها.ولم تعترف الدولة العثمانية بالحماية الفرنسية على تونس إلى أن عقدت معاهدة "سيفر" بعد الحرب العالمية الأولى وتنازلت عن كل حق لها في "تونس".

5- الحملة الفرنسية على تونس ومعاهدة باردو(1881):

استغلت فرنسا غارة مزعومة لقبيلة "خُمير" التونسية على الأراضي الجزائرية لتبدأ عملياتها العسكرية في "تونس". وبسبب المعارضة الداخلية القوية أعطت الحكومة الفرنسية لهذه العمليات طابع حملة تأديبية لتتجنب رفض البرلمان الموافقة على الاعتمادات اللازمة.وفي أواخر نيسان عام(1881م)، دخلت القوات الفرنسية الأراضي التونسية من "الجزائر"، وأنزل الأسطول الفرنسي قوات في "بنزرت" – فاضطر الباي بعد يئس من الحصول على أي عون دولي إلى توقيع معاهدة "باردو" في 12 أيار عام(1881م).التي تضمنت:

أن تحتل القوات الفرنسية المراكز التي تراها ضرورية لتوطيد النظام وسلامة الحدود والسواحل، ويكون هذا الاحتلال مؤقتاً وينتهي عندما تتفق

---

(1) – بيرم التونسي،صوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار' مرجع سابق. ص 70.

السلطتان الحربيتان الفرنسية والتونسية وتقرران أن الإدارة المحلية أصبحت قادرةً على ضمان المحافظة على النظام[1] .كما نصت المعاهدة على وجود وزير مقيم وسيط بين الحكومة الفرنسية والسلطات التونسية في كل المسائل التي تهم الجانبين.ويُكلَّف الدبلوماسيون والقناصل الفرنسيون في البلدان الأجنبية بحماية المصالح التونسية والرعايا التونسيين.ويتعهد الباي بعدم عقد أي اتفاق ذي طابع دولي دون إخبار الحكومة الفرنسية والحصول على موافقتها.وتضمنت المعاهدة وضع نظام مالي لمصلحة الدينَّ العام.وضمنت فرنسا للباي حمايته من كل خطر يمكن أن يتهدده أو يهدد أسرته أو يمس سلامة مملكته. وكان النصر سهلاً،فقد حصلت فرنسا على معاهدة تتضمن سيطرتها على "تونس" بمجرد نزهة عسكرية. لكن العاصفة هبت فجأة من الجنوب.فقد ثار الجنوب التونسي،واحتل الثوار "صفاقس"،و"القيروان" وما لبثوا أن سيطروا على الساحل الجنوبي الممتد من صفاقس حتى حدود "طرابلس" بما في ذلك جزيرة "جربة" وخليج "قابس"[2].فاضطر الفرنسيون إلى إرسال قوات كبيرة برية وبحرية حتى أمكنهم التغلب على الثوار أواخر عام(1881).لكن الحكومة الفرنسية التي تحملت مسؤولية احتلال "تونس" سقطت بسبب هجمات شنتها المعارضة والصحافة.واتهمت المعارضة أنها عملت لصالح المضاربين ورجال الأعمال. لكن أحداً لم يفكر بالتخلي عن "تونس". وفي 8 حزيران عام(1883)،قبل الباي الجديد على توقيع معاهدة جديدة "المرسى" التي عُدّت مكملةً لمعاهدة "باردو" فقد وسعت اختصاصات الدولة الحامية[3] .

ثانياً- تنامي التآمر الأجنبي واحتلال بريطانية مصر والسودان(1882):

أ- مصر:

1- مصر قبيل الاحتلال الإنكليزي:

استمر التنافس الشديد بين الإنكليز والفرنسيين للحصول على إمتيازات في "مصر"، ولاسيما في مجال طرق المواصلات، فقد عرضت فرنسا على "محمد

---

(1)-Guillen p.La politique exterieure de al France,L'expansion,(1881-1898), Imprimerie Nationale,1958,p94

(2) – فارس، المغرب الحديث والمعاصر، مرجع سابق،ص 366.انظر: عبد القادر زغل،الإسلام والانكشارية والدستور، مجلة المستقبل العربي،السنة التاسعة،العدد91، بيروت، 1986، ص 16-17.

(3) – فارس،المغرب الحديث والمعاصر،المرجع السابق،ص 367.عامر،تاريخ المغرب المعاصر،مرجع سابق، ص 94.

علي" مشروع وصل "البحرين"،"المتوسط" و"الأحمر"(قناة السويس)،لكنه رفض قائلاً :(لا أريد لمصر أن تصبح بوسفوراً آخر).أما إنكلترا فقد عرضت عليه مشروع مد خط حديدي يصل بين "الإسكندرية" و"السويس" مروراً "بالقاهرة"، لكنه رفضه أيضاً خوفاً من الأخطار الإستعمارية التي تترتب على ذلك بالرغم من تحمس محمد علي للمشروع في البداية من خلال الوثيقة المؤرخة في عام (1874م)[1].

أما إنكلترا بالنسبة لمشروع "قناة السويس"، في البداية لم ترحب به، بسبب تسلط النفوذ الفرنسي في "مصر"،وأيضاً باعتبار الشركة الراعية شركة فرنسية[2].

كانت مصر في ذلك الوقت إحدى ولايات الإمبراطورية العثمانية، و كان السلطان الذي يتولى عملياً الحكم على مصر قد أصبح ضعيفاً جداً، والبلاد في الواقع غير مستقلة،ولم تكن بلداً يحكم نفسه بنفسه، فحكام مصر الحقيقيون "هم المماليك"[3].

وكان الاحتلال البريطاني لمصر في (15أيلول من عام 1882)، وخطة الهجمة الاستعمارية الشرسة لم تتوقف عن قضم أجزاء من العالم الإسلامي، وضمها بعض الولايات الدولة العثمانية النائية عن المركز،ومنها "مصر"[4].

وفي زمن السلطان "عبد الحميد الثاني" وقعت الحادثةُ الكبرى، وهي احتلال الإنكليز" لمصر"، وبسببها نفر السلطان من إنكلترا نفوراً شديداً،وصار الإنكليز يعملون بكل الوسائل لهدم بنيان السلطنة العثمانية.

ومما لا شك فيه أنّ عيونَ الإنكليز كانتْ شاخصةً إلى "مصر" منذ قرون، وعلى أثر خروج الفرنسيين منها أرادوا الاستئثار بها، لكن "محمد علي باشا" لم يكن كالمماليك، فقد أجبر الإنكليز على الخروج من "مصر"، وبقيت إنكلترا تترصَّدُ الفرصة لاحتلال "وادي النيل" لاسيما بعد فتح برزخ "السويس"، الذي جعل طريق "الهند" إلى "مصر".

---

(1) – وثائق البحرية المصرية في عهد محمد علي ،مصدر سابق، ص 235.

(2) – المصدر نفسه ، ص 235–236.

(3)-p.M.Holt,op.cit.p.156.

(4) – حسون،العرب والدولة العثمانية، مرجع سابق، ص 258.

2- العلاقات المصرية- العثمانية قبيل الاحتلال:

كانت العلاقات العثمانية - المصرية قد توترت نتيجة إسـراف "الخـديوي إسماعيل" الذي تمكن من الحصول على موافقة السلطان "عبد العزيـز"(1861-1875)، للاقتراض الخارجي،فاستدان من إنكلترا وفرنسا خلال عشر أعوام (مئة مليون جنيه ذهب)،ومن الجدير بالذكر أن هذا المبلغ كان يعدّ في ذلك الزمن مبلغاً فاحشاً بالنسبة إلى ديون الدولة العثمانية، بعد أن حدّ السلطان "عبد الحميـد" مـن مقدارها إلى النصف، وهي تعادل اقتراضات "الخديوي إسماعيل" الذي كان بمثابة والٍ على ولاية "مصر" العثمانية[1].

لقد أدى هذا الإسراف في تشرين الثاني مـن عـام (1875م) إلـى طـرح "الخديوي إسماعيل" ذاته أسهمه الشخصية في "قناة السويس" للبيع، فبادرت إنكلترا، وبدافع من "دزرائيلي[2]" إلى شرائها،مما أدى إلى وقوع "مصر" تحـت الإنتـداب البريطاني،وقد كان في الوزارة الخديوية المصرية بعض الـوزراء الأوروبيـين، فتدخلوا في شؤون الوزارة، وتمكنوا من المساهمة في خفض عدد قوات الجـيش المصري من ثلاثين ألف جندي إلى أحد عشر ألفاً فقط،كذلك أسهموا في تـسريح أعداد كبيرة من الضباط المصريين والعثمانيين، فحدث الإستياء، وبـدأ الـشعور الوطني بالتأجج،من هنا برز اسم " عرابي باشا"وقام السلطان "عبد الحميد" بعـزل "الخديوي إسماعيل" في (25تموز 1879م)، وتعيين" محمد توفيق باشا" ولي العهد والابن الأكبر "لإسماعيل" خلفاً له،وقام السلطان "عبد الحميد" بمـنح "عرابـي" - نتيجة لجهاده الدائب ضد الإنكليز، ولنضاله الوطني - رتبة أمير لواء، مع إنعامه عليه برتبة الباشوية، وبالوسام الحميدي من الطبقة الأولى[3].

فأنهى "عرابي" خدمة الموظفين الأوروبيين في "مصر"،مما أدى إلى احتجاج الإنكليز والفرنسيين ومراجعتهم الباب العالي كي يرسل قوة عسكرية إليها، لكـن السلطان لم تفته هذه المناورات،ورفض إرسال مثل هذه القـوة،لأن هـدفها قمـع الحركة الوطنيـة المـصرية بيـد الجنـود العثمـانيين لمـصلحة المـستعمرين

---

(1) - جورج يانج، تاريخ مصرمن عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل، تعريب: علي احمد شكري،المطبعة الرحمانية ، مصر، 1934،ص 80.

(2) - رئيس وزراء بريطانية،وتفيد المصادر على أنه يهودي بامتياز. الباحث

(3) - ادوار جوان ،تاريخ مصر في القرن التاسع عشر، تعريب محمد مسعود، القاهرة،1931،ص 305.

الأجانب،وبذلك طعن بمقام الخلافة الإسلامية، وفي الدولة العثمانية التي تصنف "مصر" جزءاً منها[1].

وقد تولى "عُرابي باشا" رئاسة وزارة "مصر" في (11 تموز من عام 1882)،ثم حدثت اضطرابات في "الإسكندرية"[2]،وقُتل عددٌ من الأوروبيين والمصريين،وجرح بعض القناصل، فقام قائد الأسطول البريطاني في "البحر المتوسط"،بحجة حماية إنكلترا للأجانب في "مصر" بضرب "الإسكندرية" ضرباً متواصلاً بالمدفعية البحرية،وقامت إنكلترا في اليوم التالي،أي في 12 تموز باحتلال المدينة،وعلى إثر ذلك حدثت معركة "التل الكبير"، وهزم "عُرابي"، ودخل الجيش الإنكليزي "القاهرة" في 15أيلول(1882)، ونُفي "عُرابي" من قبلهم إلى "جزيرة سيلان"[3]،وبقيت "مصر" تابعة للدولة العثمانية حتى بداية الحرب العالمية الأولى، بعدها أعلنت بريطانية الحماية عليها[4].

3- موقف الدول الأوروبية من الاحتلال:

تركت الأهمية الإستراتيجية للشرق العربي أثرها العميق في تفكير جميع الذين كتبوا عن هذا الجزء من العالم.فكتب الكولونيل "تشرشل"- مثلاً- في منتصف القرن التاسع عشر يقول:((إذا كانت بريطانية ترغب في الحفاظ على سيطرتها على الشرق فإنه،ينبغي لها، بشكل ما، أن تدخل "سورية" و"مصر" في نطاق نفوذها وسيطرتها.وقد أعلن "نابليون" أنه سيجعل من مدينة "عكا" مفتاحاً للشرق،وكانت عبقريته العسكرية على صواب في تقديره أهمية هذه البلاد(الشرق الأدنى) التي عبثاً حاول الإستيلاء عليها ليجعل منها مرتكزاً ومنطلقاً في أعماله الحربية ضد إمبراطوريتنا الهندية،وإذا كانت أسوار "عكا" تنطوي على مصير عظيم لأعداء بريطانية،فمن يجرؤ على القول أن حلم "نابليون" كان وهماً وخيالاً؟))[5].وافقت فرنسا على احتلال إنكلترا "مصر" مقابل سكوت إنكلترا عن

---

(1) -ادوار ،تاريخ مصر في القرن التاسع عشر ،مرجع سابق،ص 306.

(2) - احمد عرابي، مذكرات عرابي، كتاب الهلال، العدد 23، القاهرة، 1953، ص 144-145.

(3) - جزيرة في المحيط الهندي..

(4) - حسون، العرب والدولة العثمانية، مرجع سابق،ص 259.

(5) -(colonel Churchill. Mount Lebanon, a Ten Year's Residence From:1842 to 1852, Vol (London. 1853). Pp. Vii – ix.

مقتبساً من: زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سورية ولبنان، ص 14

احتلال فرنسا "للمغرب"[1].أما بريطانية ففكرت ملياً أي أجزاء الدولة العثمانية تحتل؟ فكرت في "مصر"، وكان المستشار الألماني "بسمارك" يؤيد هذه الفكرة، لأنه رأى في تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية الخير لأوروبا والخير لألمانيا وإرضاء لشهوات الدول الأوروبية الكبرى.

لكن بريطانية رأت أن التفكير في "مصر" قد يؤدي إلى خسارة صداقة فرنسا،لذلك تأملت في "كريت" ثم "قبرص"،واستقر رأي الانكليز نهائياً على "قبرص" لأنها مفتاح غربي آسيا[2].واضطرت الدولة العثمانية عام(1878م)، إلى قبول باحتلال الإنكليز لجزيرة "قبرص" نظيرَ حماية بريطانية للدولة العثمانية.

وهكذا نفذت بريطانية من الناحية العملية فكرتها لتقسيم الدولة العثمانية، ومغادرة السياسة التقليدية نهائياً".

وعقب مؤتمر "برلين" (1878م) فرضت فرنسا الحماية على "تونس" عام (1881م)،لكن بريطانية خشيت أن يتحول "البحر المتوسط" إلى بحيرة فرنسية،فتطلعت إلى "مصر" كتعويض لها عن احتلال الفرنسيين "لتونس".

لذلك لم يمضِ أكثر من عام حتى كانت بريطانية قد ضربت "الإسكندرية" واحتلت "مصر".فساءت العلاقات بين الدولة العثمانية وبريطانية إثر احتلالها "لمصر" ووضوح سياستها الحقيقية[3]،خاصة عندما ساندت قيام الثورة العربية في "الحجاز"،التي أُعلنت عام(1916)[4].

ولما تحول الإنكليز إلى ثغر "السويس" واستولوا عليها خطر للعُرابيين سد القنال منعاً للسفن الإنكليزية من المرور فخاف "دولسبس" من انطماس أثره فاتخذ وسيلة، يدفع بها عن الترعة شر العرابيين فتظاهر بمقاومة الإنكليز، فانصرف ذهن "عرابي" إلى أن السيد "دولسبس" انحاز له[5].

---

[1] – أرسلان،الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص 307.

[2] – عمر، تاريخ المشرق العربي، مرجع سابق، ص 445.

[3] – المرجع نفسه، ص 446.

[4] – نضال داود المومني، مصر والأوضاع الصحية في الحجاز خلال موسم الحج أواخر العهد العثماني (1900– 1918)، مجلة دراسات تاريخية ، العدد 101– 102 آذار – حزيران ،دمشق، 2008، ص 236.

[5] – إسماعيل سرهنك،حقائق الأخبار عن دول البحار،الطبعة الميرية ببولاق،ج2، ط1، مصر ،1314هـ، ص403.

ب- السودان:

شكل "السودان" جزءاً من الدولة العربية الإسلامية،واستمراراً لعروبية سكانه وقبائله منذ القدم[1]، فقد استقرت فيه مجموعة من القبائل العربية الجديدة في أواخر العصر "الفاطمي"، وشكلت إمارة عربية إسلامية تحت إمرة" كنز الدولة"،الذي اتخذ مدينة "دنقلة" عاصمة له،كذلك تأسست دولة عربية إسلامية أخرى في بداية القرن السادس عشر،اتخذت "سنار" عاصمة لها استمرت حتى دخول جيوش "محمد علي" السودان حين ضمه إلى دولته عام(1820م)، محققاً وحدة "وادي النيل"،وقد استمر الوجود المصري فيها حتى قيام الثورة "المهدية" عام (1881).

1- الثورة المُهدية:

ولقد بدأت هذه الثورة عام(1881) بقيادة"محمد أحمد المهدي"[2]، وإستاء "محمد أحمد المهدي" من العادات الإجتماعية التي كانت سائدة هناك، وبدأت حينها دعوته للثورة؛ لوضع حد للطغيان،ونهب الأوروبين، ثم تحولت إلى نضال وطني، فوضع المُهدي وأتباعه – الذين أطلق عليهم اسم الأنصار تشبيهاً بأنصار النبي صلى الله علية وسلم في "المدينة المنورة" – الجهاد نصب أعينهم، و تركّزت قوة "المُهدي" في "كردفان"،فأنشأ المعسكرات هناك، وتقاطر الناس لمبايعته والالتحاق

---

(1) – انظر احمد طربين،تاريخ المشرق العربي المعاصر،منشورات جامعة دمشق، مطبعة قمحه إخوان، ط7، 2001، ص 181.

(2) – تنسب الحركة المهدية في السودان إلى محمد بن عبد الله الملقب بالمهدي المولود في دنقلة بالسودان . وقد هاجر وهو طفل مع والده إلى أم درمان و هناك حفظ القرآن الكريم ودرس الفقه و الحديث ثم تصوف وتقشف و كان محباً للعمل، قوي الثقة بنفسه ثم أعلن أنه المهدي المنتظر وبدأ جمع الأنظار لدعوته الهادفة إلى تنقية الإسلام من الشوائب والبدع و انتهج أسلوب إبلاغ الدعوة إلى شعوب وحكام العالم الإسلامي وطلب العون منهم للعمل على إشعال الثورة وفتح باب الهجرة للسودان والاستعداد لإرسال الجيوش الفاتحة للبلاد الإسلامية من أجل طرد الأجنبي، وبعد ثورة عرابي واحتلال الإنكليز لمصر أرسلت حملة قوامها عشرة آلاف رجل،ولكنه هزمهم أيضاً ووقع السودان بأكمله تحت سيطرته الفعلية وهرب الأوروبيون إلى مصر. ثم اعتزمت الحكومة المصرية مصالحته وأرسلت الجنرال غوردون الذي أمر أتباعه بمهاجمة الخرطوم ولكن قوات المهدي تمكنت من الفتك به فغادر الإنكليز البلاد مؤقتاً.وبعد وفاة المهدي تولى بعده عبد الله التعايشي، فاعتزم غزو مصر تحقيقاً لأحلام سلفه فقاد جيشاً باتجاه مصر،وأثناء اجتيازه وادي حلفا أنزلت به الحامية المصرية هناك خسائر فادحة ثم قضي حكمه بعد ذلك من قبل اللورد كتشنر البريطاني.طربين،المشرق المعاصر، مرجع سابق،ص 201.

بصفوفه، وبدأوا في مهاجمة الفصائل الحكومية وجباة الضرائب،فانتشر الهجــوم إلى جميع أرجاء البلاد(1).واستفحلت الثورة "المهدية"،فسيطر أتباعها على كامــل" كردفان"،لكن مقاومة شديدة لها ظهرت بين أوساط أصحاب المصالح من الأثرياء والملاك وتجار الرقيق،مع ذلك سايروا الوضع دون أن يقفوا إلى جانب "المُهدي"، ولا يخلوا موقفهم من التزلف والمساومة، أو محاولة استغلاله لمصلحتهم(2).

3- المناورات الأجنبية ضد الثورة المُهدية:

كانت إنكلترا طامحة للإستيلاء على وادي النيل الخـصيب عمــلاً بقاعــدة التوازن الدولي لتضارع بعملها هذا عمل فرنسا باستيلائها علــى ولايــة "تــونس الخضراء"(3).عيّن الإنكليز الجنرال "غوردون"(4)حاكماً عامــاً "للــسودان"، وفــي العامين(1885، 1886م)،واصلت الثــورة المهديــة قتالهــا ضــد المــصريين والإنكليز،ثم شنت في العامين التاليين حرباً ضد الحبشة على الجبهــة الــشرقية، وأخرى على الجبهة الغربية ضد سلطان "دارفور"،ثم شنت عام (1891م)، حربــاً ضد الإنكليز على ساحل "البحر الأحمــر"،وأخــرى علــى متمــردي" دارفــور" و"كردفان"،فصمم الإنكليز على تصفية هذه الثورة(5).

في حين سعى الفرنسيون إلى السيطرة على منابع "النيل"، وتوطيد أقدامهم في "الحبشة"؛ وازداد التوسع الفرنسي بعد أن ثبت في غربي "السودان" وفي الــشرق عند منابع "النيل الأبيض"،مما أجبر الإنكليز على التحرك(6).واسترجاع "السودان"، فجهزوا جيشاً مصرياً عهدوا بقيادته إلى ضباط منهم، منفقين على الحملــة مــن خزانة "مصر"،لكن وبدلاً من أن يردوه إلى "مصر" كما كان،جعلوا الحكم مشتركاً بينهم وبين المصريين والحقيقة أنهم جعلوا شركة "مصر" بالاسم فقط،برفع العلــم المصري،فقضوا على كل شيء،وتصرفوا بكل شيء كما يشاؤون(7).

(1) – حسون، العرب والدولة العثمانية، مرجع سابق، ص 273.

(2) – المرجع نفسه،ص 274.

(3) – عرابي، مذكرات عرابي، مصدر سابق، ص 143.

(4) – هو غوردون ((الصيني)) ، خاض معارك الحروب الصينية الأهلية، ثم لمع اسمه فترة قــصيرة بعــد ذلك لنفوذه الشخصي العجيب في السودان حينما كان حاكماً عاماً له. Holt,op.cit,p.121.

(5) -Roberto. Collins, Egypt and the Sudan, Engle Wood clitts,Newjersey,1917,p.8

(6)– حسون ،العرب والدولة العثمانية،المرجع السابق، ص 275.احمد عبد المجيد الفقي المحامي، قصة احمد عرابي، الكتاب الماسي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966، ص 46.

(7) – أرسلان، حاضر العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص 308.

ثالثاً- الإتفاقيات الدولية واحتلال ولاية طرابلس الغرب (ليبيا)(1911):

1- أوضاع ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي:

كانت ليبيا هي آخر أقاليم المغرب العربي التي خضعت للإستعمار إذ أن هذه العملية قد بدأت مع الحرب الإيطالية- العثمانية (1911- 1912م) إذ كانت أحوال هذه الولاية العامة وضعفها من الأسباب الرئيسية التي ساعدت على زيادة الأطماع الإيطالية فيها[1].فقد ظلت "طرابلس" خاضعة للحكم العثماني منذ عام(1551م)، وكانت حالتها تشبه إلى حد ما أحوال الولايات العثمانية الأخرى سواءً في "مصر" أو "تونس" أو "الجزائر".وجعلت السلطات العثمانية همها جمع الضرائب وقهر الشعب الليبي وأهملت تحصين البلاد أمام الغزو الأجنبي وخضعت المناطق الساحلية لسيطرة قبائل وعصبيات مستقلة أو شبه مستقلة عن الدولة العثمانية ونتيجة لضعف هذه الدولة استطاعة أسرة "أحمد باشا القرمانلي"،الإستيلاء على السلطة وتأسيس أسرة حاكمة في "طرابلس"عام (1711م)،استمرت في الحكم إلى عام(1835م)، حيث عادت للحكم العثماني وظلت تحته حتى احتلال إيطاليا للبلاد.

كان يبلغ عدد سكان ليبيا في تلك الفترة(1,5) مليون نسمة موزعين على مدن "برقة"، "فزان"، "طرابلس"،معظمهم من المسلمين باستثناء حوالي(60)ألف إيطاليين،ويهود،ويونان[2].ولما رأت إيطاليا أنّ فرنسا استأثرت بهذه الممالك الثلاث من دونها اعترضت عليها من جهة،وعلى إنكلترا من جهة أخرى، وقالت لهما:إنكما تقاسمتما قارة "أفريقية"، "فمصر"، و"السودان"، لإنكلترا، و"تونس"، و"الجزائر"،و"المغرب الأقصى"،وأواسط "أفريقية"، لفرنسا،ولم تدعا لإيطاليا شيئاً.فاتفقت هذه الدول الثلاث على أن تكون لإيطاليا ولاية "طرابلس" مع "بُرقة"،من هنا جاءت حربُ "طرابلس"[3]،كذلك احتلال الإنكليز "لمصر"، الناتج عن وقوعِ الدولة العثمانية في الضعف الذي كانت روسيا سبباً فيه[4].

---

[1]- جلال يحيى: تاريخ المغرب الكبير، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص696.

[2] – نقولا زيادة: ليبيا من الإستعمار الايطالي إلى الاستغلال، المطبعة الكمالية، القاهرة، 1958، ص24.

[3] – وهكذا الإستعمار سلسلة آخِذٌ بعضُها برقابِ بعض، وَمَنْ تساهلَ في أمر ملكه في البداية خوفاً من شرًّ أعظم، فإنّه لا يلبثُ أن يقعَ في شرًّ أعظم من الذي تفاداه.

[4] – أرسلان، حاضر العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص 304.

حقيقةُ مسألة "طرابلس الغرب" من أولِها إلى آخرِها لا تخرجُ عن كون إنكلترا وفرنسا تقاسمتا أفريقية،على إثرِ حادثة فاشودة المشهورة[1]، التي كادَتْ توقِعُ الحربَ بين هاتين الدولتين، فعندما اقتنعت فرنسا بإرجاع جنودها من فاشودة، اتفقت الدولتان على تقسيم أفريقية كلَّها تقريباً بينهما،على قاعدة أنّ فرنسا تسكتُ لإنكلترا على وادي النيل وجميع توابعه،بالمقابل توافق إنكلترا على احتلال فرنسا "للمغرب" بحذافيره وتوابعه[2].

2- وضع إيطاليا قبيل الاحتلال:

أصبحت إيطاليا دولةً قويةً بعد أن حققت وحدتها لذلك نظرت إلى التوسع الإستعماري شأنها شأن بريطانية وفرنسا، فتزايد عدد سكانها مما أدى لهجرتهم إلى البلاد المجاورة وإلى أمريكا.وقد وجدت تشجيعاً من بريطانية، وفرنسا عندما أعطيا إيطاليا حرية العمل في ليبيا باتفاق ودي بينهما،ولم تول الدولة العثمانية اهتماماً بتأمين الدفاع عن "طرابلس" و"بنغازي" و"بُرقة"،و"إيطاليا" بدأت تجهيز نفسها لإستعمار ليبيا فأجرت في سبيل ذلك مفاوضات مع الدول الأوروبية الكبرى وحصلت على موافقتها،وحصلت على الإعتراف بحقها في "طرابلس الغرب" من بريطانية مقابل "مصر"، ومن فرنسا مقابل "تونس"، و"الجزائر"، ومن روسيا مقابل المضائق،ومن اعتراف ألمانيا والنمسا بذلك[3].وكان المناخ قد حل بالنسبة لإيطاليا أوائل عام(1911)،رأت أن الوقت أصبح مناسباً للإستيلاء على "طرابلس الغرب"، و"بنغازي" لأن فرنسا كانت قد انتهت من مفاوضاتها ومساوماتها مع ألمانيا بشأن "مراكُش"، وباشرت باحتلال المدن المراكشية، وفي الوقت نفسه شرعت إسبانيا في احتلال منطقة الريف،فأصبح حقٌ لإيطاليا تراه مكتسباً كي تستولي على "ليبيا"[4].

كانت حرب "البلقان" سبباً في عقد الصلح بين الدولة العثمانية وإيطاليا في " لوزان" بتاريخ 17 تشرين الأول عام(1912)، فخرج السلطان العثماني بإيجابية واحدة هي أن يحتفظ السلطان العثماني بحق تعيين الموظفين الدينيين في تلك البلاد.

---

[1] – إقليم موجود في السودان.

[2] – أرسلان،الدولة العثمانية، مرجع سابق،ص 346.

[3] – الهاشمي، عثمانيين ومماليك، مرجع سابق، ص 303.

[4] – المرجع نفسه،ص 304.

إذا كانت الحرب قد انتهت رسمياً في "طرابلس الغرب" و"برقة" عام (1912م)،بين القوات الإيطالية والعثمانية فإن ذلك لا يعني أن السلم قد استتب في الإقليم الذي لم يخضع بأكمله لحكم الإيطاليين.

ذلك أن القوات الإيطالية لم تكن قد احتلت إلا الموانئ والنقاط الساحلية، والتي يمكنها أن تدافع عنها وتحميها بمدفعية الأسطول،أما بقية الإقليم فقد ظل فعلياً في أيدي الأهالي،وصعب على القوات الإيطالية التوغل فيه[1].

واستطاعت إنكلترا أن تتفق مع إيطاليا، في هذا الشأن بسرعة.فعقدت معها عام(1887م) معاهدة سرّية تصرّح بأنه "إذا حدث ما يستوجب تغيير الوضع الراهن في سواحل "البحر المتوسط"، فإنكلترا تترك لإيطاليا حرية العمل في "طرابلس الغرب". وتعترف إيطاليا لإنكلترا لقاء ذلك، بحرية العمل في "مصر".لكنّ إيطاليا أقدمت على ضربة أشد من ذلك:إذْ أسرعت إلى احتلال "طرابلس الغرب" عام(1911)، معتمدة على الإتفاقات السرية التي كانت معقودة بينها وبين فرنسا وإنكلترا من جهة، وبين النمسا وألمانيا من جهة أخرى[2].

بعد هذه الأحداث التي توالت نتيجة للخلافات السياسية بين الدول الأوروبية، كانت المطامع لا تنتهي عند حد، إذ كانت كل دولة من الدول الكبرى،تعتمد في آنٍ معاً،على القوة والدهاء السياسي في سبيل الوصول إلى غاياتها، وبالتالي لتقسيم المكاسب على حساب الدولة العثمانية التي كانت تتلقى الكوارث من جميع الجهات[3].

لقد تمكنت إيطاليا مؤيَّدةً من الدول الأوروبية من تحقيق مخططها الإستعماري الذي رسمته منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر،فبعد أن مكنت نفسها على التراب الليبي من خلال مشاريع وهمية،ادعت بادئ الأمر،أنها من جملة الدول الأوروبية الأخرى التي تسعى للأخذ بيد الشعوب الضعيفة ومساعدتها، لاسيما "ليبيا" التي خضعت للدولة العثمانية، وأهملتها، ومارست عليها سياسة لا تتناسب مع مفاهيم العصر وتطوراته الإقتصادية والإجتماعية.لقد حذت إيطاليا حذو الدول الأوروبية الإستعمارية التي عملت بالمبدأ القائل((الراية تتبع التجارة)).

---

(1) – يحيى، العالم العربي الحديث،مرجع سابق، ص 15.

(2) – ساطع الحصري، يوم ميسلون،مصدر سابق،ص 35.كرد علي، خطط الشام، مصدر سابق، ص 138.

(3) – وديع أبو زيدون، تاريخ الإمبراطورية العثمانية (من التأسيس إلى السقوط) ،الأهلية للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2003، ص321.

إن الشعب الليبي بدأ تاريخه النضالي قبيل الاحتلال العسكري الإيطالي لأراضيه، والمحاولات التي قام بها الرحالة بموجب خطة إستعمارية رسمتها لهم دولهم،وإذا كان الفرنسيون من أكثر الدول الأوروبية تخطيطاً لذلك. فإن إيطاليا شغلت دوراً بارزاً في هذا المضمار،تمثَّل ذلك على التراب الليبي[1].

3- الإجراءات التمهيدية التي اتخذتها إيطاليا لاحتلال ليبيا:

اشترت إيطاليا أرضاً شاسعة داخل ليبيا، وأرسلت عدداً كبيراً من المهاجرين الإيطاليين.كما أنشأت العديد من المدارس، ومكاتب البريد في المناطق الرئيسية والمهمة في الولاية، واتخذ الإيطاليون من مكاتب البريد منتديات لاجتماع السياسيين الإيطاليين، للإتفاق على السبل الكفيلة بتعجيل عملية الاحتلال المرتقبة. وأسسوا عام(1905)، فرعاً لبنك "روما" في "طرابلس" رغم معارضة الوالي "رجب باشا"، لأنه كان يعلم الهدف من وراء إنشاء هذه المؤسسات الإقتصادية، لكن حكومة "الآستانة" كانت ترى وتنصح بعدم التشدد في مثل هذه الأمور، تحسباً لأية قلاقل سياسية،لذلك تم افتتاح البنك رغماً عن الوالي.ووافقت الحكومة العثمانية، على إرسال بعثة عسكرية إيطالية مكونة من مجموعة من الضباط، بحجة أنها بعثة علمية تبحث عن الآثار،في الوقت الذي كانت نية عمل البعثة وضع الخرائط العسكرية لجميع المناطق الرئيسية التي مروا فيها لتسهيل عملية الاحتلال[2].

4- الاحتلال الإيطالي لليبيا:

أراد "الإيطاليون" أن يكون لهم نصيب من التوغل الإنكليزي والفرنسي في إفريقية؛ بدافع النهم وجمع الثروات وإستعمار البلاد، وطالبوا كلتا الدولتين بحصّة لهم، فتم الإتفاق على التنازل لإيطاليا عن "طرابلس" و"بُرقة"، على أن تبقى السيادة الدينية للسلطان العثماني، واستغلوا الأزمة الدولية، وهاجموا "طرابلس الغرب"، وتذرعوا بحجج سخيفة،وقدموا إنذاراً للعثمانيين في 18 أيلول عام(1911م)، بحجة أنهم يعيقون التقدم الحضاري في "طرابلس"، ويعادون نشره فيها،وكانت مدة

[1] – عامر، تاريخ المغرب، العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 264.

(2)- Ahmida, Ali Abdullatif. *The making of modern Libya: State formation, colonization and resistance, 1830–1993* (Albany, 1994),p.97

الإنذار(24) ساعة، لكن الباب العالي رفضه، وبدأ يمدّ الأهالي على أمل تمكينهم من صد العدوان، فكان الأهالي العرب قد تولوا قيادة المقاومة[1].

وبدأت الدولة العثمانية التوسط لدى الدول الأوروبية التي كانت في الحقيقة متواطئةً مع "الإيطاليين"،وأعلن الطليان الحرب في 29 أيلول عام(1911)، في الوقت الذي لم يكن في تلك البلاد لا والٍ عثماني، ولا قائد حربي،وفرض الأسطول الإيطالي الحصار البحري في الوقت الذي أحكم الإنكليز الحصار من جهة البر شرقاً،عندما رفضوا السماح للقوات العثمانية بالمرور عبر "مصر" إلى "طرابلس"، ثم نزل الغزاة "طرابلس" في 4 تشرين الأول من العام المذكور (1911)[2].

هـ- الصلح العثماني- الإيطالي:

أمام الصعوبات التي واجهتها الدولة العثمانية من ضغوط سياسية وعسكرية وخطر الحرب في "البلقان"، اضطرت إلى الرضوخ وعقد صلح مع إيطاليا هو صلح أوشي "لوزان" عام(1912م)، الذي نص على:

إيقاف القتال بين الطرفين شريطة أن تنسحب الدولة العثمانية من "ليبيا"، مقابل انسحاب إيطاليا بقواتها من الجزر التي احتلتها في "بحر إيجة"، ولكي تبرر الدولة العثمانية موقفها أمام الرأي العام الإسلامي أصدر السلطان العثماني فرماناً يمنح بموجبه أهالي "ليبيا" الاستقلال الداخلي.

كما أصدر ملك إيطاليا بياناً يمنح فيه المسلمين من أبناء "ليبيا" الحرية الدينية، ويعلن احترام الأوقاف الإسلامية.

وقد استمر المتطوعون العرب في مساعدة الليبيين على مقاومتهم وحربهم ضد إيطاليا وقد حمل لواءها رجال الحركة السنوسية[3]،الذين كانوا قد وقفوا إلى جانب الدولة العثمانية وألمانيا في الحرب العالمية الأولى[4].

---

(1) – أرسلان، الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص 350.

(2) – حسون، العرب والدولة العثمانية، مرجع سابق، ص 278.

(3) – دعوة إسلامية أسسها محمد بن علي السنوسي في ليبيا وهي حركة دينية صوفية أتخذت الجهاد مبدأ لها لمقاومة الإستعمار.

(4) – حسون، العرب والدولة العثمانية،المرجع السابق، ص 298.

رابعاً- تصاعد التنافس الدولي واحتلال المغرب الأقصى (مراكش*) عام (1912) من قبل فرنسا وإسبانيا:

1-أوضاع المغرب قبل الاحتلال الأجنبي:

بقيت مراكُش في ظل الأسرة السعدية محافظة على استقلالها، ولم تدخل تحت السيطرة العثمانية. وتمتعت بمكانة رفيعة، واستطاع حكامها خاصةً "أحمد المنصور السعدي" التوسع وصد الغزوات الإسبانية، والبرتغالية.وانتقل الحكم في مراكُش إبان القرن السابع عشر إلى أسرة "الأشراف العلويين"، الذين اشتهر منهم السلطان "مولاي إسماعيل" (1675- 1727م) فوطد دعائم دولته، وامتلك جيشاً قوياً استطاع به أن يحرر "طنجة" من الغزاة الإنكليز، وأن ينتزع معظم موانئ "مراكش" من يد الإسبان باستثناء ميناءي "سبتة"، و"مليلة".واشتد الضغط الفرنسي على "مراكش" بعد احتلال "الجزائر" عام(1830م)، ثم جاء تصميم فرنسا على الإستيلاء عليها بعد احتلال "تونس" عام(1881م)،لكنها لم تستطع تنفيذ رغبتها بسبب منافسة الدول الأوروبية لها.

2-التنافس الفرنسي – الإنكليزي على مراكش:

كان لموقع "مراكُش" الجغرافي ووفرة ثرواتها الأثر الكبير في التنافس الدولي عليها.الذي احتدم بين الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر للحصول على إمتيازات فيها. ونجحت إنكلترا التي كانت تعمل على مقاومة النفوذ الفرنسي في أن تكسب ثقة السلطان "مولاي عبد الرحمن"،وأن تعقد معه معاهدة(1856م)، نصّت على منحها إمتيازات قضائية وإقتصادية،تضمنت إلغاء القيود المفروضة على التجارة البريطانية،ومنح حماية بريطانية للمغاربة الذين عملوا في خدمة التجار البريطانيين.وما لبثت فرنسا أن حصلت على إمتيازات مماثلة.

هذا وفي آواخر القرن التاسع عشر وصل إلى حكم "مراكُش" السلطان المصلح "الحسن بن محمد"(1873- 1894م) الذي اتسمت الأوضاع الدولية في عهده بالتفوق الإنكليزي وبضعف مركز فرنسا الدولي بعد هزيمتها في حرب السبعين مع ألمانيا، مع تزايد اهتمام الدول الأوروبية "بالمغرب".

وقد عمل السلطان "الحسن بن محمد" على النهوض ببلاده وإصلاح الإدارة والجيش،خلفه ابنه "عبد العزيز"، الذي تابع سياسة أبيه لكنه لكثرة إسرافه، تورط

* – المغرب دون إضافة "العربي" يقصد به دائماً مراكش فقط.

بالديون التي اقترضها من المصارف الفرنسية بفوائد فاحشة، مما أدى إلى تزايد المعارضة ضده(1).

3- مراكُش ومؤتمر برلين(1878):

عندما أخبرت فرنسا بمضمون الإتفاق بين الدولة العثمانية وإنكلترا بشان "قبرص"،ثارت ثائرة فرنسا،ووصف الإتفاق بأنه صفعة لفرنسا.لقد كانتا كل من ألمانيا وإنكلترا تتوقعان مثل هذه الثورة في فرنسا لذلك استعدتا لمواجهة الموقف، بفكرة التعويض التونسي،وقد عبر "بسمارك" عن موقفه بقوله لوزير خارجية فرنسا (إن الكمثرى التونسية ناضجة)(2).

4- مراكُش ومؤتمر مدريد(1880):

أُعلن عشية انعقاد مؤتمر" مدريد" عام(1880م)،أنه ليس "لألمانيا" مصالح في "المغرب" وأنه لدى مندوبها في المؤتمر تعليمات أن ينظم موقفه بحسب موقف زميلاه الفرنسي،وقد خرجت ألمانيا من هذا المؤتمر أكثر الدول استفادة فظفرت بحقوق مماثلة لبقية الدول التي كان لها علاقات قديمة. وقد نشطت الدبلوماسية الألمانية لدعم التجارة الألمانية ولتقوية صلاتها بالبلاط المغربي، ففي عام(1889م)،"ذهبت سفارة مغربية إلى برلين لتهنئة الإمبراطور "غليوم الثاني" بجلوسه على العرش الذي استقبل البعثة بالترحيب وأعلن للوفد أن السلطان يستطيع الإعتماد عليه في الوقت الذي يحتاج إليه"(3).

5- تطور المسألة المراكشية بين (1905-1906):

حصلت فرنسا من خلال عدة إتفاقيات عقدتها مع سلطان "مراكش" على مكاسب سياسية وإقتصادية منها حق الإشراف على الجمارك، لكن ذلك واجه معارضة ومقاومة وطنية تزعمها عدد كبير من العلماء والأشراف.إضافة إلى

---

(1) - محمد رفعت بك، مرجع سابق، ص 187-188. فارس، تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 376-381.

(2) - عامر ، تاريخ المغرب المعاصر،مرجع سابق، ص167. صلاح العقاد، المغرب العربي" الجزائر، تونس، المغرب الأقصى"، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1969، ص191.

(3) - الوثيقة رقم(1165)،كتاب الوثائق، المجموعة العاشرة،المطبعة الملكية، الرباط،2000،ص 19-23،وكل ما يتعلق بمؤتمر مدريد عام 1880، انظر:كتاب الوثائق ،وثائق رقم (1180- 1181- 1200-1205-1250- 1251).عامر، المرجع السابق،ص 166.محمد خير فارس: تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب ، دمشق ، 1972 ، ص112.

مقاومة ألمانيا، تلك الدولة المنافسة القوية لها. كانت ألمانيا قد استكملت اتحادها بعد حرب السبعين مع فرنسا عام(1870م)، وبدأت تعمل لاحتلال مركز مناسب لهـا بين الدول المتنافسة على احتلال "المغرب"، ومبرراتها في ذلك أنها تريد اتخـاذه سوقاً لتصريف منتجاتها، وداراً لهجرة أبنائها. فعمد الإمبراطور "غليوم الثاني" إلى تقوية علاقاته الودية مع سلطان "مراكُش" "عبد العزيز" الذي كان يأمل في مساندة ألمانيا له في وجه الطامعين ببلاده،وزار "طنجة "عام(1905م)، وألقى خطاباً أكـد فيه على استقلال "مراكُش" وسيادة السلطان التامة على بلاده، ودعا إلى فتح أبواب "مراكش" للتجارة الحرة لجميع الدول، مؤكداً على حماية المصالح الألمانية فيهـا، كما أيد دعوة سلطان "مراكُش" لعقد مؤتمر دولي لبحث المسألة المراكشية[1].

6- مؤتمر الجزيرة الخضراء عام 1906:

كان انعقاد المؤتمر بمثابة نجاح السياسة الألمانيـة،وتحقـق ذلـك بفـضل الظروف الدولية،وهزيمة روسيا في الشرق الأقصى،وقيام الاضطرابات الثوريـة فيها(ثورة عام1905).وسيقرر المؤتمر مصير الخلاف بين الدولتين.وفي مستهل عام(1906)،إبان انعقاد مؤتمر "الجزيرة الخضراء"[2].

بدأت الظروف تتغير فقد انتهت الحرب فـي الـشرق الأقـصى وتحـسنت الظروف الداخلية في "روسيا"، وقل بذلك احتياج روسيا لمساعدة ألمانيا، بينما زاد احتياجها للمساعدة المالية الفرنسية[3].

أ- موقف الدول الأوروبية في المؤتمر:

كان موقف "المغرب" في المؤتمر صعباً، فقد وجد نفسه فـي عزلـة تامـة، وكانت الدول تضع مصالحها قبل كل شيء.وعليه مجابهة المساومات والمناورات وحيداً تلك التي كانت تجرى من وراء ظهره بين الكواليس للتوفيق بين وجهـات النظر الألمانية والفرنسية دون أي تقدير لوجود الوفد المغربي أو لوجهات نظره .

وكان واضحاً أن المؤتمر يحاول جعل الوفد المغربي مهمـلاً، وأن يقتـصر دوره على المشاهدة وتلقي القرارات والموافقة عليها.وكانت تعليقات الوفد المغربي

(1) – فارس،تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب، مرجع سابق، ص411.

(2)- مدينة إسبانية تقع بالقرب من جبل طارق.

(3) – المرجع نفسه، ص412.

تقوم على التمسك بسيادة السلطان واستقلال "المغرب" وعدم معارضة الإصلاح على أن يكون بإشراف السلطان،وغير مقيد له[1].

كانت سياسة ألمانيا في المؤتمر تهدف إلى: التدويل و منع فرنسا من الحصول على مركز متفوق. وعدم اتخاذ موقف يؤدي إلى عزلها في المؤتمر، ويلقي على عاتقها مسؤولية فشل المؤتمر.لهذا لم تتقدم بمطالب خاصة بل كانت تدافع وتنادي بمبادئ عامة لمصلحة الدول كلها. وقد بذلت جهداً دبلوماسياً كبيراً في عواصم الدول الممثلة في المؤتمر لإقناعها بوجهة النظر الألمانية، وقدمت حلولاً عديدةً لها طابع المصلحة الدولية العامة، وأظهرت مرونةً كبيرةً أحرجت في بعض الأحيان موقف فرنسا.التي كانت تقاوم التدويل أو تحاول التقليل منه وتسعى للحصول من المؤتمر على اعتراف بمركزها الخاص،وتوكيل من المؤتمر للقيام بالإصلاحات المطلوبة.ونظراً لما تلقته من تقارير عن تشدد ألمانيا وعدم استبعادها نهائياً فكرة الحرب سعت للتأكد من موقف حليفتها روسيا، لتحصل من إنكلترا على وعد بالدعم يتجاوز حدود المساعدة الدبلوماسية فتقربت منها أكثر .

وقد سارت الأمور في بادئ الأمر لصالح فرنسا نتيجة لتأييد أغلب الدول لها. لكن الأمر تبدل فجأة عندما قدمت ألمانيا تنازلات كبيرة عدتها كل الدول باستثناء فرنسا مرضيةً، واضطرت للنزول عند نصح حلفائها بإظهار شيء من الإعتدال فقبلت تقديم بعض التنازلات.وكانت سياسة إنكلترا تقوم بالمحافظة على الإتفاق مع فرنسا بأي ثمن،وهي بموجب هذا الاتفاق مضطرةٌ لأن تؤيد فرنسا في طلبها الحصول على اعتراف لها بمركز خاص في "المغرب"[2].

فذهبت بتأييدها لفرنسا إلى أبعد مما نصَّ عليه الإتفاق الإنكليزي- الفرنسي، فقد وافقت على الشروع بمحادثات عسكرية سرية لدراسة إمكانية عمل مشترك بين الدولتين في حال قيام عدوان ألماني على فرنسا، إلا أنها ومن جهة أخرى لم تكن راغبة في فشل المؤتمر، أو على الأقل لم تكن ترغب أن يكون هذا الفشل بسبب تصلب فرنسا. وكانت تخشى أن تنساق فرنسا، بسبب اعتمادها عليها،إلى اتخاذ موقف يؤدي إلى حرب لا تستطيع إنكلترا أن تبقى بعيدة عنها،ولا تستطيع في الوقت نفسه المخاطرة بدخولها.

---

(1) – فارس، تاريخ المغرب الحديث والمعاصر،مرجع سابق، ص 412.

(2)– المرجع نفسه،ص 413.

وكانت تعتقد أن على فرنسا قبول بعض التضحيات لأن الزمن يعمل لصالحها. ذلك لتحسن موقف "روسيا" بعد انتهاء الحرب اليابانية- الروسية، وإمكان قيام تفاهم روسي- إنكليزي سيغير الموقف في أوروبا لصالح فرنسا،علماً أن الموقف في أوروبا سيقرر في المدى البعيد موقف كل من فرنسا وألمانيا من "المغرب".وقد شغلت كل من النمسا و"الولايات المتحدة" دوراً بارزاً في تذليل الصعوبات وإنجاح المؤتمر.

وفي أوائل نيسان عام(1906) توصل المؤتمر إلى إقرار ميثاق الجزيرة الذي أكد في مقدّمته على سيادة السلطان وحماية "المغرب"، والحرية الإقتصادية لجميع الدول دون تمييز، ومنح فرنسا،وإسبانيا مهمة الإشراف على تدريب الشرطة المغربية في عدد من الموانئ المغربية لمدة خمس أعوام. مع إنشاء بنك دولي برأسمال وإشراف دوليين. وأقر الميثاق بقاء المعاهدات والإتفاقات السالفة المعقودة بين "المغرب" والدول الأجنبية نافذة،لكن إذا ظهر خلاف بين شروط هذه الإتفاقات وشروط الميثاق فأن شروط الميثاق هي النافذة[1].وعُدَّ هذا الميثاق حلاً مؤقتاً مسكناً للخلاف الألماني- الفرنسي على قاعدة "لا غالب ولا مغلوب"،وقد عدت جميع الدول باستثناء "المغرب"،أن المؤتمر انتهى إلى نتائج مرضية.

وشكر جميع رؤساء الدول وملوكها مندوبيهم، ومنح معظم المندوبين أوسمة تقديراً لجهودهم.لكن بالرغم من هذا فأن مؤتمر الجزيرة أثبت أن حل "المسألة المغربية" لا يمكن أن يكون بعد الآن بواسطة اتفاق دولي وأنه من الأفضل العودة إلى سياسة الإتفاقات الخاصة السرية.والخاسر الوحيد هو "المغرب" الذي كان شعاره في المؤتمر (أعطونا المعونة الفنية و المالية و دعونا نعمل) فأعطاه المؤتمر قليلاً من المال و الخبرة وكثيراً من التدخل الأجنبي[2].

7- أزمة أغادير عام (1911):

أ- مقدمات الأزمة:

كانت أعوام (1905 – 1906)،مشكلة في العلاقات الألمانية- الفرنسية وكان ميثاق الجزيرة حلاً مؤقتاً لها فخرجت "المسألة المغربية" من مؤتمر الجزيرة كما دخلته،مسألة فرنسية- ألمانية وقد خرجت فرنسا من المؤتمر وهي مدركة أن

---

(1) – فارس، تاريخ المغرب الحديث والمعاصر،مرجع سابق، ص 414.

(2)– علي سلطان،تاريخ العرب الحديث، (1516–1918)،مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس،1997،ص 630–631.فارس ، المرجع السابق ، ص 415.

الطريق إلى "فاس" لابد من أن يمر في برلين.وخرجت ألمانيا من الجزيرة وهي مدركة أن الزمن يعمل لصالح فرنسا في "المغرب"، وأن سياسة المجابهة التي سلكتها في هذه الأزمة لم تقضِ على الإتفاق الودي بل قوته. ومهدت لقيام اتفاق ودي بين روسيا وإنكلترا وبدأت الحكومة الألمانية عقب ميثاق الجزيرة تتعرض لمتاعب داخلية وإقتصادية و مالية جعلتها في حاجة إلى مساعدة الرأسمال – الفرنسي، وقد دفع هذا كله الحكومة الألمانية إلى تغيير مسلكها إزاء فرنسا(1).

فاعترفت بالمصالح الأساسية للقوة الثالثة وهي فرنسا (بريطانية مقابل إطلاق يدها في "مصر"،وإسبانيا مقابل نصيب من السيطرة النهائية)،وفي عام (1907) وافقت الدول الأوروبية الرئيسة بالسيطرة الفرنسية –الإسبانية على الإدارات والماليات،واحتلت القوتان أجزاء من البلاد: إسبانيا في الشمال، وفرنسا على الساحل" الأطلسي" والحدود "الجزائرية"، وكان هناك تمرد ضد السلطان الذي وضع نفسه تحت الحماية الفرنسية، واستمر توسع القوة الفرنسية، وفي عام (1912)، وقع السلطان الجديد اتفاقية تقبل بالحماية الفرنسية، وقد قبلها أيضاً كبار زعماء القبائل في الجنوب، وبموجب الإتفاقية الفرنسية– الإسبانية،تدير إسبانيا جزءاً من الشمال،بينما تظل طنجة مركزاً للمصالح الأجنبية تحت نظام دولي خاص(2).

8–موقف الدول الأوروبية من الاحتلال:

أ– موقف إسبانيا:

كان موقف إسبانيا مقلقاً والعلاقات بين الدولتين توترت منذ آواخر عام(1910)، بسبب رغبة فرنسا في زيادة أعضاء البعثة العسكرية الفرنسية، وبسبب الإتفاق المالي الذي كان موضوع مباحثات طويلة في "باريس". فقد اعترضت إسبانيا على زيارة المدربين الفرنسيين وطالبت بإرسال مدربين أسبان إلى "فاس" متذرعة بأنها كانت قد حصلت على موافقة السلطان على هذا الطلب أثناء مباحثات السفارة الإسبانية معه عام(1909)،وخلال المفاوضات التي جرت في مدينة "مدريد" عام(1910)، أبدت "إسبانيا" خشيتها من تدخل القوات المغربية

---

(1) –رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية،القاهرة، 1996،ص 150–1501.فارس، تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 417.

(2) – هربرت فيشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث، تعريب: أخمد نجيب هاشم ووديع الضبع، دار المعارف، ط6، مصر، 1972،ص 114.

الجديدة التي يقودها مدربون فرنسيون في منطقة النفوذ الإسبانية،وطلبت تعديل إتفاق عام(1904).

لكن فرنسا رفضت مطلب إسبانيا بحجة أن لفرنسا وحدها الحق في القيام بمهمة تدريب الجيش المغربي ذلك بموجب الاتفاق الانكليزي – الفرنسي عام (1904)،الذي وافقت عليه إسبانيا والذي يخول لفرنسا وحدها مهمة تقديم المساعدة للمغرب فيما يتعلق بكل الإصلاحات الإدارية والإقتصادية والمالية والعسكرية، كذلك بموجب قرار السلطان عام(1910)،بأنه لن يستخدم غير مدربين فرنسيين فرفضت "فرنسا" فكرة تعديل إتفاق (1904)،لأن هذا الإتفاق كان نتيجة للاتفاق الانكليزي –الفرنسي(1904)، ولا يمكن تعديله إلا بإتفاق جديد مع بريطانية، كما أن الشروع بمباحثات من هذا النوع في مثل هذه الظروف سيكون له رد فعل خطير إذ يهدد بإعادة فتح المسألة المغربية من جديد(1).

ب- ألمانيا:

بالرغم من قوة الجيش الألماني المتصاعدة فإن "غليوم الثاني" كان يخشى من الإتفاق المعقود بين إنكلترا وفرنسا.الذي انضمت إليه روسيا، بموافقة إيطاليا وإسبانيا، ويعده حائلاً دون تحقيق مراميه التوسعية. لذا فإنه أخذ يعارض فرنسا في سياستها المتعلقة "بمراكش" ويداري بالوقت ذاته روسيا،حيث عقد مع روسيا إتفاقاً سرياً بقي حبراً على ورق، لكن على أثر حصول الأحداث التي سببها فرار المتطوعين الألمان في الفرقة الأجنبية، أجرت ألمانيا عندئذ مع فرنسا، إتفاقاً إقتصادياً عام(1909)،خرقته فرنسا عندما أرسلت قواتها لاحتلال مدينة "فاس" عام(1911م)،مخالفةً بذلك نصوص مؤتمر "الجزيرة الخضراء" المنعقد في (1906)، والقاضي بإعطاء فرنسا وإسبانيا معاً حق الإشراف على الأمن في المرافئ "المراكُشية"،هذا ما دفع ألمانيا لإرسال قوة بحرية إلى "أغادير" على الساحل المراكشي بمثابة تهديد لفرنسا.عندها لم يسع فرنسا إلا الموافقة على إجراء مفاوضات مع ألمانيا انتهت إلى إتفاق بينهما مفاده: تخلي فرنسا عن جزء من "الكونغو" الفرنسي إلى ألمانيا، مقابل ترك الحرية لفرنسا للقيام بالأعمال التي تراها مناسبة في "مراكُش" عام (1911).لكن هذا الإتفاق بدلاً من أن يخفف من حدة

(1) – محمد خير فارس،المسألة المغربية، (1900 – 1912) ، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالمية، 1916، ص528.

الخلاف بين هاتين الدولتين،زاد اتساعاً حيث اضطرت فرنسا بعد ذلك إلى عقد إتفاقيات دفاعية مع روسيا وإنكلترا، فيما كانت ألمانيا تعمل على تقوية جيوشها عدة وعدداً عام(1912م)[1].

9- علاقات الدول الأوروبية مع مراكش:

أ- العلاقات مع ألمانيا:

بدأت المصالح الإقتصادية الألمانية منذ مؤتمر "مدريد" عام(1880م)،فقد خرجت ألمانيا من هذا المؤتمر بحقوق مماثلة لباقي الدول بموجب المادة (17) من ميثاق "مدريد". ومنذ ذلك الحين بدأت الجهود الألمانية للإستفادة من هذه فحصلت بموجبها على إمتيازات تجارية مهمة. وبين(1890 – 1900)نمت التجارة الألمانية في "المغرب" نمواً كبيراً بحيث صارت ألمانيا عام(1900)،تنافس فرنسا على المركز الثاني بعد إنكلترا من حيث حجم التجارة.

ورأى الألمان أن الإتفاق الإنكليزي –الفرنسي يتعارض مع ميثاق "مدريد" ومع معاهدة التجارة الألمانية المغربية. "كما رأوا أن هذا الإتفاق ضمن حرية التجارة بالنسبة لإنكلترا فقط، وأن هذه الحرية محدودة بمدة(30) عاماً، ولكي تتمتع ألمانيا بها يجب أن تدخل في هذا الإتفاق"[2].التي تطمع بأخذ نصيب من "المغرب" في حال تقسيمه،ولو محطة بحرية على "الأطلسي" يستخدمها الأسطول الألماني كقاعدة تموين في مواصلاته مع"إفريقية" و"أمريكا الجنوبية".

وقد لمست ألمانيا في بادئ الأمر استعداداً لدى إنكلترا وفرنسا لإرضائها في هذا المجال. فتلقت عروضاً من إنكلترا عام(1899م)،بإعطائها تنازلات على شاطئ "الأطلسي" ثمناً لتحالف ألماني- إنكليزي. وعندما بدأت فرنسا إعداد الخطط لتصفية المسألة المغربية لم يكن في نيتها إهمال ألمانيا،وجرى حديث بين السفير الفرنسي في "برلين" والمسؤولين الألمان حول المطالب الألمانية في "المغرب".وكانت ألمانيا ترغب في القضاء على الإتفاق الإنكليزي- الفرنسي الذي لم يكن سوى مجرد تصفية لخلافات إستعمارية قديمة بين الدولتين، لكنه ينطوي على احتمال التحول من مصالحة إلى محالفة إنكليزية- فرنسية ،قد تتطور إلى

[1] – فارس، المسألة المغربية،مرجع سابق، ص 320.

[2] – الوثيقة رقم (1164)،المجموعة العاشرة،مصدر سابق،ص16-18، فارس، تاريخ المغرب الحديث و المعاصر،المرجع السابق،ص 407.

محالفة ثلاثية بإشراك روسيا فيها مما يؤثر على مركز ألمانيا الدولي تأثيراً خطيراً[1].

وقفت ألمانيا في بادئ الأمر موقف المترقب المتحفظ الحذر وبدأت تعمل في الخفاء في "مدريد" و"المغرب" لعرقلة السياسة الفرنسية.قام التدخل الألماني على عدة أسس أعلنها الإمبراطور "غليوم الثاني" في "طنجة" لدى زيارته لها في 30 آذار عام(1905) ،وأكدها المسؤولون الألمان في كل مناسبة،منها سيادة السلطان واستقلاله،والحرية الإقتصادية في "المغرب"، والمنافسة السلمية الحرة لكل الدول. ثم إن مسألة المغرب تهم كل الدول و أن أي قرار بشأنها ينبغي أن يكون عن طريق مؤتمر تشترك فيه كل الدول الموقعة على ميثاق "مدريد".وأعلنت ألمانيا أنها ستدافع عن هذه الأسس ولو بالقوة و شجعت السلطان على الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي، وأعلنت فور توجيه السلطان الدعوة قبولها .وشددت ألمانيا ضغطها على فرنسا وهددت باستخدام القوة لمنع فرنسا من السيطرة على "المغرب" [2].

وإذا عدنا إلى بداية العلاقات نرى أنها تعود بصورة متأخرة إلى ما بعد قيام الإتحاد الألماني عام(1871م)، و لم يكن لأي من الدول التي تشكلت منها الإمبراطورية الألمانية قبل ذلك أي تمثيل دبلوماسي أو قنصلي في "المغرب". وفي عام (1873م)،أرسلت ألمانيا ممثلاً عنها إليه، وبدأ الرحالة الألمان بين عامي (1873 – 1886م)،يزورون "المغرب" ويكتبون تقارير مثيرة للفت انتباه الرأي العام الألماني لأهمية هذه المنطقة.

ب- العلاقات مع إنكلترا:

حتى مستهل القرن التاسع عشر كان اهتمام إنكلترا في "البحر المتوسط" من الناحية التجارية ،لكن الأمر تغير في مستهل القرن العشرين. بتأثير التوسع الروسي في "البلقان" باتجاه "البحر المتوسط" من جهة، وبتأثير حملة "نابليون" على "مصر" التي كانت مرحلة في طريق غزو" الهند" من جهة ثانية.وفي عام(1880م)، أيدت بريطانية طلب السلطان في مؤتمر "مدريد" بإلغاء حق الحماية خارج الموانئ، ونتيجة لهذا كله توطد نفوذها في البلاط المغربي وأصبحت بمثابة حامية "المغرب".وأصبح ممثلها في المغرب بمثابة مستشار السلطان[3].

(1) – فارس،تاريخ المغرب الحديث،مرجع سابق،ص 408.

(2) – المرجع نفسه، ص 410.

(3) – عامر، تاريخ المغرب، مرجع سابق،ص 163.

جـ- العلاقات مع إسبانيا:

كان تدخل الإسبان في شؤون "إفريقية" كان امتداداً لحرب الاسترداد[1]، وكان "المغرب" في نظر الإسبان، ليس فقط نقطة الوثوب لاحتلال إسبانيا في القرن الثامن الميلادي، وإنما كان أيضاً السند العسكري القوي الذي أخّر عملية استرداد إسبانية قرون،رغم ما كان عليه المسلمون في "الأندلس" من ضعف وتمزق[2].وقد كان لإسبانيا مطامع في "المغرب" منذ القدم،وخاصة في الساحل المغربي المقابل "لأرخبيل كناريا" الغني بالثروة السمكية الهائلة[3].

وفي النهاية إن المطلع على أحداث تلك المراحل يدرك معاناة سكان الولايات العثمانية والمشكلات التي واجهتهم نتيجة لتخلي سلاطين "آل عثمان" عن مبادئ آبائهم وأجدادهم، ولم يكن بمقدور السكان في تلك الولايات مواجهة الإستعمار الحديث الحائز على ترسانات حديثة من الأسلحة الفتاكة،وعلى الرغم من ضعف إمكانات العرب في تلك الولايات فقد تصدوا عن عقيدة راسخة للقوات الغازية، وما تم من مواجهات ما بين العرب والترك لم تكن أكثر من مناوشات فرضها الواقع المالي الذي دفع سكان الولايات لمواجهة حملة الضرائب التي تطورت وتحدثت نتيجة ضعف مالية الدولة العثمانية وحاجاتها الملحة إلى المال.إن الدولة العثمانية كانت عاجزة عن تقديم المساعدات سواء مالية أو أسلحة لأنها لا تمتلكهما، أما المعنويات فكان بإمكان العثمانيين بثها إلى رعاياهم المتطلعة إليهم[4].

خامسا- نهاية الحكم العثماني في البلاد العربية(1916):

أ- العراق:

1- المصالح البريطانية في العراق قبل القرن التاسع عشر:

كان العراق في مستهل القرن التاسع عشر جزءاً من الدولة العثمانية التي سيطرت عليه منذ النصف الأول من القرن السادس عشر[5].

---

[1] - عامر، تاريخ المغرب، مرجع سابق ،ص 164.

[2] - المرجع نفسه ، ص 165.

[3] - الوثيقة رقم(1182)،المجموعة العاشرة، مصدر سابق، ص 83.

[4] - تقرير حسين عوني باشا، مكتبة نور عثمانية، رقم 9765. وقد شغل حسين عوني وزير دفاع خلال فترة السلطان عبد العزيز ثم عزل بعد ذلك.

[5] - بيير دي فوصيل، الحياة في العراق بين أعوام 1814- 1914، ترجمة أكرم فاضل، دار الوراق للنشر المحدودة ، ط1، لندن،2006،ص 38.

إلا أنها لم تكن تمارس سيطرة فعلية على شؤونه، فقد كانت السلطة الحقيقة فيه موزعة بين القوى المحلية من باشوات وأمراء ومشايخ وكانت القبائل والعشائر العربية القريبة تمارس سيطرة فعلية على مناطق "ديرتها" على امتداد مساحات واسعة بين جنوب "العراق" وشماله.

وفي مطلع الحركة الإستعمارية بلغ التنافس الإستعماري أشده فيما بين الدول للإستيلاء على مناطق النفوذ وإستعمارها، ومن بين تلك المناطق منطقة الشرق العربي تجسد ذلك في تسابق الدول الأوروبية على مد سكة حديد بغداد. وفي القرن التاسع عشر كان "العراق" مقسماً إلى ثلاث دويلات هي" الموصل"، و"بغداد"، و"البصرة"، وعلى رأس كل ولاية والٍ يجري تعيينه وعزله من قبل السلطان العثماني.وكان يعدَّ بمثابة نائب الملك لأنه تمتع بسلطة مطلقة. فله قيادة القوات المسلحة، وفرض الضرائب، وتطبيق الأنظمة،والقوانين،وإقامة العدالة[1].

في غضون ذلك كانت الدولة العثمانية تشهد بوادر حركة إصلاحية حديثة من أهدافها إعادة القوة والهيبة إليها وتأكيد سلطة الحكومة على الولايات، وقد استهل السلطان "سليم الثالث" (1789- 1807م) تلك الإصلاحات وذهب ضحيةً لها. وسار على نهجه السلطان "محمود الثاني" (1808- 1839م) الذي صادف نجاحاً أكبر في إجراءاته التي كان من أهدافها إخضاع الولايات العثمانية للسلطة المركزية في "اسطنبول". وكانت إجراءاته بمثابة مرتكزات أساسية للتطبيقات الإصلاحية في عهد خلفه السلطان "عبد المجيد الأول" (1839- 1861م).

وهكذا أُعيد ربط "العراق" بالحكومة المركزية مباشرةً وصارت "اسطنبول" تعين وتعزل ولاة الولايات العراقية الثلاث، "بغداد" و"البصرة" و"الموصل"، وعلى أية حال فإن الحكومة العثمانية حققت نجاحاً أقل في السيطرة على القبائل العربية والكردية، برغم الإجراءات العديدة التي اتخذتها واتخذها بعض ولاتها البارزين في "العراق"،ولاسيما "مدحت باشا"(1869- 1872)،الذي سعى إلى معالجة مشكلة الأراضي في "العراق" والعمل من أجل توطين القبائل والعشائر لضمان

---

(1) - بعد عودة الحكم العثماني المباشر كان العراق يتألف من ولايتي بغداد والموصل، وفي عام(1850) أصبحت الموصل سنجقاً (لواء) تابع لولاية بغداد ولم تسترد وضعها ولاية مستقلة إلا في عام(1879). أما البصرة، فقد صارت ولاية في (1850)ثم أعيدت إلى لواء عام (1862) ثم صارت ولاية بين(1875- 1880) وعادت لواءاً تابعاً إلى بغداد ثم أصبحت ولاية مرة أخرى منذ(1884). ستيفن همنسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط، ط3، بغداد ، 1962، ص 283.

انقيادها للسلطة العثمانية. وقد استمرت مشكلة القبائل والعشائر قائمة في "العراق" خلال ما تبقى من حقبة السيطرة العثمانية[1].

إذاً يعود تاريخ المصالح البريطانية في "العراق" إلى بدايات القرن السابع عشر، ويمكن تتبع تلك المصالح من خلال نشاط اثنتين من الشركات التجارية البريطانية العاملة في الدولة العثمانية، ومنطقة "الخليج العربي" وهما: شركة الشرق الأدنى "The Levant Co." وشركة الهند الشرقية الإنكليزية "East India Company"[2].

2- التنافس الإستعماري الألماني – الإنكليزي على العراق في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين:

حظي "العراق" بأهمية متزايدة منذ القرن التاسع عشر عند بريطانية التي أخذت تسعى إلى ترسيخ نفوذها فيه تدريجياً. ويرجع ذلك إلى تطور المصالح البريطانية في "العراق" بشكل مطّرد إبان تلك الحقبة، الأمر الذي أدى إلى الاحتلال البريطاني للعراق أثناء الحرب العالمية الأولى[3].

3- المصالح الألمانية في العراق:

بعد قيام الوحدة الألمانية عام(1871م)،والتطور الكبير الحاصل في الإقتصاد والصناعة الألمانية خلال العقدين التاليين اندفعت ألمانيا نحو ميدان التوسع الإستعماري وإقامة مناطق النفوذ، وكانت الدولة العثمانية إحدى الميادين الأساسية التي تغلغل فيها الرأسمال الألماني من خلال مشاريع السكك الحديدية في "الأناضول" على نحوٍ خاص.

وسرعان ما وجه الألمان اهتمامهم إلى العراق ودرسوا إمكانية استغلال ثروته النفطية[4]؛بيد أن أبرز مشروع ألماني تمثل في مد سكة حديد بغداد – برلين من خلال إنشاء سكة حديد تربط بين شبكة السكك الحديدية في "الأناضول" وميناء

---

[1]- صالح خضر محمد، الدبلوماسية البريطانية في العراق (1831-1914)، دار الزمان، ط1، دمشق، 2008،ص14.

[2] – المرجع نفسه، ص 15.

[3] – انظر: ممدوح الروسان، العراقيون والاحتلال البريطاني للعراق (1914-1918)،مجلة دراسات تاريخية، السنة الرابعة عشر،العددان 47و48، أيلول – كانون الأول،دمشق،1993،ص 141-144.خضر محمد، المرجع السابق،ص 21.

[4] – خضر،المرجع نفسه،ص 30.

"البصرة "عند رأس "الخليج العربي" – والذي سبق أن ذكرناه في الفصل الثالث- فأدى هذا المشروع إلى دفع العامل الإستراتيجي إلى المقدمة مـرة أخـرى فـي السياسة البريطانية تجاه "العراق"(1).

والواقع أن هيمنة بريطانية على جزء رئيسي من تجارة "العراق" الخارجيـة استمرت لحين الاحتلال البريطاني له. فخلال الأعـوام(1900- 1913م)،كانـت حصة بريطانية من مجموع ما يستورده "العـراق" 50%، كمـا أن 25% مـن الصادرات العراقية كانت تجد طريقها إلى الأسواق البريطانية(2)،وكانت بريطانية تهيمن على النقل والشحن التجاري البحري من "العراق" وإليه(3).

ومن الجدير بالذكر أن التجارة البريطانية واجهـت منافـسة مـن النـشاط التجاري الألماني الذي تضاعف حوالي(10 مرات) في الدولـة العثمانيـة بـين (1889- 1912م)،ومع أن ألمانيا لم تفلح في تحدي المركز التجاري البريطـاني في "العراق" تحدياً جدياً، إلا أن الأوساط البريطانية اهتمـت بمواجهـة المنافـسة الألمانية ومخاطرها المحتملة(4).

ومن جهة أخرى نشطت شركات ومؤسسات تجارية وبريطانية كثيـرة فـي مجال توريد السلع والمنتجات المختلفة إلى "العراق" من خلال وكلاء فيه لاسـيما التجار اليهود(5)؛وتعد حملات التبشير الكنسية وسيلة من الوسائل التـي اعتمـدتها دول أجنبية عديدة لتعزيز نفوذها في الدولة العثمانية(6).

لقد شهد القرن التاسع عشر نشاطاً ملحوظاً في ميدان التنقيب عن الآثار في "العراق".وقد تنافست البعثات الآثارية الفرنسية والبريطانية والألمانية على نحـو خاص بالحفر والتنقيب في المواقع الأثرية وتهريب نفائس المكتـشفات الآثاريـة العراقية إلى المتاحف الأوروبية.

---

(1) -خضر، مرجع سابق، ص 31.

(2)-Reger Owen ; The Middle East in World Economy, 1800- 1914 (London-1981), P. 276.

(3)-Briton C. Busch ; Britain and the Gulf 1894-1914, (Berkeley – 1967), P. 35.

(4) – خضر، المرجع السابق، ص 36.

(5) – المرجع نفسه،ص 38. نجدة فتحي صفوة: العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، منشورات المكتبة العصرية،صيدا- بيروت،1968،ص118.

(6) -مصطفى خالدي،وعمر فروخ، التبـشير والإسـتعمار فـي الـبلاد العربيـة، ط4، بيـروت، 1970، ص 116- 117.

وقد قاد الحملات التنقيبية في البداية قناصل بريطانية وفرنسا، وكانت مصادر معلوماتهم عن آثار هذه المنطقة بالدرجة الرئيسة أسفار العهد القديم(التوراة) وما كتبه الرحالة الذين زاروا أطلال المدن والمواقع القديمة ودونوا ملاحظاتهم عنها[1].وكان تعيين هؤلاء السفراء والقناصل يتم وفقاً لنظام الإمتيازات الأجنبية (Capitulations) في الدولة العثمانية،وقبل أن تتحول تلك القنصليات الأجنبية إلى أوكار للنشاط السياسي لم تظهر الدولة العثمانية أي تردد في الموافقة على فتح قنصليات في أراضيها مدفوعةً في ذلك بالرغبة في تطوير علاقاتها التجارية مع الدول الأوروبية.

كما أصدرت بعض الأنظمة الخاصة بأوضاع القناصل الأجانب على أراضيها[2]،وعندما كان الفرنسيون يعدون العدة لإرسال حملة عسكرية إلى الشرق عام (1798م)، توقع البريطانيون،(كما لاحظنا في الفصل الأول)، بأن الهدف النهائي للحملة الفرنسية هو ضرب الوجود والمصالح البريطانية في الهند، وتأسيساً على ذلك قامت السلطات البريطانية باتخاذ إجراءات سياسية ودبلوماسية في كل من "عُمان"،و"بلاد فارس"،و"العراق" لمواجهة الخطط والنشاطات الفرنسية في المنطقة[3].

هذا ومن المعروف أن مهام الدبلوماسيين ممن هم بدرجة قنصل أو نائب قنصل انحصرت في أمرين أساسيين، أولهما، رعاية المصالح الإقتصادية لدولتهم، لاسيما التجارية منها،في البلدان التي عملوا فيها. وثانيهما،الإشراف على شؤون رعايا دولتهم في تلك البلدان. بيد أن أية دراسة لدور الدبلوماسيين البريطانيين في "العراق"(1831- 1914)، تُظهر بوضوح أنهم تجاوزوا تلك المهمتين وأدوا مهاماً استخباريةً وسياسيةً استهدفت تعزيز النفوذ البريطاني في "العراق" تمهيداً لإخضاعه للسيطرة المباشرة.بل أن العديد من أولئك الدبلوماسيين دعوا صراحةً إلى احتلال بريطاني "للعراق".

---

(1) -جابر خليل إبراهيم، الأنشطة الآثارية، موسوعة الموصل الحضارية ، ج1، الموصل، 1992،ص 490.

(2) -من ذلك مثلاً النظام العثماني الصادر عام(1868)، بخصوص أصول للإعفاءات الجمركية للقناصل الأجانب ووكلاء القناصل.وشمل النظام أيضاً اثنين من كبار الموظفين الذين بمعية كل من بدرجة قنصل عام، وموظف كبير واحد بمعية كل من بدرجة قنصل. نوفل أفندي نعمة الله نوفل،الدستور العثماني، مجلدان، المطبعة الأدبية ببيروت، بيروت ،1883، ص551- 556.

(3) – خضر، مرجع سابق، ص 48.

وبمعنى آخر فإن تلك المهام تمثل خرقاً للقوانين والأعـراف الدبلوماسـية، مثلما تعد تجاوزاً على سيادة البلاد التـي عملـوا فيهـا وتـدخلاً فـي شـؤونها الداخلية[1].ولم يكتف الدبلوماسيون البريطانيون فـي "العـراق" بـدعم المـصالح البريطانية فحسب، بل قدموا توصياتٍ عديدةً إلى حكوماتهم في مناسبات مختلفـة لإتخاذ الإجراءات اللازمة لتقوية النفوذ البريطاني في "العراق"،بل واحتلاله[2] .

4- العراق والدول الأوروبية:

كان "العراق" ميداناً من ميادين التنافس السياسي والإقتصادي والثقافي بـين الدول الأوروبية الكبرى إبان القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.كان ذلك التنافس محصوراً بين بريطانية وفرنسا وروسيا القيصرية وألمانيـا علـى نحـو خاص.وفي سياق ذلك التنافس وقع على عاتق قناصل تلك الدول فـي "العـراق"، وفي مقدمتهم قناصل بريطانية مهمة مراقبة أنشطة الدول المنافسة وإبلاغ حكومتهم بتفاصيلها مع محاولة إحباط تلك الأنشطة وعرقلتها حيثما ومتى مـا كـان ذلـك ممكناً[3].ومنذ هزيمة فرنسا أمام ألمانيا في حـرب(1870م)، ركـزت الحكومـة الفرنسية جهودها الإستعمارية على شمال أفريقية.

أما في "العراق" فإن دورها ونشاطها اقتصر على الميدان التبشيري في المقام الأول، ولم تعد تشكل أي منافسة جدية لبريطانية في الميادين الأخرى. والواقع أن التطورات التي كانت تمر بها أوروبا وتزايد قوة ألمانيا العسكرية والإقتصادية دفع كلاً من بريطانية وفرنسا باتجاه التقارب الذي توج بعقـد الإتفـاق الـودي عـام (1904)[4].وانسجاماً مع هذه السياسة دعمت بريطانية الـسلطان العثمـاني فـي صراعه مع والي مصر "محمد علي باشا" في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، كمـا وقفت إلى جانب الدولة العثمانية في حرب "القرم" (1853- 1856م)ضد روسـيا

---

[1] – خضر،مرجع سابق، ص 81. عماد أحمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي فـي العـراق،(1914-1932)، بغداد ، 1978، ص 61-65. لمزيد من التفاصيل عن السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية فـي القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، راجع:

-Elie Hedourie, England and Middle East (London, 1978), pp. 9-28.

[2] – خضر ،المرجع السابق،ص 103.

[3] – المرجع نفسه، ص 120.

[4]– أزال الاتفاق العقبة التي كانت قائمة بوجه التقارب بين الدولتين، حيث اعترفت فرنسا بمركز بريطانيـة ومصالحها في مصر مقابل اعتراف بريطانية بأطماع فرنسا في المغرب. فارس، المسألة المغربية ، مرجـع سابق،ص 166- 200.

القيصرية، كما أنها أسرعت إلى حرمان روسيا من ثمار النصر الذي أحرزته على الدولة العثمانية إبان حرب(1877- 1878م)، ونتيجة لذلك ازداد النفوذ البريطاني في الدولة العثمانية بشكل كبير،وصار السفير البريطاني في "اسطنبول" يتمتع بحظوة كبيرة لدى الحكومة العثمانية[1].

ومنذ بداية ثمانينات القرن التاسع عشر بدأت العلاقات العثمانية تتخذ مساراً معاكساً مما كان له أثر سلبي على علاقة السلطات المحلية في العراق بالدبلوماسيين البريطانيين فيه.

فقد أدى الاحتلال البريطاني لمصر(1882)، إلى أزمة حادة في العلاقات بين الدولتين، وأخذ السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (1876- 1908) بمعارضة المصالح البريطانية حيثما استطاع ذلك؛ كما أدى ذلك الحدث إلى ردود فعل قوية ضد بريطانية في كل البلاد الإسلامية.بما في ذلك العراق وتبع ذلك اتخاذ بعض الإجراءات ضد المصالح البريطانية والدبلوماسيين البريطانيين فيه[2].

وكان للإنقلاب الذي نفذته جمعية الإتحاد والترقي في تموز(1908م)، ضد حكم السلطان "عبد الحميد الثاني" أصداءً واسعةً في أنحاء الدولة العثمانية، ومن ضمنها "العراق". فقد توقع الكثيرون أن يكون ذلك الإنقلاب بداية عهد جديد من الحرية والعدالة والمساواة بين الأتراك وغيرهم من شعوب الدولة العثمانية.

وقد تمسك الإتحاديون بعض الوقت بالشعارات التي رفعوها بخصوص الحرية والعدالة والمساواة، بيد أنهم تخلوا عنها سريعاً لصالح سياسة عنصرية تقوم على أساس تتريك الشعوب العثمانية،مما أدى إلى ردود فعل عربية من أبرز مظاهرها:

تأسيس أحزاب وجمعيات سياسية علنية وسرية سعت إلى تحقيق المطالب القومية العربية الإستقلالية،وضمن هذا السياق شهدت الأعوام القليلة التي تقدمت الحرب العالمية الأولى ظهور أحزاب وجمعيات سياسية عديدة متباينة الإتجاهات في "العراق"[3].

---

[1] – خضر ،مرجع سابق، ص 125.

[2] – المرجع نفسه، ص 133.

[3] – المرجع نفسه،ص 162.

ب- الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية:

1- الموقع الإستراتيجي للمنطقة:

يحتل موقع "الجزيرة العربية" أهمية قصوى على النطاق العالمي، فشواطئها الجنوبية والغربية ومنطقة "الخليج" تقع على مسير الطريق البحري إلى "الهند" وجنوبي شرقي "آسيا" من جهة، وهي قريبة من الشواطئ الإفريقية الشرقية من جهة أخرى؛ مما جعلها محط أنظار القوى الإستعمارية الطامعة، بدءاً من البرتغاليين والإسبان،وصولاً إلى الفرنسيين والألمان والروس،انتهاءً بالأطماع الإستعمارية البريطانية والأمريكية حالياً، ولن أتحدث عن الصراع العالمي الحالي الذي تتزعمه قوات الإستكبار العالمي في "الولايات المتحدة الأمريكية"، ذلك الصراع الذي اشتد بعد اكتشاف النفط؛ ليكون من ثمُّ أعظم احتياط في العالم يختبئ في باطنها، ويؤدي إلى المشكلات التي تلفت اليوم أنظار العالم بأكمله؛نظراً للأهمية الإستراتيجية، وتهالك القوى الكبرى للسيطرة على منابعه وقد؛كان فتح "قناة السويس" عام (1869م) ،عاملاً مهماً في ازدياد أهمية موقع "الجزيرة العربية،ولنبدأ بلمحة عن كل منطقة أو موقع من مواقعها بعد هذا الحدث العالمي وتداعياته على الصراع السائد آنذاك بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية المتربصة بها[1].

ولو نظرنا إلى خارطة "الجزيرة العربية"،لوجدنا "البحر الأحمر" يضيق في قسمه الجنوبي ليصبح على شكل "خليج"،هو خليج "عدن"؛حيث المعبر من الشمال إلى "الخليج العربي" و"بحر العرب" و"المحيط الهندي" في الجنوب والشرق،من هنا تكمن أهمية موقع "عدن" التي كان الإنكليز قد جعلوا منها موطئ قدم لهم؛ نظراً للموقع الإستراتيجي الذي تتمتع به،ولمحطتها الفحمية آنذاك[2].

وأدى شق "القناة" إلى قيام الإنكليز بتوسيع ممتلكاتهم في جنوب "الجزيرة العربية" وشرقها؛ بعد أن أغرقوا سواحل الجنوب العربي وجزره بالدماء،وبدأوا باحتلال مناطقه واحدة تلو الأخرى، فاحتلوا سلطنة "لحج" عام (1869م)، ثم أتبعوها بإخضاع إمارات الجنوب العربي التسع المجاورة لعدن، ثم أرغموا الباب العالي على الإعتراف رسمياً بهذا الاحتلال بعد أن عقدوا معه عام (1905م) إتفاقية تعيّن الحدود التي تفصل بين الممتلكات العثمانية في "اليمن"،والواقعة تحت

---

(1)- H.Saab, The federalists of the Ottoman Empire, Amsterdam 1958,p.155

(2) – حسون، العرب والدولة العثمانية، مرجع سابق، ص 262.

الاحتلال الإنكليزي في"عدن"، لكن اليمنيين رفضوا الإعتراف بهذا الخط، وعـــدوا "عدن" وما جاورها جزءاً من "اليمن"؛ثم بدأ الإنكليز بالإستيلاء على "حضر موت" [1]، وأجبروا السلاطين والشيوخ هناك على قبول حمايتهم، و قاموا قبـــل نـــشوب الحرب العالمية الأولى بربط سلطنات ومشيخات تقع في جنوب "الجزيرة العربية" بمعاهدات غير متكافئة، ثم استطاعوا عام (1881م) قمع أكبر الإنتفاضات الشعبية في "عُمان"، واستولوا على مدينة" مسقط"،ونجحوا في فرض حمايتهم على "عُّمان".

2- الصراع العثماني – الإنكليزي في منطقة الخليج العربي:

أما الإنكليز فقد بدأت صلتهم بالخليج بعد تأســيس شــركة الهنــد الــشرقية البريطانية التي استطاعت إقناع ملكتهم بالحصول على تأييدها ودعــم الأســطول البريطاني لاحتكار تجارة الخليج وإنشاء مراكز تجارية وملاحية،لكنهم اصــطدموا بالعثمانيين الذين كانوا يحاولون فرض نفوذهم في الخليج[2].

أ- قطر:

بالنسبة "لقطر" في عام(1913)،تنازل العثمانيون عن حق الــسيادة عليهــا وأجليت الحامية العثمانية عنها عام(1915)، ودخلت في الحماية البريطانية.

ب- البحرين:

وعدت إنكلترا الشيخ "عيسى بن علي" حاكم البحرين بالحماية من شعبه ومن الحكومة العثمانية وإيران،وذلك عام (1871م)، وجرى توقيع ما يــشبه معاهــدة "حماية" تعهد بموجبها عدم منح إمتياز لأي دولة ثالثة، وألاَّ يقيم علاقــات إلا مــع الإنكليز،وأصبحت فيما بعد عام (1916م) محمية بريطانية[3].

جـ-الكويت:

كانت تحت سيادة الباب العالي، وأمام مطامع الإنكليز وقف شــيخها "محمــد الصباح" موقف الرفض لتلك المطامع، فــدبروا مــؤامرة ضــده، فاغتيــل عــام (1896م)، وخلفه أخوه "مبارك الصباح" الذي وقع عام (1899م) اتفاقيــة مــع الإنكليز بقيت سرية؛التزم بموجبها بألاّ ينقل ملكية أراضي بلاده إلى أيــة دولــة، باستثناء إنكلترا، وبذلك سيطر الإنكليز على "الكويت"[4].التي أعلنتهــا الــسلطات

---

[1]- حاضرة البونت أي التوابل.

[2] -حسين مؤنس، الشرق الإسلامي، مطبعة الحجازي، ط2 ، القاهرة، 1938، ص 19-26.

[3] – حسون، العرب والدولة العثمانية، مرجع سابق، ص 263.

[4] – المرجع نفسه، ص 267-265.

البريطانية إمارةً مستقلةً عام(1914)، وبذلك انتهى النفوذ العثماني الـذي سـيطر ردحاً من الزمن في بعض أجزاء الخليج[1].

د- اليمن وعسير:

توطدت سلطة العثمانيين بعد افتتاح "القناة"؛ حيث أمكن الانتقال والسفر بحرياً إلى تلك البلاد، بعد أن كانت خطوط المواصلات البرية تتعرض للمخاطرة الجسيمة عبر الصحاري والقفار؛ومكّن استخدام "قناة السويس" العثمانيين عام (1869م) من إرسال حملة عثمانية، وإخضاع تهامة، ومن ثم توغلوا في "جبال اليمن"، واحتلوا "صنعاء"،فعادت "اليمن" ولاية عثمانية.

أما في "عسير" فقد كانت الدولة العثمانية قررت غزوها على نطاق واسع ،وأرسلت عدة حملات من "صنعاء "ومن "جدة" ومن "الطائف"،وانتهت حرب "عسير"عام (1860م)،وتحول نظام الحكم فيها إلى عادات قبلية،عدا المراكز العثمانية هناك، وقررت الدولة أن تكون المنطقة "سنجقاً" بدلاً من "متصرفية"،واستمر الحكم العثماني هناك سبعاً وأربعين عاماً.

أما "عدن" فكان استعمارها بداية للإستعمار الإنكليزي في العالم العربي ففي(1839م)، تم احتلالها من قبل الجيش الإنكليزي[2] أما موقعها فهي ذات موقع إستراتيجي مهم، لوقوعها في مضيق "باب المندب"، الذي يعُد بوابة "البحر الأحمر" الرئيسية. وعندما احتل الإنكليز عدن، أسسوا فيها أول قاعدة عسكرية، بعد أن أخذوا موافقة السلطات على ذلك. وبعدها، أخذوا يمدون نفوذهم الإقتصادي والسياسي إلى مدن الخليج. وقد استخدم الإنكليز تكتيكاً آخر غير مباشر. فبينما كانت أوروبا تتعامل مع تجار الرقيق والقراصنة، منذ القرن الثامن عشر، استغلت إنكلترا حركة تحرير الرقيق، التي بدأت في أوائل القرن التاسع عشر، وبدأت بمحاولاتها للسيطرة على التجارة، عن طريق القضاء على القرصنة، وتقديم النصائح والإرشادات الإقتصادية لهم. وبهذه الطريقة، استطاعت "بريطانية" تغطية أطماعها الإقتصادية والسياسية التوسعية في هذه المنطقة. وسرعان ما أصبحت منطقة الخليج وجنوب "الجزيرة العربية"، تحت النفوذ والحماية البريطانية[3].

---

[1] – قدري قلعجي، الخليج العربي، ط2، بيروت، ، 1992، ص78.

[2] – الحيدري، صورة الشرق في عيون الغرب دراسة ، مرجع سابق،ص55.

[3]– الحصري، يوم ميسلون،مصدر سابق،ص 18-20. م الحيدري،المرجع السابق،ص 56.

هـ- الحجاز:

أصبحت بعد زوال الحكم المصري ولاية عثمانية كما كانت، وفيها حاميات وموظفين، وقد تعاون شريفها مع سلطة الباب العالي، لكنّ دور الشرفاء كان يسعى في الخفاء للعمل سراً ضد العثمانيين.وعارض الشرفاء والبدو مشروع مد الخط الحديدي الحجازي، وقاوموه بعون من الإنكليز،ثم لجأ العثمانيون إلى خلع "الشريف علي"،وإبعاده، وأصبح الشريف حسين بن علي حاكماً على الحجاز و"الجزيرة العربية" بعون من الإنكليز.

جـ-حكم الإتحاديين ونهاية الدولة العثمانية:

تولى السلطنة والخلافة بعد السلطان "عبد الحميد الثاني" أخوه "محمد رشاد" إلا أنه في الحقيقة لايملك أي سلطة فعلية فالسلطة أصبحت بيد جمعية الإتحاد والترقي وغدت الحكومة العثمانية تركيةً في مضمونها، قوميةً في عصبيتها،بينما كانت من قبلُ عثمانيةً في مضمونها وإسلامية في رابطتها.فقد تأثرت هذه الجمعية بقوة الأفكار القومية الطورانية التي تدعو إلى تحرير كافة الأتراك[1].وانتهزت بريطانية نشوب الحرب العالمية الأولى عندما دخلتها الدولة العثمانية بجانب دولتي الوسط (ألمانيا،إمبراطورية النمسا والمجر) معلنة الجهاد داعيةً الأمة الإسلامية إليها، وكانت فرصتها في إبطال هذه الدعوة عن طريق القوميين العرب الذين استخدمتهم لضرب الدولة العثمانية.وعلى الرغم من أن "سورية" كانت المرشحة لتشغل هذا الدور، إلا أن قربها من مركز الدولة العثمانية و تواجد الحشود العسكرية بها بقيادة أحد قادة حكومة الإتحاديين "محمد جمال باشا" جعل بريطانية، ترجئ التعامل مع "الشام" إلى مرحلة تالية، لذلك اتجهت إلى "الشريف حسين"،الذي وجدت عنده الاستعداد لمناهضة الدولة العثمانية،وأخذت تمنيه بما يرغب نظير ثورته على العثمانيين.أما القوميون العرب في "دمشق" فكانوا من جهة أخرى يبحثون عن قيادة دينية حتى لا تضرب حركتهم القومية بالذين يتهمون بالخروج عن الإسلام، ووجدوا ضالتهم في "الشريف حسين" فاتصلوا به عن طريق مندوب لهم أوائل عام (1915)، وتم الإتفاق على أن يكون في مقابل ثورة القوميين على

---

(1) – علي محمد الصلابي،الدولة العثمانية(عوامل النهوض وأسباب السقوط)، دار ابن كثير، ط1، 2003. ص148. انظر:الحركة الطورانية الجديدة في تركيا، المنار،المجلد الخامس عشر،الجزء الثامن، 1917، ص 501–502.

الترك إعتراف بريطانية باستقلال البلاد العربية(1).وعلى هذا الأساس، بدأ "الشريف حسين" في مفاوضاته معها التي عرفت بمراسلات الحسين – مكماهون.

1- أحوال أهالي الشام بقدوم "جمال باشا":

منذ اليوم الأول الذي غادر فيه "جمال باشا"(3) "الآستانة" إلى "دمشق" أخذ يشير بخطبه وتصريحاته إلى ضرورة تعزيز الصلات بين العرب والترك.ووقعت تلك الخطب والتصريحات موقع الطيب في نفوس العرب.لذا ما كاد يصل إلى "دمشق" حتى استُقبل بقلوب ملؤها الحماس ،لكن لم يلبث موقفه أن ظهر واضحاً إذ كشف القناع عن حقيقة نواياه الخفية نحو البلاد[2].

2- سياسة "جمال باشا السفاح" القمعية في سورية:

كانت سياسته التعسفية قد ازدادت بعد ما فشل الهجوم العثماني – الألماني على "قناة السويس" في 1915\1\14م .هذه الحملة كانت بقيادته ثم عاد إلى "الشام" وصب جام غضبه على أهلها.فكان أول ما قام به أنه لاحق الزعماء بتهمة الخيانة بسبب مطالبتهم بالحكم اللامركزي،وعامل الأقلية الأرمنية بمنتهى الشدة وعمل على تهجير مئات الأسر العربية إلى الأناضول ثم حكم على ثلاثة عشر منهم بالإعدام و نفذ الحكم في أحد عشر شخصاً،كما حكم على خمسة وأربعين شخصاً غيابياً[3].

3- إعدامات جمال باشا:

كان العرب قد صُعقوا بعد نشر نصوص معاهدة "سايكس بيكو،إثر قيام الثورة "البلشفية"[5]،وصُعقوا مرة أخرى بعدما علموا "بوعد بلفور"؛وكانت الحركات

---

(1) – الهاشمي، العصر الحديث ، مرجع سابق، ص 77.

(2) – ولد جمال باشا في (ميتلان) عام (1872)،وكان والده يعمل صيدلياً في الجيش العثماني، وبعد أن انهي دراسته الثانوية، التحق بالأكاديمية البحرية، وتخرج منها عام(1895)،وفي عام(1889)انتقل إلى الجيش الثالث في سالونيك، ومن المعروف أن سلانيك معقل الماسونية واليهود في الدولة العثمانية، عين حاكماً على سورية وقائداً للجيش الرابع. زبير سلطان قدوري، العسكريون والثورة العربية الكبرى، منشورات إتحاد الكتاب العرب ،دمشق، 2008 ، ص 91-92.

(3) – أحمد قدري ، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى ،ط2، دمشق ، 1993، ص 41 – 42.

(4) – عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، مرجع سابق، ص 557. – صدقي أحمد شقيرات: تاريخ الإدارة العثمانية في شرق الأردن ،ط1، الأردن ، 1992 ، ص 70.

(5) – قام "لينين" بنشر المعاهدات والإتفاقيات السرية في العالم العربي مثل اتفاقية سايكس بيكو عام (1916)، ووعد بلفور عام (1917).

القومية العربية مكشوفةً لدى قادة الإتحاديين قبل الحرب وأثنائها، وما إن تسلّم "جمال باشا" قيادة الجيش الرابع لدحر الإنكليز من "قناة السويس" و"مصر"، حتى اتجه لكشف أوراق المتواطئين العرب(حسب زعمه)مع الحلفاء بعد فشل الهجوم على "مصر"، ونشر الوثائق الموجودة في قنصليتي فرنسا في "دمشق" و"بيروت"، لذلك لاحق الوطنيين العرب بتهمة الاتصال بالأجنبي؛ استناداً إلى الوثائق التي حصل عليها، وأحالهم إلى المحاكم العرفية في(عاليه) بلبنان،هذا ولم تجد توسطات "فيصل بن الشريف حسين"، ولا تدخل "الحسين" بالذات لمنع تنفيذ حكم الإعدام الذي نفذ في 6 أيار من عام (1916) بسبعة في "دمشق"،وأربعة عشر في "بيروت"؛ بتهمة العمل على فصل "سورية"، و"فلسطين"، و"العراق" عن جسم الدولة العثمانية، مما أذن لانطلاق الثورة العربية الكبرى في 5 حزيران من عام (1916)[1].

4- الثورة العربية الكبرى :

كان العالم العربي في ذلك الوقت قد انقسم على نفسه بين أنصار الاتجاه الديني، وأنصار الإتجاه العلماني الذي يستند أساساً إلى اللغة، وأن قضايا البلاد العربية قد بقيت – بين الدول الأوروبية – طوال القرن الماضي، وخلال العقدين الأولين من القرن الحاضر، فرعاً من فروع "المسألة الشرقية"، التي كانت تعني – في حقيقة الأمر – مسألة "اقتسام الأراضي التابعة للدولة العثمانية"[2].

إن البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية، كانت من أهم دواعي هذه المنافسات، ومن أثمن بضائع تلك المساومات،وأما بدء الثورة من "الحجاز"، فكان نتيجة طبيعيّة لعوامل عديدة، تتصّل كلهّا بالأحوال الجغرافية، والإقتصادية، والتاريخية وكانت فكرة الخلافة العربية هذه متداولة في أواسط القرن الماضي،التي جوبهت بمعارضة بريطانية في أول أمرها، كما استمرت فرنسا باستثمارها، وإن كانت الغلبة في التنافس عليها لبريطانية التي نجحت في إثارة العصيان الحجازي[3].

---

[1] – حسون ، العرب والدولة العثمانية،مرجع سابق،ص299. علي أحمد شكري، مذكرات جمال باشا السفاح،الدار العربية للموسوعات،ط1، لبنان،2004،ص307.

[2] – الحصري، يوم ميسلون، مصدر سابق، ص 18.

[3] – عزيز العظمة، العلمانية في فكر النهضة مشرقاً ،مجلة المعرفة،السنة الثانية والثلاثون،العدد36، أيلول، دمشق،1993، ص 21.

أ- الثورة العربية الكبرى وبريطانية:

لقد سعت بريطانية بعد مؤتمر" برلين" عام (1878م) لفصل العـــرب عـــن الأتراك، وهي تنتظر فرصة تحقيق أطماعها في احتلال بعــض أجــزاء الدولـــة العثمانية، وهكذا حاول وزير الحربية البريطاني الاتصال "بالحسين" شريف "مكة" عن طريق ابنه "عبد الله"،وتلا ذلك اتصالات عديدة كان آخرها مع"مكمـــاهون"(1)، وكانت المحادثات الشهيرة بين "حسين ومكماهون" بأن تدعم بريطانية العرب فـــي حربهم ضد العثمانيين، وتتعهد ألاَّ يصيبهم أذى، وأن يتولى الخلافة عربـــي فـــي "مكة "و"المدينة"؛وقد قال البعض: إن "الشريف حسين" لم يكن يفكر بالانتفاض على العثمانيين عندما بدأت الحرب العالمية الأولى، وإن معظم زعماء العـــرب،وقـــادة الرأي بينهم، يعتقدون أن الرابطة العثمانية، يمكن أن تحمـــي الـــشعبين العثمـــاني والعربي من خطر الوقوع لقمة سائغة في أفواه الدول الأوروبية الإستعمارية بعـــد أن تم لها سلخ الأقطار الإفريقية من جسم الدولة العثمانية(2) .

ب-التمهيد البريطاني لمراسلات الحسين – مكماهون:

يرجع اهتمام بريطانية بالدولة العثمانية إلى القرن التاسع عشر و قبل ذلـــك كانت بريطانية أكثر اهتماماً بصداقة روسيا منها بصداقة الدولة العثمانيـــة،وفـــي النصف الأول من القرن التاسع عشر؛ وقع حادثان خطيران دفعا الدول الأوروبية إلى تركيز اهتمامها على الشرق العربي،و حملاها على التدخل الفعال في شـــؤون المسألة الشرقية، وكان أولهما الحملة الفرنـــسية علـــى "مـــصر" عـــام (1798-1801م)،وثانيهما تعاظم قوة "محمد علي" العسكرية والإنتصارات التي أحرزتهـــا في حروبه ضد السلطان "محمود الثاني" عام (1830 – 1840م)،وكانـــت نتـــائج الحادث الأول أن اهتمت بريطانية بصداقة الدولة العثمانية حتى تتمكن من وضـــع حد لأطماع فرنسا في "البحر المتوسط" والشرق؛ ورأت بريطانية من مـــصلحتها المحافظة على الإمبراطورية العثمانية و عقد حلف معها لإخراج قوات فرنسا من "مصر"(3).

---

(1) – المندوب السامي البريطاني في مصر.

(2) – حسون، العرب والدولة العثمانية، مرجع سابق، ص 301. زبير سلطان قدوري، العسكريون والثـــورة العربية الكبرى، مرجع سابق، ص86.

(3)-Ibrahim Al-Abid, Ahndbook to the Palestine Question ،Questions and Answers ، Palestine Liberation Organization ،Beirut – Lebanon,p.28

وقد اختارت بريطانية الشريف "حسين بن علي" للقيام بهذا الدور، ووعدته بمستقبل يتمناه أي حاكم عاش هذا العصر لقد منوه بالخلافة،وتوقع "الشريف حسين"،نتيجة لذلك،أن يؤسس دولة عربية إسلامية كبيرة تضم تحت نفوذها الأجزاء العربية من "الهلال الخصيب" و"الجزيرة العربية".ولقد رغب "الشريف حسين" قبل ذلك أن يوقف كل تدخل من جانب الحكومة – حكومة الإتحاد والترقي في الدولة العثمانية – خاصةً إذا كان هذا التدخل يؤثر على مركز حكومته الذاتية في مكة،لكن ذلك أثار غضبهم عليه، ومن ناحية أخرى، شعر أنه لن يستطيع مقاومة الدولة العثمانية بمفرده،وأنه من الضروري الحصول على مساعدة دولة كبرى لتحقيق ذلك، واعتقد أن بريطانية تستطيع أن تقوم بمثل هذا الدور.فتُحت الإتصالات بين "الشريف حسين" والبريطانيين عام(1912م)؛ عندما حصل أول مقابلة بين "عبد الله" ، الابن الثاني "للشريف حسين" " ملك المملكة الأردنية الهاشمية فيما بعد[1]" و"اللورد كتشنر" – المعتمد البريطاني – في "مصر"[2] .وفي أثناء مروره بمصر في طريقه إلى "الآستانة" أو العكس، تبادل "عبد الله" الزيارات مع المندوب السامي البريطاني وبعض الموظفين البريطانيين، وفي أول الأمر، أطلع "عبد الله" "كتشنر"،على توتر العلاقات بين العثمانيين ووالده، وكان هدف البريطانيين في ذلك الوقت التعرف على إمكانية قيام العرب بالثورة ضد الحكم العثماني[3].

جـ– مراسلات الحسين – مكماهون (1915– 1916):

باشرت وزارة الخارجية البريطانية إتصالاتها مع "الشريف حسين" بواسطة "آرثر هنري مكماهون"(MC Mahon).وأخذت الحركات القومية الناشئة تحل محل المشاعر العنصرية والطائفية، وأثار العرب في السلطنة أن تتحول دولتهم

---

(1) – ولقد كان للشريف حسين ثلاثة أبناء هم: علي، و كان الحسين يطمع في تعيينه ولياً للعهد. و فيصل، وكان أكثر الأبناء نشاطاً و تعلقاً بفنون الحرب. أما عبد الله، و هو الابن الأوسط ، فكان ماكراً ومحباً للخطابة و السياسة، وعهد إليه الحسين بمعالجة الأمور الدقيقة في الإدارة السياسية، ووقع اختياره عليه عندما احتاج الأمر إلى نائب يمثل مكة في مجلس المبعوثان .انظر:هيكل، مرجع سابق، ص 101–105.

(2) – الهاشمي، العصر الحديث، مرجع سابق،ص 82. الشاذلي،المسألة الشرقية، مرجع سابق،ص 84–85.

(3) – الهاشمي، العصر الحديث، المرجع السابق، ص 88. حكمت إسماعيل، ظهور الوعي القومي في بلاد الشام من أواخر القرن 19 حتى الحرب العالمية الأولى مجلة دراسات تاريخية ، السنة الرابعة والعشرون، العددان (83– 84) أيلول– كانون أول – 2003، ص204.

إلى رجل مريض يهزأ العالم به،وأثارهم بوجه خاص أن تتقاعس الدولة العثمانيـــة عن حماية أراضيهم فتتساقط أنحاؤها واحدة بعد الأخرى: لقد استولت فرنسا على "الجزائر" بالتدريج بين(1830 و1847)، واســتولت علـــى "تــونس" بمعاهـــدتي (1881 و1883).واستولت على "مراكُش"(1907)، واستولت إسبانيا على قسم من "مـــراكش"(1909) و(1912)، واســتولت إيطاليـــا علـــى ولايتـــي "طـــرابلس" و"بنغازي"(1911) و(1912)، وكانت بريطانية قد احتلت "مـــصر" و"الـــسودان" و"عدن"، وفرضت "حمايتها" على الساحل الجنوبي "لشبه الجزيرة العربية"، وقد آلم ذلك الفشل المتلاحق العرب، فأسهمت تلك الحالة النفسية إضافة لما تقدم ذكره من مظالم ومفاسد في شدة إيقاظ الشعور القومي العربي، وقد استغل الحلفاء الذين لـــم تكن تخفى مطامعهم ظروف الثورة العربية، وأسندوا لبريطانية مهمـــة الإتـــصال بقادة رجال الثورة، وتقديم الوعود الكاذبة علناً،مع التآمر وعقد الإتفاقيات ورســـم الخرائط سراً[1].

واستغل "الإنكليز" هذه الظروف السيئة ليفتحوا على "العثمـــانيين" الجبهـــة الداخلية،فاتصلوا "بالشريف حسين" في "مكة ،وقدموا له تعهدات غامضة بـــضمان استقلال العرب إن هم وقفوا إلى جانب الحلفاء. فتبادل "الشريف حـــسين" معهـــم الرسائل التوضيحية (مراسلات حسين – مكماهون)، في الوقت الذي اتجهت فيه أنظار المتنورين في "الشام"، و"العراق"، و"مصر"، إليه للتحرك. في 10\ \حزيران عام(1916) ليعلن الثورة ويتخذ لقب ملك العرب، بينما اكتفى الحلفاء بتلقيبه بملك "الحجاز".وقد انضم إليه الكثير من المتطوعين من ضباط العرب ومن قبائل البدو.

لقد تضمنت المذكرة الأولى التي أرسلها الشريف "حسين" إلى "مكمـــاهون" الأسس الفكرية و القواعد السياسية التي يمكن أن تقوم الثورة عليها،وكان جـــواب الأخير في30 آب (1915) على رسالة الشريف،والمهم قوله: إن البحـــث فـــي قضية الحدود سابق لأوانه، ورد الشريف في 9\ \أيلول قائلاً: إن هذه الحدود هي مطالب شعب يعتقد أن حياته فيها، فأجاب مكماهون في 24\ \تـــشرين الأول: إن ولايتي مرسين وإسكندرية و أجزاء بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايـــات دمشق الشام، وحمص، وحماة، وحلب، لا يمكن أن يقال عنها: إنها عربية خالصة، وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبـــة، وإن بـــلاده مـــستعدة للاعتـــراف

[1] – محمد وأبو جبل، تاريخ الجزيرة العربية المعاصر، مرجع سابق، ص91.

باستقلال العرب... فجاوبه مكماهون في 14\ اكانون الأول بإبداء سروره لإخراج "مرسين" و"أضنه" من حدود البلاد العربية[1].

د- خداع الإنكليز للعرب:

ركز الإنكليز جهودهم على المشرق خاصة لأنه طريق "الهند"، فيما توجه الفرنسيون إلى "المغرب" المقابل لهم على "المتوسط". شاركتهما روسيا من بعيد، وألمانيا وإيطاليا بعد ذلك، وهكذا كان الإستعمار،في النصف الأول من القرن التاسع عشر، يعمد إلى الاحتلال العسكري المباشر"الجزائر"(1830م)، "عدن" (1839م).

أما بعد حرب "القرم" (1856م)، فالتدويل والمساومات السرية كانت تسبق الاحتلال، كما جرى في أمر "تونس" (1881م)، و"مصر"(1882م)، و"المغرب" (1907م)، و"ليبيا" (1911م)[2].وقبل بدء الحرب العالمية الأولى كانت البلاد العربية الإفريقية كلها وأطراف المنطقة العربية الآسيوية قد وقعت في قبضة السيطرة الإستعمارية.(إنكلترا وفرنسا) مع ذلك كانتا تطمعان أيضاً بالأراضي العربية الباقية بيد العثمانيين،خاصةً المنطقةَ الإستراتيجية ما بين "الخليج العربي" و"البحر المتوسط"،(الشام، والعراق).وانحصرت القضية العربية خلال تلك الحرب في هذه المنطقة.خدع الحلفاء مشاعر العرب القومية وآمالهم في الاستقلال،رغم ما قدمه العرب لقضية الحلفاء من عون، وما أخذوه من وعود[3].

هـ- نتائج الثورة :

كان من أولى نتائجها أنها نجحت في الإستيلاء على معظم المواقع العثمانية في "الحجاز"(الطائف ، مكة ، جدة) وحاصرت القوات العثمانية في "المدينة المنورة"،وسدت منافذ "البحر الأحمر"،وقضت على الحملة الألمانية- العثمانية [4]. لقد أنقذت "سورية" من ظلم العثمانيين و جبروتهم فكفوا عن شنق أي أحد أو

---

(1) – سليمان موسى،الرابطة العثمانية، مجلة دراسات عربية، السنة الثانية ، العدد8 حزيران،1966،ص36.

(2) – الكاتب، أطلس التاريخ الحديث، مرجع سابق، ص 129. زبير سلطان قدوري، العسكريون و الثورة العربية الكبرى، مرجع سابق، ص128.

(3) –المرجع نفسه، ص 130.

(4) – أنطونيوس جورج: يقظة العرب ، ترجمة د. ناصر الدين الأسد ، د. إحسان عباس ، دار العلم للملايين،ط 2، بيروت ، 1966 ، ص306. إبراهيم علوان ، مشكلات الشرق الأوسط ،منشورات المكتبة العصرية، ج2 ، بيروت ،1968 ، ص30.

نفيه.وأعيدت العائلات السورية التي نفاها "السفاح" إلى "الأناضول".ولقد رفعت رأس العرب وأعادت إليهم كرامتهم وعزتهم.وكان من نتائجها أيضاً أنها وحدتهم وجمعتهم على مائدة واحدة كما يقال.لقد كانت الثورة الوحيدة التي اشترك فيها أبناء الأقطار العربية وقاتلوا تحت لواء العروبة جنباً إلى جنب لا يؤمنون بإقليمية أو بوجود ما يسمى بالحدود لقد قاتل فيها الحجازي إلى جانب اليمني والسوري،والعراقي، واللبناني،والفلسطيني، والمصري،فقد صهرتهم ببوتقتها.

وكان لهذه الثورة أثر كبير على الصعيد الشعبي والشخصي، فقد جعلت العرب كقلب واحد يجمعهم حب الوطن، وبالإضافة إلى علو شأن "الحسين"، وأصبح زعيم كبير له قدره ومكانته بين العرب[1].

صحيح أن ثورة "الحسين" كانت عربية الطابع والهوى وكانت أيضاً محوراً نضالياً متميزاً،لأنها شكلت حداً فاصلاً ما بين أتراك سيطروا على الأمة لأربعة قرون دخلوا إلى الواقع العربي باسم الدين، وقد رحب العرب بأخوتهم الأتراك وتعايشوا، وكان التعايش أول الأمر رغم قساوة المعاملة مقبولاً، لكن التعايش العربي – التركي خلال القرن السابع عشر والثامن عشر كان مريراً، لأن الإدارة العثمانية وسلاطين تلك المرحلة لم يكونوا على مستوى المسؤولية، فحملوا مهمة إدارة الدولة إلى موظفين لا تتوافر فيهم الكفاءة ولا النزاهة،فشعر العرب بمرارة العيش وضنكه، وإذا أعلنوا احتجاجاً فمرده سوء تصرف عمال السلاطين وجباته الذين تجاوزوا الواقع المعقول في فرض الضرائب وفي أثناء جمعها.

تبدلت الأوضاع بكل معايرها خلال القرن التاسع عشر والعشرين، وتحمل العرب الكثير من الآلام في سبيل التلاقي العربي – التركي، لكن وصول جمعية الإتحاد والترقي إلى تسلم السلطة والتغني بالقومية الطورانية، حتمت على العرب التغني بقومية أيدها القرآن الكريم بلغته، وحالما أسرف الإتحاديون في ضرب العرب اضطر العرب مرغمين للاستعانة بقوى خارجية للتخلص من بلواهم.

[1]– سعيد أمين ،الثورة العربية الكبرى، المجلد الأول، مصر،(د.ت) ص 14.

الخاتمة

وسط تشابك الأحداث واختلاط الأوراق والبحث عن الذات وبالاستناد إلى العامل الإقتصادي والديني وتخلي السلاطين العثمانيين عن جزء من مبادئهم التي رسمها لهم "الغازي عثمان" المؤسس، ولدت مسألة شرقية عجزت المصادر والمراجع عن الإحاطة بها أو معرفة كتمها،ومهما كانت الأسباب والدوافع فالعرب كانوا ضحية النشأة وضحية الإنهيار ومن الصعب بل من المستحيل التطرق إلى المسألة الشرقية دون إيضاح الدوافع التي أسهمت في بروزها على الساحة العربية والتركية على حد سواء.

قد يكون لفكرة الإصلاحات حيز من ولادتها، وقد يكون للتنظيمات جانب رئيس في تعميق أحداثها، وإذا كانت أوروبا قد تمكنت من تمزيق أوصال الدولة العثمانية من خلال هذه الإصلاحات وتلك التنظيمات، لكن الدولة العثمانية حقيقة تعاني ضعفاً في إدارتها وضعفاً في قواتها العسكرية و فوق هذا وذاك فقد خرج العسكر عن المألوف بعدما انسحبوا من ساحات القتال وفرضوا على السلطان الحاكم التسلل سراً لتوقيع معاهدة إذعان تخلى بموجبها عن جزء من أراضٍ دفع العثمانيون خاصة والمسلمون عامة دماءً غزيرة، ولا ننفي بأن الأملاك التي احتلتها الإنكشارية العثمانية أراض لها أهلها ومواطنيها، لكن أهالي ومواطني تلك الأملاك لم يكونوا يشكون من ظلم أو قهر يتعدى تصرف جابٍ أرعن، لكن الضعف الذي تنامى أشعر أهالي تلك الأملاك أو الديار بأن الجنديَ المدافع عنهم سابقاً أصح جباراً عليهم وعلى خصومه وخصومهم بآن واحد،هنريل في موقفه وفي تصرفه.

على ضوء ذاك الضعف بدأ البحث عن الذات وغدا الشعور القومي يتنامى ويشتد عوده، ويرد سبب هذا التنامي بعد الضعف إلى الحملة الفرنسية على "مصر" و"بلاد الشام" عام(1798م). يوم أعلن "نابليون" بأنه جاء ليعطي السلطة للشعب وتبلور الموقف أكثر بوصول "محمد علي باشا" لإدارة السلطة في "مصر"، لكن "محمد علي" لم يكن شريكاً في صنع أحداث المسألة الشرقية، لكنه شكل سبباً

في تفاقمها في "بلاد الشام" على الأقل، وقلب الموازين في "الجزيرة العربية" يوم ضرب الحركة الوهابية وهدم عاصمتها "الدرعية" عام(1818).

لم يدرك القائمون على السلطة في الدولة العثمانية أن إزالة الجيش الأصيل من الخارطة الحربية سيشكل للبلاد كارثة تأكدت عندما هاجم "محمد علي باشا" مقر السلطان العثماني وتوقف في" كوتاهية" بإيعاز من الدول الأوروبية، وأن تأسيس جيش جديد بنظام جديد سيترك البلاد خالية من جيش يحميها، ولم تكتف الدول الأوروبية بترك الدولة العثمانية من دون جيش، بل فرضت على الإدارة العثمانية وعلى رأسها السلطان إلغاء القوانين والأنظمة، وهكذا خلت الدولة من مقوماتها لا جيش ولا أنظمة أو قوانين.

تفاقمت الأحداث وسارعت فرنسا لمطالبة السلطان بصك يخولها أحقية الإشراف على الأماكن المقدسة لحماية الكاثوليك باعتبارها الأم الحنون لكل كاثوليكي العالم ولاسيما العرب، ووافق السلطان على منحها صلاحية الإشراف في حين حرم روسيا من صلاحية الإشراف على الأرثوذكس، فردت روسيا على السلطان "عبد المجيد"(1839– 1861). بإعلان الحرب، فسارعت فرنسا وبريطانية للرد على الروس ودارت حرب طاحنة عرفت تاريخياً بحرب "القرم" (1853– 1856).

لقد اعتاد السلاطين العثمانيون على الخسائر والهزائم بعكس أسلافهم الأوائل، فلقد استقلت معظم مدن البلقان وانفصلت عنهم ثم لحقتها اليونان، هذا الاسترخاء العسكري دفع فرنسا إلى احتلال "الجزائر" عام(1830) فعمدت إنكلترا إلى احتلال "عدن" (1839).فصاحت من جراء ذلك الطائفية في "جبل لبنان" واستمر الاقتتال من (1840– 1861) لتختم الأحداث بحرب طائفية بلغ الظلم فيها إلى الحد العظم،وتأكدت بتلك الحرب شخصية الزعامة الطائفية المدعومة من فرنسا وبريطانية، ثم اشتعلت ثانية الحرب ما بين روسيا والدولة العثمانية بسبب المشكلات التي برزت في "الصرب" و"الجبل الأسود". ولتعميق تجزئة الدولة واقتسامها شرعاً وبموجب القانون نادى بسمارك المانية بضرورة عقد مؤتمر لدراسة الأوضاع الدولية المتوترة، بصورة غير مباشرة أشار على الممثل الفرنسي بضرورة احتلال "تونس" لأن إيطاليا تتطلع إليها وبينهما منافسات ساخنة، ومع مطلع(1881)قامت فرنسا باحتلال "تونس" فردت عليها بريطانية باحتلال "مصر" عام(1882)، وعقبها عقدت تحالفات سياسية ما بين الدول الأوروبية كافة، في

حين بقيت الدولة العثمانية تعاني مشكلات داخلية عمقها الشباب التركي الذي شكل ما يعرف بجمعية الإتحاد والترقي، وتفاقم الصراع مع السلطان الحاكم وقد تمكنت هذه الجمعية من خلع السلطان "عبد العزيز" عام(1875) وعين "مراد الخامس" لشهور ثم خلع بتهمة الجنون، وتولى العرش ابن السلطان "عبد الحميد" وشقيق "مراد الخامس" السلطان "عبد الحميد الثاني" بعدما عاهد أعضاء الجمعية على إقامة مجلس للمبعوثان وتطبيق الدستور وقد التزم السلطان "عبد الحميد" بذلك ولعدة شهور، فعاد الصراع إلى أشده وساند اليهود جمعية الإتحاد والترقي، في حين لجأ السلطان "عبد الحميد" إلى الاحتماء بالدين.

تناست الدولة العثمانية قضية الولايات، وآثرت عقد صفقات مع الألمان الذين لم يحتلوا ولاية عثمانية، وكمكافأة على تصرفهم هذا عمدت الدولة العثمانية إلى إعطائهم إمتيازات واسعة، أثارت حفيظة الغرب الأوروبي ولاسيما إمتياز خط حديد بغداد وخط حديد "الحجاز".

وسط هذه الأحداث تمكن اليهود من التسلل إلى "فلسطين" مدعين أنها أرض المعياد وتستكمل الأحداث بحدوث الحرب العالمية الأولى(1914- 1918) وسوء طالع الولايات العربية ولاسيما "بلاد الشام" و"العراق" تشارك الدولة العثمانية فيه لصالح ألمانيا وكأنها مصممة على تأكيد الهزيمة، ولتوسيع التخلى عن بقية الولايات بأنها تخلت عنها بموجب مؤتمر الصلح(1919) وتنتهي فصول المأساة باحتلال بريطانية "لفلسطين" و"العراق" وحسب رغبة اليهود وتحتل فرنسا "سورية" و"لبنان" بحجج طائفية ومذهبية، فتسارع إيطاليا لاحتلال" ليبيا" (1911)أما فرنسا فكانت قد اتفقت مع إسبانيا لاقتسام "المغرب العربي" فيما بينهم.

اقتطاع وتجزئة وتفرقة، ومصالح، والعرب وقود ذلك كله، بهذه الصورة وتلك المأساة ختمت أحداثها فعاد العثمانيون لتسوية أوضاعهم وترتيب أنظمتهم ليحتلوا مكانهم بين الأمم، في حين ينصرف العرب للدفاع عن وطنهم من غزاة جدد يدركون معنى الربح والخسارة.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (10)	رسالة من القنصل فانتوتسي إلى وزير الخارجية بنابولي بشأن قناة السويس وإنكلترا.
ملحق رقم (11)	صورة من معاهدة باريس(1856م).
ملحق رقم (12)	وثائق التهم التي صدرت بحق القادة العرب وفق كتاب إيضاحات لجمال باشا.
ملحق رقم (13)	أبيات شعر بعنوان " صدى العثمانية" مرفوعة إلى عرش حضرة ذي الجلالة الإمبراطور" غليوم الثاني" إمبراطور دولة ألمانيا الفخيمة.
ملحق رقم (14)	سلسلة سلاطين العثمانيين.
ملحق رقم (15)	خريطة البلقان عام(1800– 1878م).
ملحق رقم (16)	خريطة لحدود الدولة العثمانية بموجب معاهدة برلين عام(1878م).
ملحق رقم (17)	خريطة الجزيرة العربية باللغة العثمانية.
ملحق رقم (18)	مصور لدولة محمد علي في مصر وحملاته التوسعية.
ملحق رقم (19)	مصور لاتفاقية سايكس – بيكو.
ملحق رقم (20)	صورة من معاهدة برلين(1878م).

قائمة الفهارس:

1- فهرس الأعلام

(أ)

(ب – ت)

(ج -ح –خ)

(ف - ك – ل)

(م – ن)

2- قائمة الأماكن:

(أ)

(ب – ت)

(ج - ح –خ)

(د – ر)

(س - ش – ص)

(م - ن – هـ - و –ي)

3- فهرس المصادر والمراجع:

أولاً–الوثائق الرسمية:

1–أرشيف مديرية الوثائق التاريخية في دمشق:

أ– وثيقة حول إعلان لندن عام 1840م،بشأن محمد علي باشا،مـن الـسجل رقم (801)،ص 82.

ب– تقرير لحسين عوني باشا، مكتبة نور عثمانية، رقم(9765) وقد شـغل حسين عوني وزير دفاع خلال فترة السلطان عبد العزيز ثم عزل بعد ذلك.

2–محافظ وثائق عابدين:

وخاصة الأوامر الصادرة عن محمد علي وابنه إبراهيم باشا،وقد نشر قسماً هاماً منها الدكتور يوسف نعيسة،تحت عنوان:المرجع في وثائق تاريخية عن الشام في أثناء حملة محمد علي،جامعة دمشق،2003–2004،وفي ما يتعلـق بالبحـث اخترنا بعض الوثائق،أرقام المحافظ: (251,250,249,231).

3– كتاب مختارات من وثائق الحملة الفرنسية على مصر وسورية:

وهو كتاب مهم لما يحمل من وثائق و معلومات مهمة عن وجود الفرنسيين في مصر،أصدرته دار الكتب والوثائق القومية فـي القـاهرة،وقـام بالمراجعـة والإشراف عليه أ.د.مديحة دوس،وأعد الترجمة كل من "باتـسى جمـال الـدين" و"أميرة مختار محمود"،وطُبع في عام(2006).

4– كتاب وثائق البحرية المصرية في عهد "محمد علي" :

وهو من الكتب المهمة لما فيه من وثائق عن حياة البحرية في عهد "محمـد علي"، وأهم أسماء السفن،وتطور البحرية ،والدور الإيطالي بالمـساعدة لتطـور الأسطول المصري،وأهم المعارك التي جرت في عهد "محمد علي" ، أصدرته دار الكتب والوثائق القومية في مصر عام(2006)، وسـاهم فيـه الإيطـالي" أنجلـو ساماركو"مساهمةً كبيرةً ، وراجعه وقدمه د. حسين محمود، وترجمه من الإيطالية "ولاء عفيفي النحاس".

5– الوثائق الملكية المغربية :

وهي مجموعات وثائقية دورية تصدرها مديرية الوثائق الملكية، وصدر منها عشر مجموعات،وقد حصلتُ على المجموعة العاشرة منها،وكان انتقى وثائق هذه المجموعة" العاشرة" "عبد الوهاب بنمنصور"،مـؤرخ المملكـة ومـدير الوثـائق الملكية.ومضمون وثائق هذه المجموعة يتعلق بكل ما كانت الحكومـة المغربيـة

تعالجه في تلك الفترة من أمور سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية، وتحتوي هذه المجموعة على علاقات المغرب مع أوروبا إبان القرن التاسع عشر،ولاسيما في الربع الأخير منه،حيث تميزت هذه العلاقات بالصراع الأوروبي على المغرب، وما فيه من دور للقناصل والدبلوماسيين الأجانب ، بالإضافة إلى تركيزها على مؤتمر مدريد عام (1880)،وما حيك فيه من مؤامرات ،وتثبيت لقرارات مؤتمر برلين عام(1878).وقد اخترنا بعض الوثائق، أرقام الوثائق (1253,1205,1200,1182,1181,1171,1165,1164).

ثانياً- المخطوطات:

1- محمد عارف الحسيني ،أعظم المآثر السلطانية العثمانية السكة الحديدية الحجازية الشامية، دار الكتب الوطنية الظاهرية ، دمشق،1318هـ ،مصنف تحت رقم(1810).

2- سلاطين آل عثمان ، جـ23 الخاص بالسلطان عبد الحميد الثاني ، المكتبة الظاهرية ، دمشق ،مصنف تحت رقم(10704).

ثالثاً-الكتب من المصادر العربية:

1- ابن كنان الصالحي الدمشقي، يوميات شامية، صفحات نادرة من تاريخ دمشق في العصر العثماني من " 1111هـ-1153هـ" ، تحقيق: أكرم العلبي، دار الطباخ، دمشق، ط1، 1994.

2- ابن علوان مرتضى، نزهة الزمان في حوادث جبل لبنان، المكتبة الوطنية في باريس، ط1، (د-ت).

3- إبراهيم بك حليم، تاريخ الدولة العثمانية العلية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1،القاهرة، 2004.

4-الأصفهاني" أبي عبدا لله محمد بن محمد بن حامد"حروب صلاح الدين وفتح بيت المقدس،وهو الكتاب المسمى " الفتح القسي في الفتح القدسي" ، دار المنار، القاهرة،ط1، 2004.

5- إسمعيل سرهنك، تاريخ الدولة العثمانية،تقديم ومراجعة حسن الزين، دار الفكر الحديث، بيروت،(د.ت) .

6-إسمعيل سرهنك، حقائق الأخبار في دول البحار، المطبعة الميرية ببولاق، ج2، ط1،مصر،1314هـ.

7- احمد قدري،مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ط2، دمشق، 1993.
8-خير الدين الزر كلي ،الأعلام،دار العلم للملايين، ج6،بيروت،ط1 ، 1999 .
9- ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1965.
10- ساطع الحصري، يوم ميسلون،منشورات وزارة الثقافة، ط2، دمشق، ، 2004.
11- سليم فارس الشدياق، كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، 7 أجزاء ،مطبعة الجوائب ، ج6، ط1، الآستانة، 1295هـ.
12- شكيب أرسلان: تاريخ الدولة العثمانية تحقيق حسن السماحي السويدان،دار ابن كثير ودار التربية، دمشق، ط1، 2001.
13- مصطفى كامل،المسألة الشرقية، القاهرة، 1898.
14- محمد بيرم التونسي،صوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار،ج3، المطبعة الإعلامية ،ط1، مصر، 1884
15-محمد عبد اللطيف صالح الفرفور: أعلام دمشق في القرن الرابع عشر، دار الملاح،ودار حسان، دمشق،ط1، 1987.
16- محمد كرد علي، خطط الشام، دار العلم للملايين، ج3، بيروت ، ط3، 1970.
17- محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت،(د-ت).
18- محمد أديب الحصني آل تقي الدين، منتخبات تواريخ دمشق، قدم له: كمال سليمان الصليبي، 3أجزاء، بيروت، ط1، 1979.
19- نوفل نعمة الله نوفل: الدستور العثماني، مجلدان، المطبعة الأدبية بيروت، 1883.

رابعاً- الكتب من المصادر العثمانية:

1-احمد جودت باشا،تاريخ جودت،استانبول،1309هـ،ج3.
2-رضا نور،عثماني تاريخي،استانبول،1924،ج4.
3-عثمان نوري،عبد الحميد ثاني ودور سلطنتي،استانبول،1327هـ.
4-علي رشاد،عصر حاضرده،أوروبا(1814-1896م)،دارسعادت،1324هـ.

خامساً ــ الكتب من المراجع العربية:

1- الياس شوفاني،الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،ط1، بيروت، 1996.

2-اسماعيل احمد ياغي،مصادر التاريخ الحديث ومناهج البحث فيه، مكتبة العبيكان، الرياض،1999.

3- انطوان بشارة قيقانو، لبنان مباحث علمية واجتماعية، المجلد الأول،(د.ت).

4-احمد طربين،تاريخ المشرق العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، مطبعة قمحه إخوان، ط7، 2001.

5-احمد السيد سليمان، التيارات القومية و الدينية في تركيا المعاصرة، القاهرة، 1961.

6- احمد سعيد نونو،التحفة الندية في الفتنة العرابية،الروضة الثقافية، ط1، القاهرة،1421هـ .

7- احمد عبد المجيد الفقي المحامي،قصة احمد عرابي، الكتاب الماسي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966.

8- اسماعيل حلمي محروس، تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة، 1997.

9-احمد صدقي شقيرات، تاريخ الإدارة العثمانية في شرق الأردن، ط1، الأردن، 1992.

10- الأب لويس شيخو اليسوعي، حوادث لبنان والشام(1840- 1862)، المطبعة الكاثوليكية، 1927.

11-إبراهيم الأسود،الرحلة الإمبراطورية في الممالك العثمانية تقديم و إعداد: خيري الذهبي، آفاق ثقافية دمشقية العدد،(57)،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة ، دمشق،2008.

12- إبراهيم الحيدري، صورة الشرق في عيون الغرب دراسة للأطماع الأجنبية للعالم العربي، سلسلة بحوث اجتماعية \ 19\ ، دار الساقي، ط1، بيروت، 1996.

13- السيد محمد الدقن، سكة حديد الحجاز الحميدية، القاهرة، 1985.

14-المنجد في الأعلام.

15- بسام العسلي،فـن الحـرب الإسـلامي فـي العهـد العثمـاني ، م5، دار الفكر،دمشق، (د.ت).
16- بدر الدين السباعي،أضواء على الرأسمال الأجنبـي فـي سـورية 1805-1958، دار الجماهير ، دمشق ، 1967.
17- توفيق برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني(1908- 1914)، دار طلاس للطباعة والنشر، ط1، دمشق، 1991.
18- جرجي زيدان،تاريخ مصر الحديث من الفتح الإسلامي إلـى الآن، مطبعـة الهلال، ج2، ط2، مصر، 1911.
19-جلال يحيى،المغرب العربي والاستعمار، الدار المصرية للتأليف والترجمـة، القاهرة ،1966.
20-جلال يحيى،التاريخ العربي الحديث ، دار المعارف، القاهرة،1966.
21- جلال يحيى، تاريخ المغرب الكبير، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
22- جورج حداد،تاريخ أوربا و المسألة الشرقية في الأزمنة الحديثة،مطبعة طباع إخوان،ط1،حلب، 1996.
23-جابر خليل إبراهيم،الأنشطة الآثاريـة، موسـوعة الموصـل الحـضارية، الموصل،ج، 1992.
24-حسن الضيقة،الدولة العثمانية الثقافة،المجتمع، السلطة، دار المنتخب العربي، ط1،بيروت، 1997.
25- حسان حلاق، موقف الدولة العثمانية مـن الحركـة الـصهيونية، (1897-1909)، دار النهضة العربية، ط2، 1999.
26-حسين مؤنس،الشرق الإسلامي، مطبعة الحجازي، ط2، القاهرة، 1938.
27-حقي العظم،تاريخ حروب الدولة العثمانية مع اليونان، مطبعة الترقـي، ط1، مصر، 1902،
28- خالد زيادة، اكتشاف التقدم الأوربي، منـشورات دار الطليعـة، بيـروت، 1981.
29- خالد مفلح بن هاني، تاريخ مدينة دمشق و علماؤها خلال الحكم المـصري، مراجعة تاريخية:د.منذر الحايك ، الأوائل للنشر و التوزيع ،سورية، دمشق، ط1، 2005 .

30- رياض غنام،المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الأمير بشير الشهابي الثاني ونظام القائمقاميتين (1788- 1861)، دار بيسان، بيروت، 1998.
31- راغب العلي و آخرون، دراسات في تاريخ أوروبا في العصر الحديث، مطابع جامعة دمشق،دمشق،1998.
32- رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر،عين للدراسات و البحوث الإنسانية والإجتماعية،القاهرة، 1996.
33- زبير سلطان قدوري، العسكريون و الثورة العربية الكبرى، منشورات اتحاد الكتاب العرب ،دمشق، 2008
34- زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان،دار النهار للنشر، ط2، بيروت، 1977.
35-زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، 1985.
36- سيف الدين الكاتب،أطلس التاريخ الحديث، دار الشرق العربي، لبنان،بيروت،2008.
37- سيار الجميل، العثمانيون و تكوين العرب الحديث، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت،1989.
38- سعيد أحمد برجاوي،الإمبراطورية العثمانية، الأهلية للنشر والتوزيع،ط2،بيروت،1993.
39- سعد الدين إبراهيم،الملل والنحل، ط2،القاهرة ، 1994.
40- سمر بهلوان، محمد حبيب صالح،القضية الفلسطينية، منشورات جامعة دمشق، مطبعة الداودي، دمشق، 1998.
41-سعيد أمين، الثورة العربية الكبرى، المجلد الأول، مصر، (د.ت).
42- سهيل زكار، تاريخ بلاد الشام في القرن التاسع عشر،التكوين للدراسات والترجمة والنشر،دمشق،2006
43- سنان معروف أغلوا، نجد والحجاز في الوثائق العثمانية، دار الساقي، ط1، بيروت، 2002.
44- شكيب أرسلان، حاضر العالم الإسلامي، مجلدين، المجلد الأول، القاهرة،1933.

45-صلاح العقاد،المغرب العربي" الجزائر، تونس، المغرب الأقــصى"، مكتبــة الأنجلوا لمصرية، مصر، 1969.
46- صالح خضر محمد،الدبلوماسية البريطانية في العراق (1831-1914)، دار الزمان، ط1، دمشق، 2008.
47- طليعة الصياح وآخرون، تاريخ أوروبا المعاصر،منشورات جامعة دمــشق، مطبعة ابن حيان ، ط1، دمشق، 1996.
48-عبد الرحمن الرافعي،عصر محمد علي، دار المعارف ،ط5، القاهرة، 1989.
49-عبد الرحمن الرافعي، عصر اسماعيل، دار المعارف، ج2، ط4، القــاهرة، 1978.
50-عبد الوهاب المسيري،موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية،دار الــشروق، ج4،ط1،القاهرة، 1999.
51- عمر عبد العزيز عمر،تــاريخ المــشرق العربــي(1516- 1922م)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).
52- علي أبو الحسن، فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني فــي منطقــة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية، دار الحكمة، بيروت، 1990.
53- عبد المنعم الهاشمي، موسوعة تاريخ العرب فــي العــصر الحــديث، دار البحار، بيروت، 2006.
54- علي حسون، تــاريخ الدولــة العثمانيــة وعلاقاتهــا الخارجيــة ،المكتــب الإسلامي،ط3، دمشق،1994.
55-علي حسون،العرب والدولة العثمانية،دار الرؤية للنشر والتوزيــع، ســورية، ط1، دمشق، 2006
56- علي سلطان،تاريخ العرب الحديث، (1516-1918)،مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس،1997
57- عبد المجيد المطوي، تونس وفرنسا فــي القــرن التاســع عــشر، كتــاب البعث\17\، ط1، 1957.
58- علي محمد الصلابي،الدولة العثمانية(عوامل النهوض وأسباب السقوط)، دار ابن كثير، ط1، 2003.
59-عماد أحمد الجواهري،تاريخ مشكلة الأراضي في العراق، 1914- 1932، بغداد ، 1978.

60-عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيين(1516- 1916)،مطابع ألـف وبـاء، ط2، دمشق،1993.

61-عبد العزيز محمد العوض،الإدارة العثمانية في ولاية سورية،تقديم أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، مصر، القاهرة، 1969.

62-عبد الرحمن زكي،التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، دار المعـارف، مصر، 1950.

63-عبد الكافي الصطوف، تاريخ أوروبا والولايات المتحدة المعاصر من مؤتمر فيينا(1814- 1815)،إلـى نهايـة الحـرب العالميـة الثانيـة 1945،مطبعـة اليمامة،حمص، 2002.

64-عبد العزيز الشناوي،الدولة العثمانية" دولة إسلامية مفتـرى عليهـا،مكتبـة الأنجلو المصرية، ج1، القاهرة،1978.

65-علي أحمد شكري ،مذكرات جمال باشا السفاح، تحقيق: د. عبد المجيد محمود خالد،الدار العربية للموسوعات، ط1،بيروت، 2004.

66- عبد المنعم الجميعي،عصر محمد علي" دراسة وثائقية"، الهيئـة المـصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003.

67- عباس أبو صالح،التاريخ السياسي للإمـارة الـشهابية فـي جبـل لبنـان، ط1،بيروت، 1984.

68-عطية الله أحمد،القاموس السياسي، بيروت، 1960.

69- عبد الحميد ياسين، البوسنة والهرسك للفترة من (229ق.م- 1996) بـين التدهور الحضاري للغرب والاستقلال والتقسيم، منشورات النايـا، ط1، دمـشق، 2007

70- عبد العزيز العظمة: تاريخ دمشق وأهلها،مرآة الشام، دار الفكر المعاصـر، بيروت،ط1 ، 1987 .

71 - عبد المنعم السيد علي، التطور التاريخي للأنظمة النقديـة فـي الأقطـار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، صندوق القـد العربـي، ط1، بيـروت، 1983.

72- غسان سلامة، المجتمع والدولة في الشرق العربي،مركز دراسات الوحـدة العربية،ط1، بيروت، 1987.

73- فاطمة محمد الجوابرة،موسوعة القدس،دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1،عمان- الأردن،2003.
74- فؤاد حسن الحافظ، تاريخ الشعب الأرميني منذ البداية حتى اليوم، القاهرة، 1996.
75-فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني" رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية "، دار المدار الإسلامي، ط1،بيروت، 2003.
76- فايز الغصين، مذابح في أرمينيا، دونه المؤلف عندما كان في الهند،21 أيلول، 1916،بدون تاريخ ولا مكان.
77- قيس العزاوي،الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم،ط1،بيروت، 1993.
78-قدري قلعجي، الخليج العربي ، ط2، بيروت، 1922.
79- لطيفة محمد سالم،الحكم المصري في الشام (1831- 1841)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 1990، ط3، 1999.
80-لطف الله حيدر،الصهيونية وفلسطين" دراسة تاريخية"، منشورات وزارة الثقافة،ط1، دمشق، 2002.
81-كريم ثابت،محمد علي،مطبعة المعارف،القاهرة، 1904
82- كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار، ط6،بيروت، 1984.
83- محمد الأرناؤوط، البوسنة بين الشرق و الغرب،منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق،2005.
84- محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، دار الشروق، ط1، القاهرة ، 1996
85- محمد خير فارس، تاريخ المغرب الحديث و المعاصر، المطبعة الجديدة، دمشق، 1982.
86- محمد خير فارس،المسألة المغربية،(1900 - 1912)،مطبعة نهضة مصر، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالمية، 1916.
87- محمد خير فارس، تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب، دمشق، 1972.
88-محمود عامر، تاريخ الإمبراطورية العثمانية "دراسة تاريخية واجتماعية "، دار الصفدي ، ط1، دمشق، 2004.

89- محمود عامر،تاريخ المغرب المعاصر، منـــشورات جامعـــة دمـــشق، ط3، 2004.
90- محمد رفعت بك ، التيارات السياسية في حوض البحر الأبيض المتوســط، لجنة البيان العربي،القاهرة، 1949.
91- محمد مصطفى صفوت،مؤتمر برلين 1878 و أثره فـــي الـــبلاد العربيـــة، محاضرات ألقاها على طلبة قسم الدراسات التاريخية، معهد البحوث و الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية،القاهرة،1957.
92- محمد مصطفى صفوت،محاضرات في المسألة الشرقية ومـــؤتمر بـــاريس، المطبعة الكمالية في القاهرة، 1958.
93- محمد كامل الخطيب، آخر أخبار المسألة الشرقية ما يزال الرجل مريـــضاً، دمشق، 2003.
94-مفيد الزيدي،موسوعة التاريخ الإسلامي" العصر العثماني"، دار أ سامة للنشر والتوزيع،الأردن- عمان، 2003.
95-محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة تـــاريخ ومـــذكرات، ســـتة أجزاء، ج1، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1949.
96- محمد علي الغيت، الغرب والشرق ، مطابع دار القومية،(د.ت).
97- مختارات من وثائق الحملة الفرنسية 1798- 1801، مراجعـــة وأشـــراف مديحة دوس أعداد وترجمة باتس جمال الدين- أميرة مختار محمود،مطبعـــة دار الكتب والوثائق القومية،القاهرة، 2006.
98-محمد فريد وجدي، دائرة المعارف القرن العشرين، 10أجزاء، المجلد الثاني، دار الفكر، بيروت، 1979.
99- مؤلف مجهول،مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا إلى سوريا تحقيـــق: أحمد سبانو، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، (د.ت).
100- مسعود ضاهر،الدولة والمجتمع في المشرق العربي (1840 – 1990)،دار الآداب، بيروت، 1991.
101- محمود أبـــو الـــسعود الحـــسين، التـــدخل الأجنبـــي فـــي الـــشرق، دار الإحسان،ط1،(د.ت).
102- محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقـــلاب علـــى الخلافة، دار النفائس، ط2،بيروت، 2008.

103-محمد علي قطب، يهود الدونمة " أصلهم، نشأتهم' دورهم في الانقلاب العثماني،خطرهم على أمة الإسلام،دار القلم، بيروت،(د.ت).
104- محمد أنيس،الدولة العثمانية و الشرق العربي (1514- 1914)، مكتبة الأنجلوا المصرية،القاهرة، 1993.
105-محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة ، جزآن، ج1، دار البعث، 1965.
106-محمد مصطفى الهلالي،عبد الحميد الثاني بين الإنصاف و الجحود، دار الفكر، دمشق،ط1، 2004.
107- محمد حرب، مذكرات السلطان عبد الحميد، ترجمة وتقديم وتحقق وتعليق محمد حرب عبد الحميد، دار الأعضاء ، القاهرة، 1978.
108-مصطفى خالدي، وعمر فروج، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، ط4، بيروت، 1970.
109-محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة للطباعة والنشر،القاهرة ، 1976.
110- محمود ثابت الشاذلي، المسألة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية(1299- 1923)، مكتبة وهبة، ط 1،القاهرة ، 1989.
111-مروان مدور، الأرمن عبر التاريخ، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1982.
112- محمد التو نجي، بلاد الشام إبان العهد العثماني، دار المعرفة، ط1، بيروت، 2004.
113- نجاح محمد، كاميليا أبو جبل،تاريخ الوطن العربي الحديث"بلاد الشام والعراق"،مطبعة جامعة دمشق ،ط1، 2006.
114- نجاح محمد و كاميليا أبو جبل، تاريخ الجزيرة العربية المعاصر، منشورات جامعة دمشق،ط1، 2001.
115- نجدة فتحي صفوة،العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، منشورات المكتبة العصرية،صيدا- بيروت،1968.
116- نور الدين حاطوم،تاريخ عصر النهضة الأوربية، دار الفكر الحديث، لبنان، 1968.

117- هاني فارس،النزعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث،الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1980.
118-هند فتال و رفيق سكري،تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، طرابلس، ط1، لبنان، 1988.
119- وجيه كوثراني،الاتجاهات السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير، منشورات الثقافة، بيروت، لبنان، 1986.
120- وديع أبو زيدون، تاريخ الإمبراطورية العثمانية (من التأسيس إلى السقوط) ،الأهلية للنشر و التوزيع،ط1، الأردن ، 2003.
121- يوسف نعيسة،محمد حبيب صالح،تاريخ العرب الحديث و المعاصر"مصرو السودان"،منشورات جامعة دمشق، مطبعة الداودي،دمشق،1999.
122- يوسف نعيسة،المرجع في وثائق تاريخية عن الشام في أثناء حملة محمد علي باشا، جامعة دمشق،2003- 2004.
123- يوسف أبو شقرا ، الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، 1901.

سادساً- الكتب المترجمة من لغات أجنبية:

1- ادوار جوان ،تاريخ مصر في القرن التاسع عشر، تعريب محمد مسعود، القاهرة، 1931
2- أنجلو ساماركو، وثائق البحرية المصرية في عهد محمد علي ، مراجعة وتقديم: د. حسين محمود، ترجمة من الإيطالية إلى العربية ولاء عفيف النحاس، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ، 2006.
3- ألبرت حوراني ،الإسلام في الفكر الأوربي،الأهلية للنشر والتوزيع،مؤسسة نوفل، بيروت،1994.
4- أ.ج. جرانت وهارولد تمبرلي، أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين،ترجمة: أحمد علي أبو درة،لويس إسكندر، مراجعة: أحمد عزت عبد الكريم،(6أجزاء)، ج2،مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1967.
5- ألما وتلن، عبد الحميد ظل الله على الأرض، ترجمة: راسم رشدي، دار المعارف،القاهرة،1950.

6- أنكه لهارد، تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية، ترجمة إلى العربية محمود عامر، دمشق، دار الزمان، 2008.
7- بيير دي فوصيل، الحياة في العراق بين أعوام 1814- 1914، ترجمة أكرم فاضل، دار الوراق للنشر المحدودة ، ط1، لندن،2006.
8- جاك فريمو، فرنسا والإسلام من نابليون إلى ميتران، ترجمة : هاشم صالح، دار الأرض للنشر ودار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ، ليما سول، ط1،قبرص،1991.
9- جورج ف. سادليير، رحلة إلى الجزيرة العربية، ترجمة د. عيسى أمين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، مملكة البحرين وزارة الإعلام للثقافة والتراث الوطني، ط1، 2005.
10-جورج يانج، تاريخ مصرمن عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل، تعريب: علي احمد شكري،المطبعة الرحمانية ، مصر، 1934.
11- جيلبير سينويه، الفرعون الأخير" محمد علي بين (1770- 1849)، تقدمة ديروش نوبلكور، ترجمة حافظ الجمالي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2005.
12-جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ترجمة: د. ناصر الدين الأسد، د. إحسان عباس،دار العلم للملايين، ط2، بيروت، 1966.
13- ز. ي. هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني،بيروت، 1973.
14-ستيفن همنسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط،ط3،بغداد ، 1962.
15- شيريب سبيريد وفيتش، حكومة العالم الخفية، ترجمة مأمون سعيد، تحرير وتقديم أحمد راتب عرموش، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع،ط14،بيروت، 2005 .
16- كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط5، بيروت، 1968.
17- فيليب حتي، تاريخ لبنان منذ أقدم العصور إلى عصرنا الحاضر،دار الثقافة، ط3،بيروت،1978.
18- فيليب خوري،أعيان المدن والقومية العربية، سياسة دمشق، 1860- 1920، ط1،بيروت،1993.

19-قسطنطين بازيلي، سورية وفلسطين تحت العثماني،ترجمة طارق معصراني، دار التقدم،موسكو، 1989.
20-ليندا شيلر، دمشق في القرنين الثامن والتاسع عشر، ترجمة: عمــرو ودينــا الملاح وشركاه،مطبعة دار الجمهورية، ط1، دمشق، 1998.
21-لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية المعاصر، دار التقدم، موسكو.
22- ميخائيل شارويبم بك، الكافي في تاريخ مصر القــديم و الحــديث، مكتبــة مدبولي ، ج4،القاهرة، ط1، 1998، ط2 2004.
23- م. ريجنكوف إسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار النهار، بيروت، 1993.
24- مارينا بانتيشينكوفا، سياسة فرنسا في الشرق الأدنى والبعثة السورية" تاريخ ولبنان في عام واحد 1860- 1861"، ترجمة:زياد الملا، أطلس للنشر والتوزيع، ط1، سورية ،2006.
25- مالكوم ياب، نشوء الشرق الأدنى الحديث 1792 – 1923، ترجمة : خالــد الجبلي ،الأهلية للنشر و التوزيع، ط1، دمشق، 1998.
26- محمود رئيف أفندي ، التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، تعريب وتحقيق وتقديم:د. خالد زيادة،منشورات جروس – برس ،ط1، طرابلس–لبنان، 1985.
27-مصطفى طوران، أسرار الانقلاب العثماني، ترجمة كمال خوجه، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،ط1، 1977، ط2، 1978، ط3، 1980.
28- ماركس، المسألة الشرقية" حول القوميات في الدولــة العثمانيــة"، ترجمــة: جوزيف عبد الله،مراجعة: د. سهيل القش، سلسلة تاريخيــة، دار الحداثــة، ط1، بيروت،1980.
29-هنري مور غناطو، قتل أمه ، ترجمة: الكسندر كشيشيان، شركة دلتا حلــب دار أسامة، دمشق، 1990.
30- هربرت فيشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث، تعريب: أخمد نجيب هاشم ووديع الضبع، دار المعارف، ط6،مصر، 1972.
31- وليام لانجر،موسوعة تاريخ العالم، موسوعة تاريخ العــالم ،ج6، تعريــب محمد مصطفى زيادة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1968.
32- نقولا زيادة، ليبيا من الاســتعمار الايطــالي إلــى الاســتغلال، المطبعــة الكمالية،القاهرة،1958.

سابعاً- الأبحاث في الدوريات:

1-أحمد طربين، المجتمع الشامي، العصر العثماني، بين العصور الوسطى والحديثة، بحث مقدم لأعمال المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بر الشام، 1978، دمشق 1979، ج2.

2- ابراهيم فرغلي، البوسنة والهرسك: وجه الإسلام المشرق في مكتب أوروبا، مجلة العربي، الكويت، العدد 610، أيلول، 2009.

3- احمد عرابي، مذكرات عرابي،كتاب الهلال، العدد 23، القاهرة، 1953.

4- الموسوعة العامة، معهد إصدار المعاجم والقواميس اليوغسلافية، زغرب، 1978، 1980.

5- الحركة الطورانية الجديدة في تركيا، المنار،المجلد الخامس عشر،الجزء الثامن، 1917.

6- جابر قمحه،أعمال السلطان عبد الحميد ، مجلة المنار، العدد 24,28، تشرين ثاني، القاهرة، 1927.

7- جاد طه محمود،الجامعة الإسلامية والاستعمار البريطاني في جنوب الجزيرة العربية في ضوء الوثائق البريطانية، مجلة الدارة، العدد الرابع، السنة العاشرة، آذار، الرياض، 1985.

8- حسين لبيب، تاريخ المسألة الشرقية ، مجلة الهلال، مصر 1921.

9-حكمت إسماعيل، ظهور الوعي القومي في بلاد الشام من أواخر القرن 19 حتى الحرب العالمية الأولى مجلة دراسات تاريخية ، السنة الرابعة والعشرون، العددان \ 83- 84\ أيلول- كانون أول – 2003.

10-خالد زيادة، الإصلاح المتعثر في السلطنة العثمانية هل أطال في عمرها أم أدى إلى تقويضها؟ ، مجلة حوار العرب ، السنة الأولى ، العدد الرابع ، آذار، 2005.

11- خالد عمر كيكي،الحج الشامي والخط الحديدة الحجازي،مجلة العربي،الكويت العدد612،تشرين الثاني،2009.

12- سلام مراد،اليهود بين السامية واللاسامية، مجلة بناة الأجيال،العدد 51، دمشق، ربيع 2004.

13-سليمان موسى،الرابطة العثمانية، مجلة دراسات عربية، بيروت، السنة الثانية، العدد 8 حزيران السنة 1966.
14- شفيق محسن،المسألة الشرقية- الامتيازات الأجنبية وتأثيرها في الإمبراطورية العثمانية، مجلة الاجتهاد، العدد44، السنة الحادية عشر، بيروت، خريف عام 1999.
15- عبد الكريم رافق،الاقتصاد الدمشقي في مواجهة الاقتصاد الأوربي في القرن التاسع عشر، مجلة دراسات تاريخية، العددان 17-18 ، دمشق، 1984.
16- علي يوسف البلخي،الموقف الدولي من احتلال محمد علي باشا لبلاد الشام (1831- 1840) من خلال الوثائق العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، العددان التاسع عشر والعشرون، نيسان- تموز، 1985 .
17-عبد الرحمن البيطار،القدس في العهد العثماني، مجلة الحياة الفكرية، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، العدد الأول، 2009.
18-عبد الرؤوف سنو،السلطان عبد الحميد الثاني والعرب،مجلة حوار العرب، السنة الأولى، العدد الرابع، آذار ، 2005.
19-عزيز العظمة،العلمانية في فكر النهضة مشرقاً ، مقال في مجلة المعرفة، السنة الثانية والثلاثون، العدد 36، أيلول، دمشق، 1993.
20-عبد القادر زغل،الإسلام والانكشارية والدستور، مجلة المستقبل العربي،السنة التاسعة،العدد91، بيروت، 1986
21- ممدوح الروسان، العراقيون والاحتلال البريطاني للعراق (1914-1918)،مجلة دراسات تاريخية، السنة الرابعة عشر،العددان 47و48، أيلول - كانون الأول،دمشق،1993.
22- محمد أحمد،التطور التاريخي للمجتمع الدمشقي من منتصف القرن التاسع عشر حتى نهاية الحكم العثماني(1850-1918)،مجلة دراسات تاريخية،العددان\105-106\،كانون الثاني حزيران،دمشق،2009.
23- محمد مخزوم، التنظيمات العثمانية، مجلة تاريخ العرب والعالم،السنة السابعة، العددان 77و78، بيروت،1985.
24- محمد حبيب صالح،الدبلوماسية الروسية في مصر وبلاد الشام خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، مجلة دراسات تاريخية، السنة العشرون- العددان 67و68- دمشق ، كانون الثاني- حزيران- 1999.

25-محمود عامر،حركة الإصلاح في الدولة العثمانية، مؤتمر دولي عن الإصلاح في الدولة العثمانية الذي أقيم في جامعة دمشق عام 2005.
26-نضال داود المومني،مصر والأوضاع الصحية في الحجاز خلال موسم الحج أواخر العهد العثماني (1900- 1918)،مجلة دراسات تاريخية،العدد 101- 102 آذار - حزيران 2008.
27-هالة الأحمدي،بسمارك رسم الملامح الأولى لسقوط الإمبراطورية العثمانيـــة، مجلة حوار العرب، السنة الأولى،العدد الرابع، آذار، 2005.
28-وجيه كوثراني،الإصلاح العثماني هل هي الأسئلة ذاتها مع إشكالية الإصلاح العربي اليوم، مجلة حوار العرب،السنة الأولى،العدد الرابع، آذار، 2005.

ثامناً- الرسائل والأطروحات الجامعية:

1- سهام هنداوي،تاريخ دمشق في عهد السلطان العثماني عبـــد الحميـــد،رســـالة ماجستير بإشراف أ. د.محمود عامر،جامعة دمشق،2007،غير منشورة.
2-كمال منـــذر،نظـــام القائمقـــاميتين(1841-1860)، رســـالة دكتـــوراه،غيـــر منشورة،جامعة دمشق.

تاسعاً- مصادر ومراجع بلغات أجنبية:

1- A.S. Anderson ،The Eastern Question (1774-1923 ،)London, Macmillan, 1966.

2- Abdul latif Tibawi, A modern History of syria Inclcding Lebanon and pal estine London Macmillan 1969).

3- A. D. Alderson, The structure of the Ottoman dynasty (London, 1956).

4- Ahmida, Ali Abdullatif. The making of modern Libya: State formation, colonization and resistance, 1830–1993 (Albany, 1994).

5-Briton C. Busch ; Britain and the Gulf 1894-1914,(Berkeley – 1967).

6-colonel Churchill. Mount Lebanon, a Ten Year's Residence From: 1842 to 1852, Vol (London. 1853).

7-D .Kitsikis ،L'Empire Ottoman،Paris ،P.U.F ،1985.

8-Donald Quataert, The Ottoman Empire,1700–1922, Binghamton University ،State University of New York, Second Edition,1994.

9- Dwight E. Lee, The Proposed Mediterranean League of 1878, The University of Chicago Press, The Journal of Modern History, Vol. 3, No. 1 (Mar., 1931).

10- Daniel Goffman, The Ottoman Empire and Early Modern Europe, Cambridge University Press 2004.

11- E.Golomb; The History of Jewish Self- Defence in Palestine 1878 – 1921.

12- Elie Hedourie, England and Middle East (London, 1978).

13- F.Charles-Roux ،L'Egypte de 1801 à 1832, Mohamed Aly et sa dynastie jusqu'à l'occupation anglaise ،Paris،Plon, 1936,.

14- Girault.R.Diplomatique et Imperialismes,1871-1914, Masson ,1979.

15- Guillen p.La politique exterieure deal France, L'expansion ,(1881-1898),Imprimerie Nationale,1958.

16- H.Saab –The federalists of the Ottoman Empire, Amsterdam 1958.

17- Ibrahim Al-Abid, Ahndbook to the Palestine Question ،Questions and Answers ،Palestine Liberation Organization ،Beirut – Lebanon.

18-Lewis, B .Emergence of modern Turkey, London, 1965.

19-M.Sabry ،L'Empire égyptien sous Mohamed Ali et la question d'Orient (1811-1849 ،(Pari ،P.Geuthner ،1930).

20-MarIan Kent, The Great Powers and the End of the Ottoman Empire, Frank Cass London,1994.

21- N.Nuy ،La bataille de Navarin (1827)،(Paris ،1887).

22-N. Mandel; Turks, Arabs and Jewish immigration into Palestine(1882-1914).

23- p.M.Holt, Makers of Modern Europe, London, 1955.

24- R.Mantran ،Histoire de la Turqui ،Paris ،P.U.F ،1985.

25-Reger Owen ; The Middle East in World Economy, 1800- 1914 (London-1981).

26-Roberto.Collins,Egypt and the Sudan, Engle Wood clitts, Newjersey,1917.

27- Suraiya Faroqhi, The Ottoman Empire and the World Around It , I.B. Tauris, London,2004.

28- 30- The New Encyclopaedia Britannica, 15 TH ed, (Chicago\ Encyclopaedia Britannica, 1974).vol. 17.

29-W. N. Medlicott, Diplomatic Relations after the Congress of Berlin , London, Vol. 8, No. 22 (Jun., 1929).